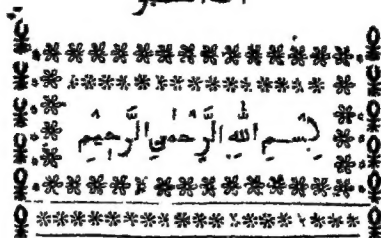


الكبر



نعملة لك اللهم على ما اعطيتنا من سوا بغ النعم وبو
الحكم * ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم على
وجه اكمل وانتم * قوله نعمدك : أثر الحمد على الشكر لان
الحمد يعم الفضائل والقواضل والشكر يختص بالخير وكما
ان الله منع من وظائف النوال ما لا يحصره العد والاحتساء *
فله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحوم حوله
الانتهاء والبقاء لان تصدير الكتاب بشاء الله تعالى
للعمل بموجب حديث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال
عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم *
ولانه المبدأ في الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ الحمد وعلى
المدح لانه يعم ما لا اختيار للممدوح فيه والحمد يختص
بما للمحمود فيه اختصار وفيل المدح يعم غير الحي ويكون
قبل الاحسان وبعدد والحمد يختص بالحي ويكون بعد
الاحسان فالحمد اولى لدلالته على كونه تعالى حيا وصل
احسانه الى العباد وان ماله سبحانه وتعالى من صفات الكمال

وحيز يل ال ابدال باختياره تعالى وانافته ما بالاختيار
على ما ليس بالاختيار، مما لا يحق على ذوى الابصار، ولما
ذكرنا آخر آمن الوجهين في الاول * وآثر الجملة الفعلية
على الاسمية مع كونها عاطلة عن حلية الدوام والثبات
الذي يدل عليه الجملة الاسمية لان الفعل المضارع يدل
على الاستمرار التجديدي وانه اولى بالاختيار في هذا المقام،
من الثبات والدوام، لدلالة الاولى بمقتضى امة بلة على
ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام، واصناف الانضال
الدائم، متجددة على الاستمرار فلا ينلوا ملحمة من انعام
جديد، ومزيد الاحسان غيب مزيد، فظهر وجه اختيار
صيغة المضارع من بين صيغ الافعال * واما ما يثار صيغة
المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في الفصل
فلان لانه على عظم شأن حمد الله تعالى ما تضمنه من الاشارة
الى ان هذا الامر العظيم، والخطب الجسيم، مما لا يمكن
ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير، وممد وشهير،
وربما يدعى ان فيها اشارة الى ان حمده سبحانه وتعالى
ليس بمجرد نلسان بل به وبالجنان وب الاركان ايضا على
ما قال الامام الرازي ان حمد الله تعالى نعم الموارد الثلاثة
ووجهه ان يعمل ما حمد به من الموارد حامدا كما يعمل
ما يقطع به قاطعا كما يستعين وهذا كما ذكره بعض اهل
التحقيق في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل

عَلَى صَلَوةِ الْفَدَّ* ان صلوة الجماعة هي الصلوة بما تظاهرو
 والباطن وصلوة الفد في الصلوة بالاطفاق* وآثر حرف
 الخطاب في نحمدك على اسم الله الدال على استجماعه
 تعالى لجميع صفات الكمال اغارة الى ان هذا الاستجماع
 من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام
 بل ربما يدعى ان ترك ذكر ما يدل عليه وفق مقتضى
 المقام بل المهم الدلالة على انه قوي للحامد عزرك الاقبال،
 وداعى التوجه الى جنبه فعلى الكمال، حتى خاطبه على
 ما سيجي بيانه في اللطيفة المختصة بالالتفات في اياتك
 نعبد* وآثرنا خيرا لمفعول على فقد يمه الدال على
 الاختصاص المناسب للمقام كما ذكر في المفصل لان
 تقديم الحمد كما سيجي اشد طباقاً لمقتضى المقام وجار
 على ما هو الاصل من تقديم العامل على المفعول وما فيه
 من لطف الاشارة الى ان ما يشعر به فقد يمه المفعول
 من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول
 مؤنة فيذكر ما يدل عليه بل ربما يدعى ان ذكره من
 فضول الكلام مع ان مشرب الاختصاص ههنا لا يصفو
 عن شوب شبهة لان المناسب ههنا قصر الافراد وانه
 يتوقف ظاهراً على ان يعتقد المخاطب ان الحامد
 المؤمن مشرك وفيه ما فيه وحمل التقدير على مجرد
 الاهتمام وان كان دافعا للشبهة اليك. محتمل لخلاف

المقصود احتمالاً لا جحماً لان التخصيص لازم للتفاديم
 غالباً * وأثر كلمة يا الموضوعه لنداء البعيد على ما قيل
 في قوله يا من شرح مع انه سبحانه وتعالى اقرب اليها من جبل
 الوريد هضم النفس واستبعادها عن مظان الرغبات *
 وقد مر شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء
 القلب وشرحه مقدمة لدخول الغور في القلب * وذكر
 البيان في شرح الصدر والتبيان في تنوير القلب
 لان التبيان ابلغ من البيان على ما تقر من ان الزيادة
 في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لانه بيان مع دليل
 يبرهان به، يراد بالقلب اقوى من شرح الصدر والاباح اخرى
 بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتكرار فكسرهما
 شاذ * والمراد من تلخيص البيان انما هو تبينه وجعله
 خالصاً في التصور في افهام المرام، ووصافيا عن كدر
 النقصان في اعلام المقاصد والمهام * ولو اجمع التبيان
 يجوز ان يكون من باب اضافة المشبه به الى المشبه
 كلجين المأء اى التبيان الذي هو كالبروق واللامعة
 في الاضاءة وصح ذلك اما لان التبيان للجففس فيصح
 إطلاقه على الكثير وإما للمبالغة ويجوز ان يكون
 استعارة بالكفاية تشبيها للتبيان بالبرق الخاطف
 ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللامعان
 لكونها مصدراً على فنة فاعالة للتبيان استعارة تخيلية

العلم وتبينه وكونه * اى تبينه كونه * فنه كونه *
 فنه كونه * فنه كونه *

هذا والآل حسب بقوله من مطالع المثاني ان يعتبر تشبيه
 التبيان بالشمس او النجم الثاقب ولا يبعد استعمال
 اللسان فيهما وان كان اكثر ما يستعمل في البرق *
 والمباني يجوز ان يكون بالباء الموحدة بعد الميم
 بمعنى الالفاظ ويجوز ان يكون بالشاء المثلثة بمعنى
 القرآن والاول انصب في مقابلة المعاني * ومطالع
 المثاني من اضافة المشبه به الى المشبه اي المثاني التي هي
 كالمطالع ولا يخفى ما في الجمع بين اسمي الكتب من
 التلخيص والايضاح والتبيان والمطالع وذكر البيان
 والمعاني سيما مع التلخيص والايضاح من اللطافة *
 قوله ووصلني اه * ينبغي للعاقل ان يستعين في جميع امور
 وكل شيونه بحجاب الحق سبحانه وتعالى ويسأله افاضة
 طلبته وانجاح بغيته لكن لابد من نوع ملائمة وقرب
 معنوي بين المفيض والمستفيض ولكونهما متعلقين
 غاية التعلق بالعلائق البشرية والعوائق البدنية،
 ومتدنيين بادناس اللذات الحسية، والشهوات الجسمية،
 وكونه تعالى في غاية التجرد ونهاية القدس
 تكون الملائمة منتفية رأفاً حتى في سلوك سبيل
 الاستفاضة منه جلّ وعلا الى متوسط له وجه تجرد
 ووجه تعلق بوجه التجرد يستفيض من الحق وبوجه
 التعلق يفرض عليه الان وجه التجرد يتعجب ملائمته لجوار

الجمع سبحانه وتعالى وجه التعاقب ملائمتها لهذا المتوسط
 من اصحاب الوحي واعظمهم رتبة وارفعهم درجة
 نبينا على الله عليه وسلم فلذا اتوا بالاب التمام في
 في مستهلها بمقتضاها بالصلوة عليه عليه الصلوة والسلام
 ولذا لك ايضا توسلوا بالصلوة على آل واصحاب
 لكونهم متوسطين بيننا وبينه عليه الصلوة والسلام
 فان ملائمة آل واصحاب لجنابه عليه الصلوة والسلام
 اكثر من ملائمتنا له عليه الصلوة والسلام وملائمتنا
 للآل واصحاب اكثر من ملائمتنا له عليه الصلوة والسلام
 وكلما كانت الملائمة اكمل واوفر كان امر الاستفاضة اتم
 وحصول الافاضة اكثر * واثر لفظ النبي على الرسول لما
 في لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على
 ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي
 الصحاح فان جعلت النبي مأخوذا منه فملى معنى انه
 شرب على سائر الخلق فاصله غير الهمزة وهو فاعل بمعنى
 المفعول * قوله المؤيد دلائل اعجازه اه * دليل الشيء
 ما يعرف به ذلك الشيء فالدلائل الاعجاز المعجزات
 التي يعترف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام للمتحدثين
 من معارضته عم والاثيان بمثل ما اتى به منها وقد يقال
 اضافة دلائل الاعجاز اليه عم كما في قولهم حب
 زمانك لانه لا يتعارف وصفه عم باعجاز المتحدثين وانما

يعرف وصف معجزاته بذلك فلا تُلْ اعجازه بمعنى
 معجزاته وفيه انه لا يحسن جعل المعجزات دلائل
 اعجاز نفسها للمتحدث بن ثم معنى تأييد المعجزات
 وتقويتها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات
 وابهرها وارفعها واسمها هو القرآن واعجازه ثمانية
 من اسرار البلاغة ولطائفها ولا يبعد ان يراد بدلائل
 الاعجاز دلائل اعجاز القرآن والاضافة الى الرسول
 بادنى ملازمة لانضياف القرآن اليه عليه الصلوة والسلام
 ومعنى تأييدها باسرار البلاغة انها اقوى دلائل
 الاعجاز وما يقوى في اثبات المدلول يقوى الدليل *
 المضمارة ملة تضمير النرس وهو ان تعلقه حتى يسمن
 ثم ترده الى القوت الاول وذلك في اربعين يوما
 ويطلق على موضع التضمير ايضا كذا في الصحاح
 وفي كتاب الخلاصة في اللغة المضمارة الميدان والمراد
 ههنا ميدان تسابق الفرسان وكانت العادة ان تغرز في
 آخر ميدان التسابق قصبة فمن اعدى فرسه واخذ
 القصبة عد سابقا حرار قصبة السبق كناية عن السبق *
 والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه والكلام
 تمثيل شبه حال الآل والاصحاب في السبق على
 من سواهم في باب الفصاحة بحال من سبق من الفرسان
 في الميدان واستعمل ههنا الالفاظ المستعملة ثمة من خبر

ان يتعمل التجوز في المفردات ويحتمل المكسبة
 والتخيل والترشح * قوله الملك عوسعد التفتازاني *
 نقل عنه روح ان الاولى لسعد التفتازاني باللام دون
 الباء وكل وجه ان الدعاء ههنا بمعنى التسمية وانه
 يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله اَيَا مَا تَدْعُو فَلَهُ
 الاسماءُ الْحُسْنَى * اي اي اسم تسمونه فاصل الكلام الملك هو
 سعد التفتازاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
 والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال
 كما يقال سميت زيدا يقال ايضا سميت به زيد فلا يبعد
 ان يستعمل الدعاء بمعنى التسمية استعمالها في التعدية
 بالباء الى المفعول الثاني ويؤيد قول صاحب الكشف
 في قوله تع وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا * اي فسموه بها
 وان ابين فاعتبر تضمين معنى الاشتهاار والتسمية * قوله
 سواء الطريق * أئرد على الى سواء الطريق او سواء الطريق
 ملاحظه ما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها
 معنى الايضال واذا وصلت بحرف الجر من اللام او الى
 جراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى اِنْ هَذَا الْقُرْآنُ
 بِعَذَابِي لَآتِي هِيَا قَوْمٌ * وَأَنْتَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ *
 قوله فقر * الفقر جمع فقرة وهي في الاصل حلي يصاغ
 على شكل فقرة الظهور استعيرت لفكت الكلام واطافته
 وهي استعارة مصرحة ولذا قال سبكتها يد الافكار ففيه

مكنية ويحتمل وتر شيع * قوله الجَم الغير * أي الجمع
 العظيم من الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو لستر
 أي أنه في الكثرة بحيث يحتر ما وراءه أو وجه الأرض
 ويقال أيضا الجماء الغير بقاء على إعطاء فعل بمعنى فاعل
حكم فعل بمعنى مفعول * قوله قد قلبوا أحدا ق الآخذ
 والانتها آ * أي أخذ الغنيمة يراد به جدهم في
 النظر إلى الكتاب بعين الآخذ والانتها كما يقال نظر إليه
 بعين القبول وعين الانصاف وقس عليه بمعنى مد و
 ا هنا المسخ على ذلك الكتاب * والمسخ تبدل صورة
 بصورة أدون من الأولى ففيه إشارة إلى أنهم لو أخذوا
 من هذا الكتاب معاني ومبرروا عنها بعبارة أنهم كانت
العبارة أدون من عبارات الكتاب * قوله واضرب
من هذا الخطب * يقال ضرب عنه أي صرف عنه
 أي صرف نفسي عنه قال الله تعالى أَفَضْرِبُ عَنْكُمْ
الذِّكْرَ صَفْحًا * وأصله في الراكب إذا أراد أن يصرف
 مركبه يضربه ليعده له موضع الضرب موضع المصرف
 وفي المصادر ضربت عنه أي تركته وأمسكت عنه
 فعلى هذا الحاجة إلى اعتبار حذف مفعول الضرب
 وكأنه بيان لمحصل المعنى لأنه معنى آخر غير المصرف *
 قوله صفحا * أي امرضا واللامراض أو معرضا على أنه
 مصدر أو مفعول له أو حال وفسر بالوجه الثالث قوله ثم

أَفَدُغِرِبُ مَعَكُمْ الدَّكَرَ صَفْحًا * كما سيأتي * قوله كشحا *
 الكشح ما بين الحاصرة إلى الضلع الخلف تقول طوى فلان
 عشي كشحه إذا قطعك كذا في الصحاح ومعنى دون
 مرادهم قد دام مطلوب بهم وقبل الوصول إليه * قوله
 بأسرها * أي جميعها الأسر القيد الذي يشد به الأسير
 وإذا ذهب الأسير بأسره فقد ذهب جميعه ويقرب
 منه قولهم خذ هذا الشيء بر متدوفي قطعة الحبل البالية *
 قوله عن آخرها * أي بكتلتها فهو متعلق بمحذوف
 أي قبولاً لاشياء من آخرها وأنه يستلزم نشأ القبول من
 جميعها وقيل عن آخرها إلى أولها وكلمة من دون
 من تأباه وقيل من جميعها تعبيراً بالجزء عن الكل وقيل
 متباعداً من آخرها فيفيد المبالغة في العموم ويجوز
 عليه بانه ربما يؤهم خلاف المقصود لأن التباعد
 من الآخر كما يكون بعد المجاوزة عنه يكون قبل
 الوصول إليه أيضاً وقيل أي متجاوزاً من آخرها
 وفيه أن معنى تجاوزته عفا عنه اللهم إلا أن يعتبر
 تضمن معنى التعدي والمجاوزة فينبغي أن يقدر
 من أول الأمر التعدي والمجاوزة قصر للمسافة وتحرزاً
 عن التكرار * قوله قد نضب اليوم ماؤه * نضب
 الماء نضوباً غار ومن الأصمعي الغاضب البعيد *
 والرواء المنظر ولا يخفى لطف قوله خلافاً بلائمر

فان شجر الخلاف لا ثمر له والمراد فهنا الاختلاف بلا
نتيجة * والادراج جمع درج ودرج الكتاب طية
يقال ذهب دمه ادراج الرياح اي عذر * والمراد
من بقية آثار السلف ما بقي من آثارهم من لطائف
الفوائد وشرائف الفرائد في هذا الفن اورواجه
وتفاتيح موقه والاعتداد به والالتفات اليه او من
يقرر فوائد الفن وينشرها ويروجه بالافتعال
بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من بقية آثار
السلف المولى الاعظم بهاء الدين الحارثي * قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح *
الابطاح مسيل واسع فيه دقاق الحمى يجمع على
الاباطح والبطاح على غير القياس والمعنى ذهبت
تلك الاحاديث وتخصص الاعناق بالذكر لان
السرعة والبطون في سير الابل انما يظهران فيها غالباً
والكلام تمثيل تشبيهاً لجمال ذهاب تلك الاحاديث
بحال ذهاب السائرين على المطايا في البطاح وسيلان
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث
بالسائرين عليها في الذهاب على مسيل الاستعارة
بالكناية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تمثيلية
وذكر الاعناق وسيلان البطاح بهاتر شعاعاً وان
يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة لحن الماء

ويكون ذكر الامايق وسبلان البطاخ بهما تشبيها
قوله واما الاخذ والانتهاى * ذكر او لا ان جماعة
سألوه اخذنا الشرح معلّمين بان ارباب الطلب
قد نفوا صحت مذهبهم وان اصحاب الانتحال قصدوا
الاخذ والانتهاى واعتذرنا لهما عن عدم الاحتياج
مسؤولهم بما ذكر من ان الانبياء بما يستحسنه جميع
الطوائع ليس في مقدرة البشر وان هذا الفن قد كسد سوكه
وذهب رواجه ودفع ثلثا من تعطيلهم بما يحتاج اليه
الدفع بان الاخذ والانتهاى امر ينشط لارتكاب من
يرتكبه العاقل الذي يقع الاخذ والانتهاى في
علامه او ينشط لارتكابه من يرتكبه ويؤيد الاول
قوله فللارض من كاس الكرام نصيب * فهو لتعليل لما
تقدّمه وذكر اللبيب ربما يرجحه ايضا وفي بعض
النسخ والارض بالواو وهذا يمتقيم على الوجهين
اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه على
طرز قوله وكيف يدعراه ومنظوم في سلكه ومما
ذكرنا علم وجه ذكر آما في قوله واما الاخذ
والانتهاى وهو اهل التفصيل المجلد الواقع في
ذهن السامع فانه لما اعتذر عن عدم الاسعاف بمسؤولهم
وقع في ذهن السامع انه باي شيء يدفع ما عللوا به
سؤالهم فقال واما الاخذ او قوله فللارض آه مصراع

أوله * عربنا واهرقنا على الأرض جردة ، وقد يروى *
 والكأس من أرض الكرام لم يصب ، ويفسر الكأس
 بالحنزير ولا يحمي ملائحته للمصراع الأول وإن كان
 لا يخلو هذا من لطف حينئذ يكون إشارة إلى شبا عتقال
 أهل الانتحال * قوله يمهر * أي يمنع من المهر وهو
 المنع والزجر ولا يخفى لطف التعبير عن المنع بلفظ
 المهر وعن الطالبتين بلفظ السائلين مكان ذكر الانهيار
 ومطابقة نظم التميز بإل وأما السائل فلا تمهر * مع توافقهما
 في المعنى * قوله ومثل هذا * متعلق بقوله فليعدل
 وإن كان ألفاء السببية لأنها وقعت غير موضعها على
 ما قلنا لو أنفي قوله تعالى وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ * قوله شفعاة *
 الشغف العشي * والغرام الولوع * والطماء العطش *
 والحواجر جمع حجرة وهي نصف النهار عند اشتداد
 الحر والأيام حرا العطش والاقتراح طلب الشيء من غير
 روية وفكر ففي قوله مقترحهم دون مسئلهم ومطلوبهم
 ونحوهما إشارة إلى أنهم سألوا ذلك من غير فكر
 وروية وفيه مبالغة في كونه مطلوبا لهم * وثانيا
 الأول في مقابلة الأول * وثانيا الثاني بمعنى صارفا
 من ثبوت العنان أي صرفته * قوله لعنان العناية *
 الأولى أن يكون بدون الواو ليكون قوله ثانيا
 حالا من قائل انعمت لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه

عليه لان ثانيا الاول إما صفة مصدر محذوف اي
انتمصت انتمصا بانيا او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح
لشيء منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقدر
حال عن فاعل انتمصت ليكون هذا معطوفا عليه
اي انتمصت مجتهدا وثانيا العنان العناية او يقدر فعل
معطوف على انتمصت ليكون هذا حالا عن فاعله
اي واجتهدت او شرطت ثانيا العنان العناية ولا يخفى
ما في قوله ولعنان العناية ثانيا مر الاستعارة
بالكناية والتخيل والترشح * قوله جمود القرينة *
بالجيم وخمود الفطنة بالحاء المعجمة * القرينة اول
ماء يستنبط من البحر استغمرت لما يستنبط من العلم
بجامع التعجب للحياة فان احد هما سبب حياة
الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم استعيرت
لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية *
والصرير د يضر النبات والحرق ففي ذكر الجمود
مع القرينة التي هي الماء في الاصل وجعل الجمود
بالصرير لطف ظاهر * والصرير الريح العاصفة ويناسب
ان يجعل الجمود بها لانها تخمد النار وفي وصف
قرينته بالجمود ونطنته بالجمود اشارة الى ان طبيعته
كالماء والنار وهو غاية جودة القرينة ولطف الطبيعة *
قوله اجوب آه * الجوب القطع * كل اغبر اي ذي

مغيرة * قاتم الارحاء اي مظلم الاطراف * قوله
 وقوضت عنه خيامه بالاختتام آة * التقويض نقض
 البناء من غير هدم * والخيام جمع خيمة ومعنى
 نقضها بالاختتام ان الكتاب قبل الانعام لاحتجابه
 من نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة واظهاره
 على اعيان الناس بعد الانعام كان كنقض الخيمة ورفعها
 ومعنى قوله بعد ما كشفت آة انه كشف اولاهن وجوه
 اللطائف النقاب ثم قوض منها الخيام كي تنكشف
 وجوهها على الداني والباقي * والخرائد جمع خريدة
 وهي الخيبة من النساء كني بها من حماتها * واللتام
 ما كان على الفم من النقاب وفي بعض النسخ قوضت عنه
 الخيام بالاختتام وفي بعضها خيام الاختتام ومعنى اضافة
 الخيام الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها
 فضضت عنه ختامه بالاختتام والقض الكسر والختام
 ما يختتم به من طعن ونحو ومعنى فضه بالاختتام ان الكتاب
 قبل التمام كان محجوباً عن اعيان الانام كالشيء المختوم
 واذا اختتمه فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين
 وتمكنوا من النظر اليه فصار ذلك كفض الختام *
 ووضع الفرقاء على طرف التمام وهو ثبت ضعيف
 ربما يحشى به خصاص البيوت كناية من تسهيل
 اخذها وتحميلها وتعمير طريق الوصول اليها

وصالها * راقنى الشيء يرهقنى اي اعجبني * ارفع
شفرته اي حذرها * قوله هو الثناء باللسان * الثناء
وان اخص باللسان حقيقة لكن ذكره لفوائد
التخصيص على مقابلته للشكر والتصريح باختصاص
الحمد باللسان وانه مدار ما قصد ههنا من بيان
الفرق والنسبة بينهما . فلهذا سبب من تفرع
النسبة بينهما على تعريفهما ولد اقال سواء تعلق
بالنعمة او بغيرها وسواء كان باللسان او بالجمان
او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريفين يعني
من ذكر مد بين التعميم وقد يوجه ذكره بان الثناء
يطلق على ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك انني
الله سبحانه وتعالى على ذاته وفي الحمد يث انت
كما اذنيته على نفسك * فلا بد من ذكر قيد اللسان
احتراراً عن ذلك ويتوجه عليه ان كون اطلاق الثناء
عليه ساريع الحقيقة ممنوع ولو سلم فالتأنيد ان المراد
من كونه باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول
وان لم يكن بجارية اللسان لتعززه تعالى عنه
ووجه التعبير عن كونه قولاً بكونه باللسان ان الغالب
ان القول يكون به ويتبادر من كونه به ان يكون
قولاً وبالجملة فثناء الله تعالى ان كان حقيقة فحمد
ايضا كنهه لك وان كان مجازاً فمجاز فوجه للاحتراز

بقوله اللسان منه لانه على الاول لا يصح الاحتياط
 بل لا يصح التعريف الا بما ذكرنا من ارادة
 القول واعلم ان بين التعريف الذي ذكره
 فهنا وبين ما ذكره في الشرح وهو الثناء
 باللسان على الجميل عموم من وجه لانه ترك
 هنا قيد كونه على الجميل وذكر قيد كونه
 على قصد التعظيم وعكس في الشرح فالمذكور
 فهنا يصدق على ثناء على قصد التعظيم لا على الجميل
 بخلاف المذكور ثمه ويصدق المذكور ثمه
 على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف
 المذكور فهنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا
 الامرين فالتحليل حاصل في كلا التعريفين لاشتمال
 كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه
 على الجميل فقط فالتحليل في التعريف المذكور
 هنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي
 المذكور ثمه ولا يبعد ان يرجع الاخير فيستقيم
 ما ذكره هنا بان احدا اذا اثنى على ظالم بانواع
 الثناء على ما فعل من نهب الاموال وقتل النفوس
 بغير حق على قصد التعظيم فالطائفة حمدوا ذلك ايذم
 هذا الحمد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا
 ان يقال ان الجميل اعم من ان يكون جميلا

في الواقع او ان يجعله الحامد جميلاً والطأن الحامد في
 الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلاً وبصوره
 بصوره بقي شيء وهو انهم ذكر وان الحمد يخص الامر
 الاختياري وما ذكره من مطلق من التقييد بدول بعد
 ان يرجع الاطلاق بان لا يوجب له كما لا في حمد الله تعالى
 على صفاته لانها ليست باختياريه تعالى عند هم والآن
 لمحمد وثم ما عرف في موضعه ولا يجمع الى تاويل
 في الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة
 والحلم والحوما * قوله او بالجنان * لا يقال كيف
 بنى الشكر الجناني اعني الاعتقاد من التعظيم لانه
 لا معنى لانبائه بالغلبة الى نفس الشاكر ولا يتصور
 بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه ولو اطلع الشاكر
 بقوله او فعل فذلك المطلع به هو المنبى حقيقة
 لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالمنبى جامعاً
 لعدم كونه صادقاً على الشكر الجناني ولا قوله
 او بالجنان صحيحاً (لا يتنازه على انباء الاعتقاد)
 لانه لا انباء له اصلاً لا نقول معنى الانباء ان يفيد
 معرفة المنبى معرفة المنبأ عنه ولا يقدر فيه الجهل
 بالمنبى ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجناني
 وما ذكر من حصر الانباء في المطلع به المذكور ان اراد
 به حصر الانباء من تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر

بل هو منبى من الاعتقاد والاعتقاد منبى من التعظيم ولن
 اريد به حصر الانباء عن الاعتقاد فمسلم ولا ضرر لان
 الكلام فى الانباء عن التعظيم وقد يوجه السؤال على
 ما ذكر من ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
 بانه ليس بشكر لانتفاء الانباء فيه لعدم العلم به
 ولو اطلع عليه بما مر فذلك المطلع به هو الشكر لا الاعتقاد
 لانه المبنى دونه فيجاب عنه بان الانباء متحقق فيه
 كما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر
 حتى يجرى شكر افضل من ان يكون هو الشكر بل يجوز ان
 يكون من غير وبالهام او باخبار وان كان من جهته
 لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطلاع به لاما يطلع عليه
 من الاعتقاد كيف ومعنى الانباء متحقق فيه جز ما شأ به
 الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما القول او الفعل
 المطلاع به والاخر ما يطلع عليه من الاعتقاد وانباء احد
الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا *
 قوله فمورد الحمد * لما كان الظاهر من التعريفين
 هو النسبة بين المورد وبين المتعلقين ويظهر
 من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر
 ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من
 هذا الظاهر عليه جرى على ما هو قاعدة التعليم *
 قوله هو اسم للذات الواجبة * اي بالذات لانه

المشهور من الاطلاق وذكر الصفات اعمى الوجوب
الله آتني واستحقاق جميع المحامد كما لله تلويح بوجه
اطيع تعالى استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذي اني قلناه يستمع ما في صفات الكمال
وتفريع بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه
يمكن تفرع الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد
فان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فلو ذلك كمال
عن العيوب له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للمجد
علي هذه الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما وجه
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال ودلالة
عليها فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات في ضمن
اطلاق هذا الاسم فتقهم هذه الصفات منه كما انه
اشتهر حاتم بالجود في ضمن اطلاق هذا الاسم فتقهم
هذه الصفة منه وكذلك فرعون الذي مادي موسى
عليه السلام اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا
الاسم فتقهم هذه الصفة منه ولا تقهم من اسمه العلم
وكذا لا تقهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما تقهم
من اسم الله تعالى فالمتجمع هو اسم الله تعالى دون
غيره وفيه بحث لان الظاهر ان اشتهاره بصفات
الكمال لا يقتيد بضمن اطلاق اسم دون اسم غاية
الامر ان يختص ذلك بما نحمده تعالى ولو استعمالا

فينبغي ان يذكروا الرحمن ايضا من جملة الآيات
 يقال ان الرحمن من الصفات فالذات تارة مبهمة وضعا بل
 الا بهام فيه لازم قطعاً حتى لو لم يخط تعيين ما خرج من
 مقتضى وضعة فلا دلالة على خصوص ذاته تعالى
 وضعا ومجرد المحصور في الاستعمال لا يوجب انتظام
 اوصاف هذا الخاص منه ولا يبعد ان يوجه الاستجماع
 بان هذه الذات المخصوصة هي المشهورة بالانصاف
 صفات الكمال فما يكون صلياً لها والادوية المخصوصة
 يدل على ذلك هذه الصفات لا ما يكون موضوعاً لمفهوم
 كلي يضم هذه الذات وغيرها وان اختلف في الاستعمال
 بها كالرحمن فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة
 وخص في الاستعمال به تعالى وفي هذا انه يلزم ان
 يفهم صفة الظلم من العلم الذي لغزوهون الذي عادي
موسى عليه السلام * قوله والعدل الى الجملة
 الاسمية * يعني ان قوله الحمد لله كان في الاصل
 جملة فعلية اي حمدت الله حمد الواحداً حمد الله
 فحذف الفعل مع الفاعل واقيم الحمد مقامه وجعل
 الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا
 في سلام عليك وفي مباركتك جعل العدل
 للدلالة على الدوام والثبات دون اسمية الجملة
 دفع لما يقال قد صرح الشيخ بهذا لقاهر رحمه الله

بأنه لا دلالة في زيد مطلق على أكثر من ثبوت
 الإطلاق لزيد، وذلك لأن الشيخ زح إنما نفى
 الدلالة عن نفس الاسم فلا يناهض كون العدول
 إلى الاسم للدلالة على الدوام لأن الدالَّح إما
 نفس العدول أو الاسم بانضمام العدول هذا ولكن
 سيأتي في أحوال المسند أن كونه اسمًا لا فائدة الدوام
 والاثبات لا غرض بتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول أصلاً
 فيدل بظاهره أن نفس الاسم يدل على الدوام
 ويمكن أن يقال إن الاسم يدل دلتين لفظية على
 مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ زح ومعلقة على الدوام
 كما ذكره الشيخ الرضي في الصفة المشبهة إنهما لما
 لم يدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل إذاً الأصل
 في كل ثابت دوامه فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على
 الدوام فلا يناهض اثبات الدلالة العقلية عليه *
 فإن قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية
 فعلية نقدر أولها جملوا اختصاراً الفعلية مقتضياً لإيراد
 الظرفية وقد صرحوا بأن الاسم التي خبرها فعلية
 تفيد التجدد كما لفعلنا فكذلك إذا كان خبرها ظرفية *
 قلت قد صرحوا بأن نحو سلام عليك يفيد الدوام
 وكذا أقول نعم إني أنا معكم مع أن الخبر جملة ظرفية
 فالوجه أن يوفق بينهما بأن الاسم التي خبرها ظرفية

انما نفيد التجدد اذالم يوجد داع الى الدوام
 كالعدول مثلاً ما اذا وجد فيحمل على الدوام وفيه
 انه يقتضي ان يجوز اذ يوجد داع الى الدوام ان يحمل
 الاسمية التي خبرها فعلية على افادة الدوام وهو
 مشكل جداً التصريح بهم بانها كالفعلية المحضة في افادة
 التجدد فلو جاز هذا تجاز ان يحمل الفعلية ايضا على
 افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم عاقل على
 التزامه اللهم الا ان يفرق بين التصريح بالفعل وتقدمه
 والوجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها
 فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها
 تدل على التجدد البتة والمقصود في الاسمية المذكورة
 نسبة الفعلية الى المبتدأ ولزوم كونهما دالاً على
 التجدد ثم ولزوم كون النسبة التي في الخبر دالاً
 على التجدد ولا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك
 فيجوز ان تحمل هذه الاسمية على افادة الدوام عند
 وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الطرف انما
 يقدر بان الفعل اذالم يقع خبر ابل صفة مثلاً وما
 اذا وقع خبره فيقدر بان اسم الفاعل لان الاصل في الخبر
 الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان الماهية من
 قولنا زيد في الدار ثابت ومستقر فيها لا ثبت واستقر وفيه
 بحث وهو انهم انما ذكروا كرون اختصاراً في اللفظية متتفياً

لا يراد الظرفية في كون المحمد ظرفاً فهذا صريح في أن
 المحجر الطرف مقدر بالمفعول ويمكن أن يقال الماقدروا
 الطرف بالمفعول إذا لم يوجد داع إلى قصد الدوام والثبات
 أما إذا وجد فلا يل يقدر أحم الفاعل اجابة للداعي *
 قوله وتقديم المحمد باعتباره أهم * لا يقال هذا الاهتمام
 حارضي بواسطة المقام والاهتمام باسم الله تعالى ذاتي
 والذاتي ينبغي أن يقدم في الاعتبار ولئن لم يقدم فينبغي
 أن لا يؤخر لأننا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام
لمقتضى المقام لأرعاية الأمور الذاتية رجح العارض
وقد يجاب عنه بأنه لم يرجع العارض لن تعارض
نفساً قطاً فعمل بما هو الأصل من تقديم المبتدأ أعلى المحجر
سبباً إذا كان المبتدأ أساداً مسدداً العامل بحسب الأصل
فإن مرتبة العامل للتقديم على معموله * قوله كما
 ذهب إليه صاحب الكشاف * خصه بالذكر لأن صاحب
 المفتاح ذهب إلى أن اقرأ الأول منزل منزله اللازم غير
 متعدي إلى مقرؤه وباسم ربك متعلق بأقرأ الثاني *
 قوله أيهما لقصور العبارة * أدرج لفظ الإيهام ههنا مع
 أنه تركه في الشرح لأنه لا قصور حقيقة عن الإحاطة
 لا كان الإحاطة الجمالية ويمكن توجيه الترك بأن
 يحمل الإحاطة على ما هو الكامل منها وهي الإحاطة
 التعميلية إذ لا شك في قصور العبارة عنها حقيقة

ولو اجريت الاحاطة على اطلاقها يمكن توجيه البرك
ايضا لكن بتكليف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن
توجيه ذكر الاليهام على تقدير حمل الاحاطة على
التفصيلية بان حذف اللمعم به لا يدل بطريق القطع
على القصور لجواز ان يكون الحذف لوجوه أخرى وانما يفيد
ومما به ذكر الاليهام يستقيم على تقدير اجراء
الاحاطة على اطلاقها وحملها على التفصيلية بلا تكلف
واما تركه فاما يستقيم على الاول بتكليف فاذ كان
اولى * قوله ولثلاثتهم اختصاصه بشيء دون شيء *
يعني لو ذكر المنعم به فاما يذكر بعضه لتعذر ذكر جميعه
تفصيلا فيتوهم الاختصاص ببعض المذكور وانما
ذكر التوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي
ما عد المذكور * فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا
فلا خفاء في امكانه اجمالا بالتعليل قاصر * قلت اذا
ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما
يتوهم خروج البعض لشروع التخصيص في العمومات
سيما في المقامات الخطابية فتوهم الاختصاص ببعض
قائم ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه التعليل بان عدم
حذف المنعم به اما يذكر الكل اجمالا او يذكر البعض
تفصيلا والتعليل انما هو الثاني وليس بذلك * قوله
وجاية لبراعة الاستهلال * وهي كون الابتداء مناسبا

للمقصود وهو انما يكون سببا لبراعة الاستهلال اي
تفريق الابداء وحكمائه فتسميته بها يكون تسمية
السبب باسم المسبب فذهب اعلى كمال السبب في السببية
ثم ان البراعة ههنا اما باعتبار ذكر البيان وهذا الكتاب
في في البيان والبيان وان اختلفا معنى لكن
تشار كافي الاسم واما باعتبار ان في المعاني والبيان
متعلق بالبيان بالمعنى المذكور ههنا وهو المنطق الفصيح
الا ثم ان راية البراعة تحصل بذكر تعليم البيان سواء
لو حظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف
او لا فتعليم كون علم من عطف الخاص على العام
بالرعاية لا يخفى عن شيء والتوجيه بانه تعليل لما يتضمنه
قوله من عطف الخاص على العام وهو مطلق الذكر يا به
التعليل الاخير وهو قوله وتنبهها على فضيلة نعمة
البيان لان التنبه انما يحصل بملاحظة كونه خاصا
بعد عام ومعطوفا عليه ويمكن التوجيه بان يعتبر
او لا عطف قوله وتنبهها على رعاية ثم يجعل المجموع
ملاحظة ولا شك ان حصول المجموع يعوقف على ملاحظة
كونه خاصا معطوفا على عام فليتأمل * قوله ما لم
نعلم * ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم
لان المراد بما لم تعلم ما لم نكن نعلم اي ما لم نعلم
بقوتها واجتهادنا آخذ من قوله تعالى وعلّمك ما

لَمْ نَكُنْ نَعْلَمُ * كَذَا سَمِعْتُ مِنْهُ رَحَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 قَائِدُهُ النَّصْرُ بِحِ يَأْنَهُ تَعْرِقَاهُمْ مِنْ حَضِيضِ الْجَهْلِ إِلَى
 ذُرْوَةِ الْعِلْمِ فَيُظْهِرُ وَجْهَ كَوْنِهِ نِعْمَةً غَايَةَ الظُّهُورِ كَمَا قَالَ
 صَاحِبُ الْكَشَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى الْإِنْسَانُ مَا لَمْ يَعْلَمْ *
 أَيِ نَقْلِهِمْ مِنْ ظُلُمَةِ الْجَهْلِ إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَقَدْ يُقَالُ
مِلَاحِظَةُ عُمُومِ كَلِمَةٍ مَا تَوَرَّثَ الْفَائِدَةُ * قَوْلُهُ أَيِ الْخُطَابِ
 الْمَفْصُولِ * يَعْنِي أَنَّ الْفَصْلَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ
 أَوِ الْفَاعِلِ فَهُوَ عِجَازٌ لِعَوِي وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْفَصْلَ بِمَعْنَى
 الْمَصْدَرِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَتَعْتَبِرُ التَّجَوُّزَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى
 الْخُطَابِ عَلَى طَرِيقَةِ جَرْدِ قَطِيفَةٍ وَأَخْلَاقِ ثِيَابٍ فَاصِلُهُ
 خُطَابُ فَصْلِ لَحُورِ جِلِّ عَدَلٍ وَ* إِنَّمَا هِيَ أَقْبَالُ وَادِّ بَارٍ
 وَكَانَ هَذَا أَوْفَقَ بِمَا عَلَيْهِ أَيْمَةُ عِلْمِ الْمَعَانِي حَيْثُ رَجَحُوا
 التَّجَوُّزَ الْعَقْلِيَّ فِي إِنَّمَا هِيَ أَقْبَالُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ
 ذَاتِ أَقْبَالٍ وَلَكَ أَنْ لَا تَعْتَبِرَ فِي الْكَلَامِ تَجَوُّزَ أَصْلًا بِمَعْنَى
 أَنَّهُ تَعَالَى عَلَى الرُّسُولِ عَمَّ كَوْنُ خُطَابِهِ مَفْصُولًا
 أَوْ فَاصِلًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَعْدَرُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَوِ الْمُجْهُولِ
 وَفِي هَذَا أَلْوَجْهُ دَقَّةٌ وَلَطَائِفَةٌ فَإِنَّ حَقِيقَةَ النِّعْمَةِ
 الْمُخْتَصِمَةَ بِمَنْ أُوتِيَ فَصْلَ الْخُطَابِ وَكَمَالُ الشَّرَفِ إِنَّمَا
 هُوَ كَوْنُ خُطَابِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَاصِلًا أَوْ مَفْصُولًا
 لَا ذَاتَ الْخُطَابِ * قَوْلُهُ يَتَبَيَّنُهُ * مِنْ تَبَيَّنَتْ الشَّيْءُ أَيِ
 عِلْمَتُهُ بَيِّنًا يَعْنِي أَنَّ خُطَابَهُ خَالِصٌ مِمَّا يُوْجِبُ الْإِبْهَامَ ،

وصعوبة فهم المرام، مما يُخِلُّ بفصاحة الكلمة والكلام،
وقد مكنون الفصل بمعنى المفصول لأن شرف الخطاب
من حيث هو خطابٌ بكونه مذموراً لا يكونه فاصلاً *
قوله بدليل أُميل * لأن التصغير يرد الأشياء إلى
أصولها وعلى ما نقله الكسائي من بعض الأعراب أنه
قال أهل وأُميل وآل وأويل فالظاهر أن أصله أهل
بهمز ثمن * قوله جمع طاهر * بناء على ما اشتهر من
جواز أفعال في جمع فاعل كما حب وصحاب والتحقيق
كما ذكره الشارح رح في شرح الكشف أن فاعلاً
لا يجمع على أفعال فاصحاب جمع صحب بالكسر
تخفف صاحب كنمر وأبصار وجمع صحب بالسكون
اسم جمع كنهر وانهار فاطهار جمع طهر وصفا بالمصدر
للمبالغة * قوله جمع خير بالتشديد * احترام من
خير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يشئ ولا يجمع ولا
يؤنث قد يقال لم لا يجوز أن يكون جمع خير مخفف خير
فانه يشئ ويجمع ويؤنث قال الله تعالى لَمَنِ الْمُصْطَفَيْنِ
الْأَخْيَارُ * فانه ذكر في الكشف أنه جمع خير مخفف
خير وقال الشاعر * أَلَا بَكَرَ النَّاسُ بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ
وَقَالَ الْآخِرُ رِبْلَاتُ هِنْدٍ خَيْرُ الْمَلِكَاتِ * وذكر صاحب
الصراح أنهما تشبیه خير مخفف خير وثانيته وخاتمة
ما يمكن أن يقال من جهة رح أن التكسير كالتصغير في

الرد الى الاصل فان اريد جمع غير المخفف على اخبار
ينبغي ان يرد الى اصله وهو المشد دثم يجمع على
اخبار كميم وموات أو ان مراده بالتشديد في الحال
او في الاصل فيكون معناه ولا تحير المشد ذو المخفف
منه ولا يحتمل ان يكون كونه بالتشديد كناية من
عدم كونه افعال التفضيل لا تنزل آية * قوله
والاصل منهما يمكن من شي * قال سيبويه أما زيد
فمنطلق معناه منهما يمكن من شي * زيد منطلق واختلف
في تفسير كلامه فقال الجمهور مراده انه في الاصل
كان كذلك فدل على ما يمكن من شي وادبعت أما منابها
كما اقيم نعم مقام الجملة وأخرت الفاء لئلا يتوهم نواحي
حرفي الشرط والجزاء وفي كلام من لا يعتد به انه حذف
يكن من شي وغيّر منهما الى أما بقلب الهاء همزة
ولقد يم الهمزة لكونها في الجملة لصدا الكلام ولانها
من اقصى الخطى وادغام الميم في الميم وهو ناسد
لان أما حرف ومهما اسم ولم يعهد في كلامهم تغيير
الاسم وجعله حرفا وقال بعض الافاضل مراده بيان
المعنى البحت وهو ان أما تفيد لزوم ما بعد فائها
لما قبلها الا انه كان في الاصل كذلك بل الاصل (ان يكون) ان
يكن من شي فتخلف الشرط وزيدت ما وادغمت اللام
في الميم وفتحت همزة حرف الشرط * قوله والاسمية

لازمة للمبتدأ * هذا احسن من عبارة الشرح لصوق
الاسم اللازم للمبتدأ كما ذكرنا في الحاشية وقوله
لن متها الفاء ولصوق الاسم يتوجه عليه قوله تعالى
فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ * فانه
لم يلاصقها اسم واجاب روح في الحواشي ان المبتدأ
معدوف اي اما المتوفى وقال الرضي اللازم اقامة جزء
من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسماء او افعال
فمنطلق او لا كما لاية المذكورة * قوله اقامة اللازم
مقام الملزوم وابقاء لاثري في الجملة * يحتمل ان يكون
كل من الاقامة والابقاء تعللا لكل من لزوم الفاء ولزوم
لصوق الاسم او لمجموعهما ويحتمل ان يكون على طريق
الف والنشر مرتبا او مشوشا وانما قال في الجملة
لان الفاء لم تقم مقام الشرط من كل وجه لان مقام
الشرط قبل جميع اجزاء الجزاء والتزمت الفاء
في خالها واللازم للمبتدأ انما هو الاسمية وانها
لم تقم مقامه بل القا ثم في مقامه اما وهو حرف واما
ابقاء الاثر فكونه في الجملة ظاهرا بالنسبة الى لزوم
للصوق لان اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية
ولم يبق منها اثر لان التائم مقامه حرف واما بالنسبة الى
لزوم الفاء فيمكن ان يوجه بان لازم الشرط انما هو
الفاء الداخلة على صدر الجزاء لا الواقعة في خلال

نصوح الاسم غير لازم

اجزاء هذا بيان لعدم تحقق الالقامة والابقاء من كل
 وجه وأما بيان تحققهما من وجه فالامر في الابقاء بالنسبة
 الى لزوم الفاء ظاهر وأما بالنسبة الى لزوم اللصوق فلان
 لصوق الاسم بما في حكم لصوق الاسميه بها لان لصوق
 الموصوف في حكم لصوق الصفة فالاسمية اللاصقة بما
 القائمة مقام المبتدأ أثر بقي من المبتدأ المحذوف وأما بيان
 تحقق الالقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء
 وان وقعت في خلال اجزاء الجزاء لكن هذا الوقوع عارضي
 لما ع من كون الفاء على ما كان عليه في الاصل من
 الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط
 والجزاء فلما وقعت في الصدر اصالته وتقدير اوصاف الشرط
 قبل الجزاء فيصح القول باقامتها مقام الشرط الذي هو
 ملزم بها من هذا الوجه وأما بيانها بالنسبة الى لزوم
 اللصوق فهو ان الاسميه لما جعلت لاصقة بما على الوجه
 الذي ذكرناه كان لصوق الاسم لازما اقسام مقام ملزمه
 وهو المبتدأ * قوله علم البلاغة هو المعاني والبيان
 وعلم توابعها هو البديع * يشعر بظاهرة انه حمل قوله
 علم البلاغة على المعنى العلمى لا الاضافي وجعل قوله
 وتوابعها مطلقا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها
 على انه علم للبديع وكلاهما لا يخلو عن اشكال وأما
 الاول فلانه يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع

الضمير اليها اعتبارا للمعنى الاصلي اللهم الا ان يلزم
 كون البلاغة علما للعالمين كعلم البلاغة كما قال صاحب
 الكشف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب ان قوله وعلم
 توابها اشارة الى ان المضى محذوف فالمعطوف عليه علم
 البلاغة ويكون حوتاها كجر الآخرة في قوله تعالى
وَالَّذِينَ يَدَّبَرُوا كَلِمَةَ الْآخِرَةِ اي عرض الآخرة ثم يندفع بعض
 الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما الثاني فلان
 العلم لو كان مكانه لم يوجع البلاغة او ثواب البلاغة
 لانها هي وهو ظاهر وعلى الاول يكون في ثوابها تغييرا
 يعافى كل منها العلمية احد مما حذف بعض العلم
 والآخر اقامة المضموم مقلم المظهر فيه الا ان يرتكب
 مثل ما ذكرنا في شهر رمضان ورمضان فيندفع التفسير
 الاول وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن
 ان يقال انه حمل رح قوله علم البلاغة على معنى علم له
 زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا
 قوله وعلم ثوابها على معنى علم له زيادة اختصاص
 بتوابها وهو البديع * قوله لا بغيره من العلوم *
 اشارة الى ان القصر اضافي بالنسبة الى سائر العلوم فاندفع
 ما قيل ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم
 المحصر * قوله فيكون من ادق العلوم * تشرع على ما تقدم
 بواسطة مقدمة مشهورة ولو ادعاه توحي ان دقائق

العربية ادق من دقائق العلوم فلا يتجبه أن دقة المعلوم
توجب دقة العلم لا أدقته ولو ضمت هذه المقتدمة
فليست معلومة ولا مشهورة تغني شهرتها عن ذكرها *
قوله أي به يعرف أن القرآن معجز * لا يقال إن أراد
معرفة نفس اعجاز القرآن فالمصرّح ومستقيم لأن الاعجاز
يعلم بما يندكر في علم الكلام حيث يبحث عن كون القرآن
معجزة للرسول ثم وإن أراد معرفة أن اعجازه لكمال
بلاغته كما هو الأصح لا صرفه أو السلامة من الاختلاف
والتناقض وغير مما فكذلك أيضاً لأن ذلك يعرف
بما يندكر في علم الكلام في مباحث النبوات ووربما يندكر
في بعض كتب هذا الفن لأننا نقول أراد معرفة أن الاعجاز
ثابت له بناءً على كونه في أعلى مراتب البلاغة وهذا
لا يعرف على التحقيق والتفصيل إلا بأن يتميّن بأنه
في أعلى مراتبها وذلك إنما يحصل بعلم البلاغة لا
بما يندكر في علم الكلام فليتنامل وأوجعلت قوله لكونه
متعلقاً بقوله يعرف فيكون المعنى أن المعرفة المعلّلة
بكونه في أعلى مراتبها إنما يحصل بهذا العلم اندفع
الاشكال فإن قلت ينبغي أن الطرف الأعلى وما يقرب
منه كلاماً واحداً الاعجاز ومن المعلوم أن القرآن واقع
في حد الاعجاز وأما أن كله في الطرف الأعلى فلا
كيف وإن بعض الآيات أعلى طبقة من البعض فكيف

يستقيم قوله في اعلى مراتب البلاغة قامت المراد
 باعلى مراتبها ههنا ما يعم الطرف الاعلى وما يقرب
 منه وهو حد الاعجاز * قوله وتشبيهه وحوه الاعجاز
 او * الاستعارة بالكناية كما سيجي ان تشبه شيء بشيء
 في النفس فيسكت عن ذكر اركانته سوى المشبه
 والاستعارة التخيلية ان يثبت للمشبه شيء من اوزام
 المشبه به والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
 ويراد به البعيد والترشيح ان يذكر شيء لا يسمي المشبه
 به ذكر رح ههنا وحسين الاول ان تشبه في النفس
 وحوه الاعجاز الاشياء المحتجبة تحت الاستار وتثبت
 الاستار للحوه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات
 استعارة تشبيهية وذكر الوحوه ايهام فان الوحد
 هو عمل في المعنى من العضو المخصوص وهو المعنى الخريب
 والطريق وهو المعنى البعيد واريد ههنا البعد والثاني
 ان يشبه نفس الاعجاز بالمصور الحسنة وتثبت الوجوه
 الاعجاز فالاشبه استعارة بالكناية والاثبات استعارة
 تشبيهية وذكر الاستار ترشيح لكونها ملائمة للمشبه
 به وهو المصور الحسنة فان قلت الترشيح كما سيجي ان
 يقترب بلفظ المشبه به فلا يتصور في صورة الاستعارة
 بالكناية فانه لا ذكر للمشبه به فيها اصلا وان جعل
 الترشيح للتخيل كما نقل عنه رح فيتوجه عليه ان

الترشيح إنما يكون في الاستعارة المبنية على التشبيه
 لأنهم فسروه بذلك ما لا يمد المشبه به والتخييل على
 مذنب المجرى مجاز عقلي ما رعن التشبيه قلت قد صرحوا
 بثبوت الترشيح للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله هم
 أسرعك لحوقاً بي أطول لكن يد * إن قوله هم أطول لكن
 ترشيح للمجاز المرسل في اليد مع أنه لا تشبيه فيه أصلاً
 وما ذكرنا من الاقتران بلفظ المشبه به فالظاهر أنهم
 أرادوا أنه كذا في ما إذا كان في الكلام تشبيه
 وما ذكرنا من التفسير فإنا هو للترشيح الذي في
 الاستعارة * قوله لأنها مما تكفيه راحة من الفعل *
 فيعمل فيها العاقل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها
 كل ما يعول في العمل فيها معنى حرف النفي كقوله تع
 مَا أَنتَ بِبِعْثَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * أي انتفى ببعثة ربك عنك
 المجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون ومعنى اسم الإشارة
 كقوله تعالى قَدْ لَكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ * أي فالنقر يومئذ
 ومعنى الضمير كقوله * وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ
 وَذُقْتُمْ * وما هو عنها بالحدث المرجم * أي ما حدثتني عنها
 وأراد بالظرف ههنا ما يعم الطرف الحقيقي اعني اسم
 الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وما ذكر
 في الشرح من الطرف وشبهه فإنا أراد بالطرف الطرف
 الحقيقي * قوله يستعرف الفرق بينهما * وهو ان الزائد

متعين في المحشودون التطويل وني قوله الفرق دون ان
 يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكر ههنا ليس
 فرقا يعتد به وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب
 المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا
 واما الفرق الذي يأتي فهو يحدد الفرق بينهما ذاتا
 وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاطلاق * قوله
 وهي حكم كلي * اي قضية كلية حكم فيها على جميع
 افراد موضوعها كقولك كل حكم اللفي الى منكرو يؤكّد
 وهذه القضية فروع وهي القضايا التي حكم فيها
 بمحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل
 هذا الحكم الملقى الى المنكر يؤكّد وذلك ككذلك
 والاصل منطبق على فروعها اي مشتمل عليها بالقوة
 القربى من الفعل ومعنى انطباق الحكم الكلي على
 جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه
 ففي قوله على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه
 وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم
 موضوع ذلك الحكم على جزئياته فضمير جزئياته
 يرجع الى ذلك المحذوف فتعين الحذف على هذا الوجه في
 ينطبق اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصفو هذا عن ثوب *
 قوله فهي اخص من الامثلة * لا بمعنى ان كل شاهد
 مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من الذكر

للاثبات إما أن يكون الذكركه فقط وكذا المراد من
الذكر للايضاح ان يكون الذكركه فقط وإما ان يكون
الذكركه وله في الجملة سواء كان الذكركه لا مرآخر
ايضا ولا فعلى الاول يعبا يعان تبايها كليا وعلى الثاني
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى ان كل
ما يصلح شاهد يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات
لا يتمسك بكل كلام بل لابد من كونه معتدابه بان يكون
من التنزيل او الحديث او كلام من يوثق بهر بمته بخلاف
الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين
اعم والتشبيه بالوجه العقلي اهم على ما سأتى بيانه
ان شاء الله تعالى * قوله من الآلوه * في الصحاح الآلوه أي
قصر والآلوه بالوآلوه أي استطاعه فقد ذكر ان مصدرا لا المعتدي
بمعنى استطاع آلوه على وزن فعل لم يذكر ان مصدرا لا
اللازم بمعنى قصر ما ذا والظاهر انه الآلوه على وزن فعول
لانه الغالب في مصدر الفعل اللازم قد صحح في بعض
نسخ الاساس المعتمد عليه هكذا ولا يبعد ان يكون
قد جاء آلوه بمعنى التفصير على وزن فعل على غير
الغالب أو يصار الى قول القراء ان مصدرا لم يسمع
مصدرا فعل عند اهل الحجاز متعديا كان ولازما فيجوز
كلا الوجهين في قوله من الآلوه * قوله وقد استعمل الآلوه
مما ذكرته من يا الى مفعولين * يقال لا شك ان الآلوه هنا

حقيقة التقصير فلا يعدل عنها من غير ضرورة ولا
 ضرورة عنها بخلاف مقولهم لا لَوْكَ نَعْسًا أما الثاني
 فلأن الآونة معنى التقصير لازم وقد استعمل فيه متعددا
 إلى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع
 أو جعل الآلوهما زاحداً وأما الأول فلأنه يجوز أن
 يكون الآلوه في عبارة المصنف لازماً بمعنى التقصير من
 غير اعتبار تضمين أو تجوز ويَكُونُ جُمْلَةً انصباً على
 التمييز أي لم أقصر من جهة الاجتهاد وعلى الحال أي
 لم أقصر حال كونني مجتهد أو ربما يفهم منه عدم كون
 التقصير في الاجتهاد مع أنه يجوز أن يعتبر الآلوه والجهد
 متنازهين في قواه في حقيقته فيحصل المقصود أو يكون
 نصبا على نزع الخافض أي لم أقصر في الاجتهاد ولئن
 انغمضا عن جميع ذلك والتزمنا كون جهداً مفعولاً
 فإني حاجة إلى اعتبار جعل هذا اللازم متعدداً إلى
 مفعولين لم لا يجوز أن يكون متعدداً إلى مفعول واحد
 على تضمين معنى الترك والتجوز بالآلوهة أي أم أترك
 جهداً ولا يكون نى الكلام حذف على ما هو الأصل
 وقوله والمعنى لم أمنعك جهداً * * * * * * * * * *
 المنع والتجوز بالآلوهة وليس المقصد بكلف الخطاب
 إلى معين حتى يتوجه أن الأولى أن لا يعين المفعول
 المحذوف قصد إلى التعميم وأن عدم منعه الاجتهاد

لا يخص احدا غائبا كان أو لا * قوله اضافة للمصدر *
 فاعب على المصدر وما يشعر به الكلام اي اضاف الترتيب
 الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيها ما في اي
 المفسرة من معنى التفسير اي افسر ترتيبه بما ذكر حال
 كونه اضافة كقوله تعالى هذا بعلبي شيخنا فان العامل
 في الحال اعني شيخنا معنى حرف التنبيه واسم الاشارة
 وان كان نجعل العامل ما يشعر به الكلام من معنى التفسير
 ثم الط على الاول والثالث تقدير الفعل وحذفه اللهم
 الا ان يكتفى باشعار الكلام بمعنى الفعل كما نقل من
 سبويه في مررت به فاذا له صوت صوت حمار ان
 ناصب المصدر هو معنى الجملة لا شعارها بمعنى الفعل
 واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان
 الحال كالظرف يعمل فيها العامل الضعيف كمعنى حرف
 النفي وحرف التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان
 يعمل فيها معنى حرف التفسير * قوله تقريبا * يحتمل
 اوجها ان يجعل قوله تقريبا علة لقوله ورتبته ونسبه لا
 او غلبا على اختلاف النسخ علة لقوله لم ابا لغ وعكسه
 ترجيحها بالاتصال وان يجعل كل منهما علة لكل منهما
 وان يجعل كلاهما علة للآخر وان يجعلها علة
 للاول والفضل للمتقدم كما ان التصور في المتأخر
 وكلامه راجع بالنظر الى الط يحتمل الوجه الثاني والرابع

ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل الثالث بان يقال قوله
 تقر بما ان كان جملة اكل من الفعلين الا انه تعرض لوجه
 هليته الاخير لانه المحتاج الى البيان لما فيه من ضرب
 خفاء وادراج المعنى في قوله معنى لم ابالغ كانه للاشارة
 الى ان تركها طبا لغة ليس من معنى لم ابالغ لوجوب
 تعابير المتضمن والمتضمن ولو لم يذكر المعنى لصح ايضا لان
 اللفظ يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن
 المتضمن للشيء متضمن لذلك الشيء لكن كان الكلام خاليا
 من ذلك المعنى * قوله ونعم الوكيل عطف اما هلى
 جملة وهو حسبي * قيل لانم ان الواو للعطف بل للاعتراض
 هلى منذ هب من يجوز وقوعه آخر الكلام ولو سلم
 فلا نم ان المعطوف عليه هو حسبي او حسبي لم لا يجوز
 ان يكون انا انا انا الله تع والى جملة حاملة وعطف
 الا لنشاء هلى الاخبار فى جمل اها محل من الا مراب
 لا خفاء فى جواز ولا جواز لى جواز ولو سلم ان
 المعطوف عليه هو حسبي فانما يلزم ما ذكر من عطف الانشاء
 هلى الاخبار لو كان هو حسبي جملة اخبارية وهو
 ممنوع لم لا يجوز ان يكون انشائية على صورة الاخبار
 ولو سلم فيجوز ان يقدر المبتدأ فى نعم الوكيل اى
 هو نعم الوكيل اى مقول فى حقه ذلك فيكون
 نعم الوكيل جملة اسمية متعلق خبرها انشاء وهذا لا يوجب

كون الجملة انشائية ولو كان المعطوف ملحقاً حصي
 لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية ح
 تقع خبراً للمبتدأ فلا بد من التاويل بمقول فيه ذلك
 فيكون عطف مفرد متعلقة بجملة انشائية ولو سلم فاللازم
 عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الامر اب
 ولا شبهة في جوازها ويمكن ان يقع الاصل في الواو والعطف
 دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يستقم
 الاعتراض على من حيث الجمهور والمعطوف على المحل
 حال فلا يجوز ان تعطف الانشائية على الحال لاستتارها
 وقوع الانشائية حالاً وانها مستترة وقاعدة روح على
 ما نقل عنه في الحواشي الى تحقيق وجه العطف وتبيين
 وجه التركيب لان هذا العطف مستترة والاصل في الجمل
 لا اخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل
 والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون
 انشائية على القول بعدم التاويل كما اختاره رحمه الله
 الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام نحو اين
 زيد وكيف عمر وكيف الاسمية التي خبرها فعلية في حكم
 الفعلية في افادة التجدد والانشائية اذا وقعت خبراً
 فلا حاجة الى التاويل فهي باقية على الانشائية واما
 ان الظاهر من كلام الشرح ان المذكور منها اعتراض
 لا نجيبين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية *

قوله كما سنبين ان شاء الله تعالى * حيث بين زح في صدر الخاتمة انها من الفن الثالث استلزاماً لان المصريح ذكر في الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من السرقات الشعرية وما يعمل بها من الاشياء التي يذكرها في علم البلديع بعض المستفيين * قوله ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي * اشارة الى السابق يقال المعهود في التعريف العهدي ان يذكر السابق ثانياً بلفظه ويتبعه ان يجوز ذكره بمرادفه ايضاً والسابق ههنا انما هو المعاني والبيان والبديع ولم يذكر هناك ما يشعر بكونها فنوناً فكيف تجعل الفنون اشارة اليها ولئن جوز ذلك باعتبار ان كونها فنوناً ظاهراً جداً يغني ظهوره عن ذكره فيكون معنى الفن الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل علم المعاني عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكر اولاً وهو الذي يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المرادوا الفن الثاني الى ما ذكر ثانياً وهو الذي يحتترز به عن التعقيد المعنوي والفن الثالث الى ما ذكر ثالثاً وهو ما يعرف به وجوه التحسين لا يبق قد ذكرنا بقا ان الذي يحتترز به عن الخطاء في تادية المعنى المراد هو علم المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحتترز

به من الخطأ في تاديت المعنى المراد بكونه محمداً
 علم المعاني عليه تكراراً خالياً من الفائدة لآنا نقول
 لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث افادت الاعادة
 فيهما فطر ذلك في الفن الاول ايضا نظماً في الفنون
الثلاثة في سلك واحد * قوله مأخوذة من مقدمة
الحديث * أراد انهما منقولان عنها لمناسبة ظاهرة بينهما
 فيكون لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
 حقيقة مرئية ويحتمل ان يريد انهما مستعارة منها فيكون
 لفظ المقدمة مجازاً فيهما ولا يجب ان لا يلتزم النقل
 والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذف موصوفها
 ثم اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
 متقدمة على العلم او على سائر الفاظ الكتاب فالتاء
 اما للنقل من الوصفية الى الاسمية ولا اعتبار كون
 موصوفها موصوفاً كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان
 المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اي ذات موصوفة
 ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها الصحة
 اطلاق الاسم كالضاربة والقائلة فاعلافاً على الطائفة
 المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا
 المفهوم ومجازاً ان كان بملاحظة خصوصها وان كانت
 بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم فيها لترجيح الاسم
 كما في القارورة والخمر فاعلافاً على الطائفة انما

وله انتفاع بها * بالباء هو الواقع في اکثر النسخ المصححة
 وفي بعض النسخ انتفاع إما باللام فإما أن يكون اللام
 بمعنى الباء أو الانتفاع بمعنى النفع على ما قيل *
 قوله والفرة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب *
 وهو أن مقدمة العلم تطلق على معان مخصوصة لأن
 الشروع في العلم إنما يتوقف عليها حقيقة واحدة على
 الفاظ دالة عليها فلا وما يترأى من التوقف إنما هو بحكم
 العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من
 غير اللفاظ لم يحتج إليها أصلاً وإما مقدمة الكتاب فالفاظ
 مخصوصة هي طائفة من الكلام آه فالمقدمة متان
 متباينتان لا تصدق أحدهما على الأخرى أصلاً وما يتوهم
 من قوله روح في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب سواء
 توقف عليها المقصود أو لا أن النسبة بينهما الدموم
 والخصوص مطلقاً توهم ما قطناه لم يعرف مقدمة الكتاب
 بالالفاظ ومعلوم أنها ليست موقوفة عليها بالحقيقة
 فالمراد بالتوقف التوقف العادي وإلا لم ير أنه يتوقف
 على معانيها نعم لو أرتكب أن مقدمة العلم هي اللفاظ
 الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وحمل
 التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت
 مقدمة الكتاب أعم منها من وجه لأن مقدمة الكتاب
 إذا جعلت ما يدل على مقدمة العلم بأعني المشهور

فقط فيصدق مقدم العلم بالمعنى المذكور أي الفاعل
ومقدم الكتاب على شيء واحد وإذا خالفت هذه
وأم إن كوشي منه فيها فيصدق مقدم الكتاب
بدون مقدم العلم بمعنى الفاعل وبالعكس لأن ما هو
الفاعل مقدم العلم لم يقدم أمام المقدم فالمقدم أمامه
مقدم الكتاب دون مقدم العلم والذي لم يقدم
أمامه مما يدل على مقدم العلم فهو مقدم العلم
بمعنى الفاعل دون مقدم الكتاب وأما إذا جعلت
مقدم الكتاب معتملة على ما يدل على مقدم
العلم وعلى غير ذلك فإنه يصح مقدم الكتاب
بدون مقدم العلم وبالعكس لأن مقدم العلم
يعرض مقدم الكتاب فيصدق على المجموع مقدم
الكتاب دون مقدم العلم وعلى البعض مقدم العلم
دون مقدم الكتاب اللهم إلا أن يجعل مقدم
الكتاب أسما مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين
بعضها فيصدق على البعض المتقدمان والحاصل أن
ههنا مقدم العلم والفاعل عليهما ومقدم الكتاب
ومعاني مستفادة منها والنسبة بين المتقدمين هي
التباني اللهم إلا أن يتركب التركيب المذكور
وبين الفاعل مقدم العلم ونفس مقدم الكتاب هي
العموم من وجه وكذا بين مقدم العلم ومعاني مقدم

الكتاب * قوله يوصف بها المفرد * ان أتجزئ المفرد
والكلام على ظاهرهما خرج بعض الالفاظ اهني المركب
الناقض مع ان الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص
بها بعض دون بعض فلا بد من تاويل في المفرد او الكلام حتى
يتناول هذا المركب فاختار البعض التاويل في الكلام
بحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلة به بالمفرد واختاره
رح في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة به
بالكلام ورجع على الاول بانه قد عهد في المفرد اطلالاته
على ما يقابل مقابلة فاذا قبل بالمركب يراد به
ما ليس بمركب وبالمثنى والمجموع يراد به ما ليس
بواحد منهما وبالمضاف يراد به ما ليس بمضاف
ولم يعهد في الكلام ذلك بل انه لما يطلق على المعنى
الاصطلاحي اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا
وحقيقة الامر راجعة الى الهم هل يطلقون على المركب
الناقض الكلام الفصيح او المفرد الفصيح فان اطلقوا عليه
الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رح وتعرف فصاحة المفرد بالخلوص
من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس يرشدك
الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب
الناقض تنافر الكلمات وضعف التاليف والنعيق لفظيا
او معنويا فلو جعل هذا المركب داخلا في المفرد على

ما اختاره رح ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتماله
 على هذه الامور الخفية بالفصاحة لانه يصدق عليه
 انه خاص من الغواية وتنافر الحروف وعظاظة القياس
 والتميز منه لا يليح احتمال ما قل فاذا لم يكن فصيحاً يكون
 تعريضهم للفصاحة المفرد غير مانع فلا بد ان يراد فيه
 المخلوص من هذه الامور حتى يصير ما نعاود هو
 ان هذه الامور انما تختل بالفصاحة في الكلام دون
 المفرد غير مسموعة لان الخط انما يختل بالفصاحة مطلقاً
 وذكرنا في تعريضه للكلام دون المفرد بناء على
 انها انما توجد في الكلام فقط فلو وجدت في المفرد على ما
 اختاره رح لزم ان تذكر في تعريفه فصاحته ليصير مانعاً
 كما ذكرنا ومما يؤيد ما ذكرناه ان اذا كان مركب من
 الحروف والصفة مشتملاً على تنافر الكلمات يكون
 فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو
 اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاماً لزم ان يخلط غير
 فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلاً عن
 الحروف ولا يفي شاعته وايضاً اذا ضم الي هذا المركب
 لفظاً من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحاً
 بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح
 وهو ايضا شنيع بقي شيء وهو انهم فسروا المفرد بما لا يدل
 جزء لفظه على جزء معناه فيتمنازل الاعلام المركبة بحورق

نحره وغاب قرناها ومن المعلوم انه يجوز ان يضاف اليها ظهير
 تنافر الكلمات مثل ان يسمى بامدحه امدعه فيجب
 ان يكون فصيحاً لانه مفرد ولم يفتش طفي فصاحت
 المحلوس من تنافر الكلمات او عجزاً في تعريبها المحلوس
 منه ايضاً ليصير ما نعا والاول فاسد فتعين الثاني
 وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها
 مفسرة باللفظة اي اللفظ الواحد على ما ذكر في الفصل
 وتاء اللفظة تخرج الاملام المركبة وان كان المشهور
 المذكور في اكثر كتب النحوا انها كلمات او يقال هذه
 الاملام مركبة صورة ولفظاً والمعتبر في الفصاحة انما هو
 نفس اللفظ * قوله اذ لم يسمع كلمة بلغة * اورد
 عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
 اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره رح وهو ما ليس بكلام
 وان كان مركباً قاله ليل اخص من الدهوى واجيب
 بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد
 ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى
 بعيد عما على تقدير ان يفسر الكلام * معاً بما ليس
 بكلمة وجراد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعداً * صلا * قوله
 انما هي باعتبار المطابقة * لان بلاغة الكلام مطابقة
 لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على
 تاليف كلام بلغة فالمطابقة معتبرة في كليهما قبل مراد

هذا القائل أَنَّ البلاغة عند العرب ليست إلا بالاعتبار
 المذكور فصح ما ذكر من التعليل لان حاصله يرجع
 إلى السماع والاستقراء كما اختاره رح من التعليل
 ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار
 انما عرف بها في الكتب من اخذ المطابقة في تعريف
 البلاغة ولم ينقل عن العرب ذلك صلاوة هو
 ظاهر * قوله اغبر المشتركة في امر يعنها * تفسير
 للمختلفة وبيان ما هو مناط التعذر ولا خفاء في ان
 الواجب من امر يعنها امر يصلح تعريفها وبيانها وله
 اجتماع بها والآذلفهومات العامة نعم المعاني المختلفة
 وانها مشتركة فيها وقد اورد على بن الحجاب فيما
 فعل من قسمة المستثنى اولاً ثم تعريف القسمين بانه
 لا حاجة اليه لان القسمين مشتركان فيما يصلح تعريفها
 لهما وهو المذكور بعد الا و اخواتها كما ذكر صاحب
 الباب * قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا بخلوهن
 نسامح * ما ذكر في الشرح ان الفصاحة عندهم هي
 كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء
 كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق
 بعربيتهم وما ذكره المصنف رح من الخلوص لا شك انه
 ليس عين هذا الكون ولا امر اصادف عليه فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون به ذكره من

الخلوص فإن ادنى درجات التعريف أن يكون صادقا
 على المَعْرِف وصدق الخالص هذا الخلوص على الكائن
 هذا الكون لا يُوجب صدق الخلوص على الكون فإن صدق
 المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ على المأخذ
 كالناطق والكاتب والناطق والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان
 كما في الماشي والمتحرك والمشي والتحرك لا يقال
 إذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفضاخنة
 لم يصح تعريف الفضاخنة بالخلوص أصلا فكيف يحكم
 بالتسامح لأننا نقول أن الأدباء كثيرًا ما يتسامحون
 في التعريفات ويكتفون بمجرد أن تصور المَعْرِف
 يستلزم تصور المَعْرِف ولا يحافظون على قاعدة المعقول
 من وجوب كون المَعْرِف محمولا على المَعْرِف مع أن من
 اهل المعقول من يُجَوِّز التعريف بالمباني كتعريف
 البهت بالمجدران والسقف وما نقله درج أن وجد
 صحة التعريف في الجملة فهما قصدا للمبالغة وأدعاء
 أن الخلوص هو الفضاخنة فزيادة تصحيح ولا يتجده
 عليه أن مثل ذلك لا يلتفت إليه في التعريفات
 لأن الأدباء كثيرًا ما يعتبرون ذلك لادنى منه
 في باب التعريفات وقيل وجه التسامح أن الفضاخنة
 وجودية والخلوص مدسي ويتجده عليه منع كونها
 وجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجودي

بالعدمي من غير تمام فيه * قوله تفضل العنقا ص آه *
 في جمع العنقا من مع الواجب للطنل والمرسل لطيفة وهي
 الاشارة الى ان العنقا من مع كثرتها تعيب في الاخيرين
 مع وحدهما وقيل العنقا من معني المذارى اي يستتر
 المذارى في الطنل ويروى في البيت تفضل المذارى
 في مختل ومثل المذارى خشيذات اطراف يذرى
 بها الطعام وينقى الكدس والمراد في البيت المشطوفي
التيحمر عنه بالمدارى مطلة لطيفة * قوله من المحسوسة
 الرخوة * الحروف المحسوسة هي حروف مستشكلة
 خصفه والمجهورة ما عداها والشديدة حروف
 اجابت طبقت والرخوة ما عداها وما عدا حروف
 ام يوصونها هذه الحروف تسمى المحددة بين الرخوة
والشديدة * قوله على ان هذا الثقل في فسر الكلام بما
 ليس بكلمة * يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في
 فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول من
 فسر الكلام بالمركب التام واذا كان مدخليتها اكثر
 كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته
 انفسا على قواه لان على قول غيره يوجد كلام فصيح
 في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته
 لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب
 الناقص ليس بكلام * قوله والقياس على الكلام العربي آه *

ر-

يعني انه اثبت جوا زعمه فصاحة كلمة من كلام
فصيح بالقياس على جوا زعمه عربية كلمة من كلام
عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله
تعالى اِنَّا نَزَّلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ؕ اِي اُنزلنا القرآن
كلمات عبر عربية بل فارسية كالاستبرق والسجيل
اورومية كالقسطاس اوهندية كالمشكوة وهذا الغناس
ناسك لان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر
من وقوع الاستبرق واخوانه في القرآن لا يوجب
ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت
عربية ايضا نحو زواجر اللقيين كالمصابون والحنون
ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
والضمير في قوله تع اِنَّا نَزَّلْنَاهُ راجع الى السورة
لا القرآن كما قبل واطلاق القرآن على بعضه شائع
ولو سلم كون القرآن عربيا فمحتاجا كونه عربي النظم
والاسلوب لان عربي المعنى ولا يخاف فيه كون كلماته غير
عربية ولو سلم انه عربي المعنى فذلك باعتبار الاعم
الاغلب لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل
بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام
الفصيح لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام
وعربية الكلمات ليست شرط في عربية الكلام بل
فكفيها عربية اكثر كلماته ولا حد ان يقول المعلوم

من كلامهم ان فصاحة المركب العام اتوا المركب مطلقا
 ويشترط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان مدقة من افراد
 الكلام فصاحة باسم كالسورة او القرآن مثلا فلم يعلم
 انه يشترط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل
 كلام او كلمة منه ففي اشتراط فصاحة قوله تع آلم
 آهه سواء اعتبر كلاما ان اخذ مع ضميره او لا ان
 لم يؤخذ معه في فصاحة السورة او القرآن تأمل
 واشترط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام لا يوجب
 ذلك الاشتراط * قوله فمجرد اشتمال القرآن على
 كلام غير فصيح آه * يعني ان لم يلزم خروج السورة
 من الفصاحة فاشتمال القرآن على كلام غير فصيح لازم
 البته اذا اعتبر آلم آهه كلاما فظاهر واما اذا
 لم يعتبر فلان عدم فصاحته يوجب عدم فصاحة الكلام
 الذي هو جزؤه لا اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة
 الكلام ووجه قوله بل كلمة غير فصيحة مع ان عدم
 فصاحة الكلام لازم جزما ان اللازم ابتداء على
 تقدير عدم فصاحة الكلام وعلى تقدير عدم فصاحة
 الكلمة وان كان هذا مستلزما للاول فاشار الى ان
 كلاما من اللازمين مستقل بالفساد من غير احتياج الى
 ملا حظة استلزام احدهما الآخر ولما كان كون
 اشتمال القرآن على كلمة غير فصيحة معتلزا بالفساد

أظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلمة غير
 فصيحة * قوله مما يقوداه * اي تجلب ويجر الى نسبة
 الجهل والعجز لان اشتماله على غير الفصيح اما لعدم
 علمه تعالى بانه غير فصيح او بان الفصيح اولى (بلاختيار)
 من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى ايراد
 الفصيح بدل غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم
 الثالث مختل وهو ان يكون تعالى قادرا على ايراد
 الفصيح بدلا من غير وهو ما بعد فصاحته وبيان الفصيح
 من حيث هو فصيح وان كان اهلى لكن لم يورد لحكمة
 له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهرا انه لا حكمة في ذلك
 لان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول هم
 والاعجاز انما هو بالبلاغة والفصاحة على الصحيح
 فان قلت غاية الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه سفها
 وخرجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم يقل الى
 نسبة الجهل او العجز او السفه قلت لما كان السفه نتيحة
 الجهل فحسبته قد دخل في نسبته * قوله اي مدققا
 مطولا * موافق لما في الصحاح الزجج دقة الحاجبين
 وطول وزججت المرأة حاجبها اي دققته وطولته
 والمذكور في الأساس ان الزجج دقة الحاجب
 واستقواسه وحاجب ازج وزججت حاجبها وردا
 يستدل على اعتبار معنى الاستقواس بقول حسان

في مدح النبي صلعم * بعيدين دُججا وبين من تحت
 حاجب * ارج كمشق النون من خط كاتب * فان
 التعجيبه مشق النون انما احسن باعتبار معنى الاستقواس
 وفيه انه انما يتم لو كان قوله كمشق النون بيانا لقوله
 ارج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون لبيان اتصاف
 الحاجب بالاستقواس بعد بيان اتصافه بالدقة والطول
 بقوله ارج وترك العطف في قوله كمشق النون
 ربما يدفع المتناقضة * قوله اي كالسيف السريجي او
 كالمراج * لا بد لهذا التخريج من ان ينطبق على قائلته
 ويمكن توجيهه ان التفعيل يجي بمعنى العجبة الى
 اهله كالمتم والمترى المنسوب الى تميم والمنسوب
 الى نزار فالمرج بمعنى المنسوب الى السريجي والسراج
 اي بالمشابهة فالمرج اسم مفعول من ررجته بمعنى
 نسبته الى السريجي او السراج كالمتم والمترى من
 تيمته وتررته بمعنى نسبته وقوله كالسيف السريجي
 او كالمراج يكونان بياناً لحاصل المعنى هذا توجيه
 التخريج اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نسبه
 الى المراج او السريجي معنى مشابهته له وايضا
 الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصداقاً لثبتي
 هذا الفعل نحو فسخته وكفرته اي نسبه الى الفسق
 والكفر وهما ليس كك واما ما التوجيه بانهم من قبيل

قوس الرجل اي صار كالقوس فالمسرح بمعنى الصائر كالسور يعني
 او كالسراج او بانه من هو الرجل اذا صار عوانا فالمسرح
 بمعنى الصائر من تجها او سراجا على معنى التشبيه اي
 مثله او بانه من ورقت الشجرة اي صارت ذات اوراق
 فالمسرح بمعنى الصائر ذاسراج وهذا يختص بالتخريج
 الاخر فيرد على الكل انه انما يستقيم لو كان المسرح
 بكسر الراء المكسرة فتحها * قوله فان قلت لم يجعلوه اسما
 مفعول آه * يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لما حكموا
 بغرابة مسرح حكموا بانه ليس اسم مفعول منه لان كونه اسم
 مفعول منه يخرج عنه الغرابة بناء على ان سراج الله وجهه
 ليس غريبا (فلم لم يجعلوه اسم مفعول منه لخرجه
 عن الغرابة) وفيه انه لامنافاة بين غرابة مسرح وكونه اسم
 مفعول من سراج وعدم غرابة سراج الله وجهه ممنوع وقد
 جعل راج في شرح المفتاح مسرحا اسم مفعول من سراج
 وغريبا وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية وتوابعها انهم
 ذكروا في تخريج وجه وجهين وكونه اسم مفعول من
 سراج الله وجهه وجه ثالث فلم يذكره وفيه ان الجواب
 الثاني من السؤال وهو قوله او يكون من باب الغرابة
 يابى ذلك وايضا قد ذكرنا ان وجه تخريج مسرح من
 السراج انه اسم مفعول من سراجته اي نسبتة الى السراج
 بالمشابهة وقوله كالسراج بانه انما على المعنى ويمكن

دفع هذا ثم انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول
انه يحتمل ان يكون سرج الله وجهه مولد امستحدنا
من المراج وفي تقريره وجوه اربعة اما انه اذا كان
مولدا اجادنا بعد حكمهم بالغراية فقد صح حكمهم بها
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على
جملة اسم مفعول من سرج بالغراية وفيه ان الظان
الحكم بالغراية ليس سابقا على توليد سرج الله وجهه فان
الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثاني
انه اذا كان مولدا امستحدنا لا يفيد جعل سرج اسم
مفعول منه خر وجهه عن الغراية لان المولد غريب
وفيه انه لا يبقى بين وجهي الجواب فرق يعتد به
والثالث انه اذا كان مولدا لم يصح جعل سرج اسم
مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه
الثاني من الجواب ان سرج الله ايضا غريب فلا يفيد جعل
سرج اسم مفعول منه خر وجهه عن الغراية وفيه انه
اذا كان مولدا كان غريبا فلا يحسن ايقاع الغراية في
مقابلة التوليد وايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم
على التقرير الثاني للسؤال هذا فنقرر الجواب على
اول وجهي تقرير السؤال واما على الوجه الثاني فلا
يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا الثاني وجوه
تقرير الوجه الاول من وجهي الجواب ولما كان في

هذه النسخة من الشُّبَّةِ والمناقشات وإن أمكن دفع
 بعضها غير ما إلى قوله قلت هو أيضاً من هذا القبيل
 أو مأخوذ آه يعني أن سراج الله من قبيل الغريب
 أو مأخوذ من السراج كالمسراج فلا يفيد جعله
 اسم مفعول منه خروجه عن الغرابة * قوله ثم استعبر
 لكل واضح معروف * اقتصر على معنى الاشتهار وذكر
رح في شرح الكشاف أنه استعارة للشرف والاشتهار
فكانه نظر إلى أن وصف القلب بالشرف ليس أكثر
معنى وليس بذلك * قوله الماهي من جهة الغرابة *
 أن أراد أن الغرابة مشتملة عليها كما قال في الشرح لأن
 الكراهة داخلة تحت الغرابة فذكر أدلة ذلك اللفظ
 لغرابة المشتملة عليها ثم كيف ولم يذكر في تفسير
 الوحشة ما يدل على الكراهة وأن أراد أن الكراهة
 بسبب الغرابة ومن جهتها يلزم أن يكون كل ذريب
 كرهاً وهو مـ ولو سلم فمراد صاحب القيل أحد
 الأمرين أما أن الخلو من الكراهة داخل في مفهوم
 فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها وأما أن
 الكراهة تُخلل بالفصاحة فلا بد في تعريفها من ذكر
 الخلو من الكراهة والآن يمكن التعريف ما نعا
 ولا يندفع شيء منهما بما ذكره رح من أن الكراهة بسبب
 الغرابة أما الأول فلأنه لا يلزم من احتبارها انتفاء

أد هو اشتها
 أد هو

الكراهة

السبب الخاص في مفهوم اختيار انتفاء مسببه فيه وأما
 الثاني فلا بد لا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء
 المسبب لجواز أن يثبت الشيء بأسباب شتى ولأن
 السبب ملزوم والمسبب لازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم
 انتفاء اللازم لجواز أن يكون اللازم أهم ولو ذكر
 رح ما يدل على أن الكراهة سبب للغرابة اندفع الثاني
 لأن انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقاً *
 قوله وقيل لأن الكراهة * إشارة إلى ما ذكره الخليلي
 وحاصله أن الكراهة في الدعاء إما أن ترجع إلى النعم
 لا إلى نفس اللفظ وإما أن ترجع إلى نفس اللفظ لغرابته
 وإما أن ترجع إلى نفسه لا شتمه إلى ما يتركيب بمنظر
 الطبع منه فعلى الأول لا خفاء أن ذكر الكراهة مستغنى
 عنه وكذا على الثاني لأن قيد الغرابة يعني منه وإما
 على الثالث فلا بد من ذكرها لأنه لا بد أن يذكر
 في تعريف الفصاحة الخواص عن الاشتمال المذكور
 لا خلافاً بالفصاحة جزماً وإذا عرفت ذلك عرفت
 أنه لا يتجه عليه نظر ورجح أن أراد به أنه قد تكون
 الكراهة في بعض الألفاظ ثابتة مع قطع النظر عن
 النعم لأن الخليلي لم ينكر ذلك بل أثبت حيث ذكر
 أن الكراهة قد تكون للغرابة وللإشتمال المذكور
 لا للنعم وأن أراد به أن الكراهة حيثما كانت تكون

ثابتة مع قطع النظر عن النعم وإنما ذكر لفظ الجر في
 هلي سبيل التمثيل فاثباته مشكل * قوله حال من
 الضمير في خلوصه * فيكون المقيّد بهذا الحال هو
 الخلوص لكونه العامل في ذي الحال فيتوجه
 عليه أنه لا يستقيم به الاحتراز عن مثل زيد اجلل
 بل يلزم أن يكون مثله كلاماً مفصلاً لأنه يصدق عليه
 أنه خالص من الامور المذكورة حال فصاحة كلماته
 وهي أن يقال زيد اجلل كما يقال عدالة الرجل
 أن ينسحب من المنهيات حال اختياره فإذا ارتكب
 شيئاً منها في حال اضطراره لا يسقط عنه بل يكون
 هذا لأنه يصدق عليه أنه معتدّ عنها حال الاختيار
 وإن ارتكبها حال الاضطرار فلا يقدح الارتكاب
 الاضطرار في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذا
 فهذا لا يقدح عدم الخلوص في حال عدم فصاحة
 الكلمات وهي أن يقال زيد اجلل في صدق الخلوص في
 حال فصاحتها وهي أن يقال زيد اجلل والجواب أنه إنما
 يصدق عليه لو كان لقولنا زيد اجلل حال فصاحة
 الكلمات وهو ممّ بل هذه الحال إنما هي لقولنا زيد
 اجلل وهو غير قولنا زيد اجلل فلم يثبت كلام واحد له
 حال فصاحة الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت
 كما وجد شخص واحد له حالان حال الاختيار وحال

الا ضطرابا فاستقام ما ذكرت فيه * قوله لانه ح
 يكون قيد التنافر * لانه العامل في ذي الحال اعنى
 الكلمات فيكون قيد المنفي لانه اعتبر في الفصاحة
 الخلو من منه فلا يكون قيداً للخلو حتى يكون قيداً
 للنفي واذا كان قيد المنفي يكون النفي داخلاً على كلام
 فيه تقييد فيكون النفي راجعاً الى القيد اي ما هو المقرر
 عندهم من رجوع النفي الداخل على المنفي الى قيده
 فيلزم ان يكون المعبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
 الكلمات مع وجود التنافر لا انتفاء لندافر مع وجود
 الفصاحة وهو عكس كلي للمقّم ونحن ننزل عن ذلك فلا
 اقل من ان يصدق التعريف على صور وجود تنافر
 مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا اقل رح ويلزم ان
 يكون الكلام المشتمل على نفاذ الكلمات الغير الفصيحة
 فصيحاً لان هذا لازم البتة سواء اقتصر على ان الاصل
 رجوع النفي الى القيد او ضم اليه حد يثبت التنزل لان
 اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام هو الفصح
 لا غير وعلى الثاني ان يكون فصيحاً وان كان غير
 ايضاً فصيحاً فكونه فصيحاً قد مشترك بينهما ثابت
 على نقد يتركب منهما فذكره ههنا اولى مما وقع في
 الشرح من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
 الكلمات الغير الفصيحة متنافراً كانت او لا فصيحاً لانه

انما يستقيم على نقد التناول وان كان يمكن توجيها
 بانه اراد ان يبين غاية فساد هذا القول قد كثر انه
 يصدق التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المَعْرِفُ
 على شيء منهما فللمَحْصُولُ هذا المَقْصُودُ بَعْنِي الكلام
 على التناول لكونك خبير بان الفساد في عدم
 صدق التعريف على شيء من افراد المَعْرِفِ اكبر
 منه في صدقه على المَعْرِفِ وعلى غيره وان كان
 اغير الصادق عليه التعريف في الثاني اكبر
 منه في الاول * فان قلت اذا اخل التناقض مع الامساحة
 كما يدل عليه التعريف على ما ذكره هنا فلان يخل
 التناقض مع عدم الامساحة اولى * قلت لا يلتفت الى
 مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف
 صدقه على غير المَعْرِفِ سيما اذا كان صادقا على
 الغير فقط دون شيء من افراد المَعْرِفِ كما في ما بين
 فيه على نقد الاقتصار على الاصل المذكور على
 انه على نقد التناول يصدق التعريف على صنفين
 من الكلام ليس شيء منهما من افراد المَعْرِفِ وحده
 الاولى انما يستقيم بالنسبة الى احد مما يريد
 الفساد الناشئ من صدق التعريف على فئة تطدون الناجي
 من صدقه على الآخر كما بينا في الحاشية * قوله
 المشهور بين الجمهور * فلا بد فع الضعف تجويز وفي

ضمير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه
المذكور في نحو ضَرَبَ غُلَامٌ زَيْدًا يوجب الضعف
وان جوزة النعش كالاضمار ابن جنبي * قوله لفظا
ومعنى وحكما * الذكر اللفظي ان يكون المرجع
ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا قبله
لفظا ومعنى نحو ضَرَبَ زَيْدٌ غُلَامًا فان زيدا مذكورا
قبل ضميره لفظا ومعنى اولا نحو ضرب زيدا غلامه
فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضميره صريحا
لكنه مذكور معنى بعده لان رتبة الفاعل التقدم
على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحا
به لكن يكون هناك سايقضي ذكره مقدما معنى ككون
رتبة الفاعل التقدم على المفعول نحو ضرب غلامه
زيد فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير
معنى وككون رتبة المفعول الاول التقدم على الثاني
نحو اطمئت دُرَّةً زَيْدًا او كتضمن الكلام السابق
للمرجع نحو قوله تعالى اَعْدِلُوا وَاَقْرَبُوا لِلتَّقْوَى *
فان الفعل متضمن لمصدره وكاستلزام الكلام السابق
لذكر المرجع استلزاما مقربا كقوله تعالى وَلَا بُؤْسَ لِي * اي
المورث فان الكلام السابق في بيان الميراث وانه
يدل على المورث او بعيدا كقوله تعالى حَتَّى تَوَارَتْ
بِالْحِجَابِ * اي الشمس فان ذكر العشي سابقا يدل على

الشمس ونحو ذلك مما يوجب كونه مذكوراً مبني
والتفكير الحكمي ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون شيئاً
من سياق الكلام او مباحثه مقتضياً لذكره معنى الا ان
حكم الواضع بان مفعول الضمير وما يصلح مرجعاً له
يلزم ان يتقدمه يقتضي ذكره (مقدماً) حكماً وذلك
لانها لما خولف مقتضى حكم الواضع لاغراض يجي
بها نهائي وضع المضمير موضع المظهر فالمرجع اما آخر
لغيره مقدم حكماً كما ان المحذوف لعلته في حكم
الثابت فظهر بما ذكرنا ان قوله لفظاً ومعنى وحكماً
متعلق بالذكر وبما ان لاقسامه والك ان تجعله متعلقاً
بالاضمار بمعنى كون الاضمار قبل الذكر اي تقدم الضمير
على الذكر فيكون بياناً لاقسامه اي تقدم الضمير على
ذكر المرجع وتاخراً لمرجع عنه لفظي ومعنوي وحكمي
والمشهور جعلها اقساماً للتقدم المرجع والامر فيه سهل فان
احدهما يعلم بالمقايضة الى الآخر وما وقع في الشرح من
الاقتصار على اللفظ واعني دون ذكر الحكم فمبني
على انه اراد بالمعنوي ما يتناول الحكمي لان المراد
بالمعني ما يقابل اللفظ حكماً كان او لا قوله والواو في
والوري للحال * اثره على كونها للعطف على المستكن
في أمده لوجود الفصل فيكون المعنى امده
ويمدح الوري لوجوه احدها حسن المقابلة بقوله ملته

مُتَّعٌ وَحُبِّي فَإِنْ قَوْلُهُ وَحْدِي مَقَابِلَةُ قَوْلِهِ وَالْوَرَى
 مَعِي وَقَدْ جُعِلَ حَالًا وَقِيمًا لِلْوَمِ الَّذِي قَبِلَ بِالْمَدْحِ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ وَالْوَرَى مَعِي إِضَاحًا لَا وَقِيمًا
 الْمَدْحِ وَهَاجَةً لِلتَّطْبِيقِ بَيْنَ الْمُتَقَابِلَيْنِ وَالثَّانِي أَنَّهُ
 عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ يَكُونُ مَدْحُ الْوَرَى جُزْأً مَدْحِ الشَّاعِرِ
 وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِ لَا يُخْفَى أَنَّهُ قَاصِرٌ فِي بَيَانِ الْمَدْحِ
 بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا أَذَالَهُ لَلْإِكْلَامِ عَلَى التَّوَقُّفِ كَمَا
 فِي تَقْدِيرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْقَالَتِ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ
 اسْتِدْرَاكُ قَوْلِهِ مَعِي (فَالْمَدْحُ لَا يَبْقَى فَائِدَةً يَحْتَسِبُهَا)
 وَالرَّابِعُ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعُطْفِ اتِّحَادُ الشَّرْطِ
 وَالْجُزْأَةِ فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْجُزْأَةِ جُزْأٌ عَلَى حَقٍّ
 كَمَا عَرَفَ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ مِنْ الشَّرْطِ
 وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْجَاهِلِيَّةِ فَالشَّرْطُ هُوَ مَدْحُ الشَّاعِرِ مُطْلَقًا
 وَالْجُزْأَةُ مَدْحُهُ مُقَيَّدًا بِالْحَالِ الْمَذْكُورَةِ وَيُمْكِنُ دَفْعُ
 الْأَخْبَرِينَ بِأَنَّ الْمَعْنَى تَدَلُّ عَلَى عَدَمِ تَرَاضِي مَدْحِهِمْ
 عَنْ مَدْحِهِ وَأَنَّهُ مَعْنَى مَطْلُوبٌ وَيُعْتَبَرُ الْعُذْفُ أَوَّلًا ثُمَّ
التَّعْلِيلُ بِالشَّرْطِ فَهُوَ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ جُزْأً قَوْلُهُ مَعِي
 مَقَابِلَةُ الْمَدْحِ بِالْوَمِ بِمَا يُعْتَدَرُ عَنْهَا بِأَنَّهُ إِشَارَةٌ بِذَلِكَ
 إِلَى أَنَّ ذَمَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْطَرُ بِإِلْهَاقِهِ وَلَوْ عَلَى
 سَبِيلِ الشَّرْطِيَّةِ وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ لَوْ هَادِيَ فَإِنَّمَا يَفْرَضُ
 لَوْ هَادِيٌّ ذَمُّهُ وَفِي اسْتِعْمَالِ مَتْنِ الدَّالَّةِ عَلَى الْكَلِمَةِ

في المدح واذا الخالية من هذه البدل لا في اللوم بل
 هي في قوة سورا الجزئية لطافة حيث اشار الى ابد
 يضيح صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في
 اللوم وان كان فيه لطافة (ن) لان تعظيم واحد
 باللوم على لومه المشرع بعلية اللوم له يفيد فائدة
 الكلية المبي عليها للطاقة المتأخرة * قوله
 نافر كل التنافر * أي ان فيه تنافرا كاملا لا ينزوم
 ان لا يكون تنافرا كمال منه لينا في ما سبق ان في
 دور المتباهي ولا ان يكون احدا الامر من موجب التنافر
 في الجملة واجتماعهما لكما له حتى يلزم عدم فصاحة
 وهو قسبته مع وقوعه في القرآن بل اللازم ان اجتماع
 الامر من سبب للتنافر القوي الكامل ويجوز ان لا يكون
 واحد منهما موجبا للتنافر اصلا وايضا في قوله نافر
 كل التنافر اشارة الى ان التنافر ههنا بمعنى الفرة
 لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكره وفائدة
 التعبير به عنها الدلالة على الكمال لان الفعل اذا
 تشارك فيه الفاعلان يجي كاملا * قوله قيل ذكر ضعف
 التاليف يعني من ذكر التعقيد اللغوي : انه لا يكون
 الا لضعف التاليف فالخلوص من الضعف يوجب الخلوص
 عنه اعلم ان الخالي اعترض بان ذكر احد الامر من
 من الضعف والتعقيد اللغوي يعني من ذكر الآخر اما

اغناء الضعف فلما سبق وأما اغناء التعقيد فلانه لازم
للضعف لان الداليف اذا لم يوافق القانون اوجب
صعوبة في الفهم لا محالة والخلوص عن اللزوم يوجب
الخلوص من الملزوم فإن قصد رجح ما ذكره دفع اعتراضه
لم يحسن الاقتضار على بعض السؤال وإن كان الاقتضار
بغناء على ان ما ذكره لا يدفع السؤال بتمامه لانه
انما يدفع اغناء ذكر الضعف من ذكر التعقيد ولا يدفع
العكس ودفعه ان يقال لا تم ان كل ضعف يوجب تعقيدا
فان مثل جاء نبي احمد بالتنوين مشتمل على الضعف
دون التعقيد * قوله الخلل في انتقال الداليف * اما
ان يراد الخلل الواقع للمتكلم او للمامع فعلى الاول
لا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم وعلى الثاني
لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذا لم ير بالعكس
فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قرينته
وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله باليراد باهتمام
معنى العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر باليراد
وأن يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باهتمام
معنى العلم والظهور * قوله وذلك بسبب ايراد
اللوازم * قد يفهم منه انه السبب في التعقيد لا في
ويوجه بانه اذا حصل التعقيد بسبب أن قصد باللفظ
ما ليس من لوازم معناه يكون ذلك دالا في ضعف

قد دفع
* التعقيد المعنوي *
خلل واقع

التعاليف والآوجه انه انما خُصَّ الايراد باللفظ المحر لا
 القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه
 اقل قليل سيما في كلام يعتد به ثم ان اريد باللو ازم
 والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الأصول ان
 لام الجنس يبطل الجمعية الى الجنسية فلا خفاء وان
 اريد معنى الجمع فظا انه لا يصح اعتباره بالنظر الى
 كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى المواد فيكفي
 في كل مادة وجود لازم بعينه وعلى التقديرين فالظ
 انه يلزم تكثر الوسائط في كل مادة ووجهه ان يراد
 بالكثرة ان تكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم
 بعينه مفتقر الى واسطتين او اكثر في كل مادة * قوله
 سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا * في ذكر السين
 وازافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات
 المخاطبين لطائف حيث اشار بذكر السين الى ان
 طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود عظيم وهو
 القرب لكن لما كان في نفسه طلبا للبعد الذي هو ارد
 من الردي واسوء من السوء سوف الاقتحام في مهلكة
 ارتكابه واخر التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السين
 على موضعه وان حملته على مجرد التاكيد فاللطفة
 باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعاً
 ورمزاً باضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى

انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه بعد
 بعد نفسه محالاً فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومطلوب
 المحب آتياه وقربها ذات المحبوب لا قرب داره ومكانه *
 قوله هو الصحيح * اما لانه ثبت عند النقل الصحيح
 واما لان الصحيح عندني معنى البيت ما ذكره الشيخ
 وهو معنى هلى الرفع * قوله لكنه خطأ * كانه ارام
 بالخطأ ما بعد خطأ ويكون في حكمه عند البلغاء
 والآله وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه
 يستعمل الجمود في مطلق خلوا العين مجازاً استعمالاً
 للمقيد في المطلق ثم يكتفى بالمطلق من السرور * قوله
 اطيب نفساً * صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفساً
 تميز ولا يحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب بطلب
 ونفساً مقعولاً به قيل الظاهر كلام الشيخ انه جعل
 طلب البعد مجازاً عن لازمه وهو طيب النفس به وجهل
 سكب الدمع مجازاً عن سببه وهو الحزن والا وجه
 انه لا حاجة الى التجوز في سكب الدمع بل ما ذكره
تقرير للمعنى وبيان لسبب السكب * قوله والمقوم
 ههنا كلام فاسد * وهو ما ذكرناه في معنى البيت ان
 مادة الزمان والاخوان الاثنيان بنقيض المطلوب
 وخلاف المقام فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو
 القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور

ووجهه فساد فان الزمان والاخوان انما يأتيانها هو
فقيض المطلوب في الواقع لا بما يظهر انه مطاوبه وليس
به و ربما يدفع الفساد بان من عراقة الشعراء انهم
يتعمدون طلب شيء فيكون مطلوبهم خلافة تسببها
الى همدونه لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المطا
وهنا من الامور الخطابية التي يأتي بها الشعراء الطرفاء
ولا يقدح فيه امثال هذه المثلثات وهذه الجاهل
صرحنا ابو الحسن الباهرزي فقال (شعر) ولكم
تمهت الفراق مغالطاً واحتلت في استثمار غرس
ودادي، وطمعت منها في الوصال لانها تبني الامور

على خلاف مرادي * قوله كنهها تجري في الماء * يشعر بان
اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على
ما ذكر في الآس ومن المجاز فرس سابع وسبوح
ووجهه ان السابح والسبوح من سبح في الماء فان اعتبر
موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سبوحها
في البر بسبحا حتما في البحر في سرعة السبح مع عدم
انعاب الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان
اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص
سابع في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة ولا يخفى
ما في ايثار السبوح على السابح من لطف المبالغة وما
في ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح من اللطافة

فان الغمرة في الاصل ما يعمر ك من الماء ولا ينبغي
 من اُبْطِي بها الا السابج والمراد بالغمرة ههنا مطلق
الشدّة استعمالاً للمقيد في المطلق * قوله ولا يخفى
 انه لا يحصل كثرة بهذا كرهنا * لان التكرار لما
 كان هو الذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع
 التكرارين والذكر الآخر وعلى الاول لا يتحقق
 بتشليث الذكر نعد التكرار فضلاً عن كثرة وعلى
 الثاني لا يتحقق كثرة بالتشليث وان تحقق تعدد
 لان الظاهر انه لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل
 يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تجميع الذكر لا اقل
 حتى يتحقق ثلث تكريرات وقد يجاب عن هذا
 الايراد بوجهين آخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار
 ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل من اضافة المحبب
 الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر
 بحسب التكرار والثاني انه بالذكر ثانياً حصل تكرار
 احدهما بالنعبة الى الذكر ثانياً والآخر بالنعبة
 الى الذكر اولاً وقد حصل بالذكر ثانياً تكرار واحد
 فالمجموع ثلث تكريرات * قوله والجندل ارض
 ذات حجارة * يخالف ما في الصحاح الجندل بسكون
 النون وفتح الدال الحجارة والجندل بفتح النون
 وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ولا يبعد

ان يوفق بان ما ذكره روح بيان للمراد ههنا قائلة أريد
باسم الحجارة ههنا موضعها * قوله وفساد ذلك مما
يشهد به العقل والعقل * اما النقل فما نقل من الصحاح
واما العقل فلان المعاصي ان يكون داعي الامر بالتصويت
سماع غير المصوت له لا سماع المصوت لصوت الغير
ويتخذ شبه انه انه ما يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت
اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والحبور كالبلابل
تترنم بمشاهدة الانوار وملاحظة الاوراد فلا ور بما
يؤيد انه لم يقتصر في داعي الامر بالتصويت على
السمع بل ضم اليه الرؤية بل قدما وغاية ما يمكن
ان يقال معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيهه
بخالف العقل وعينه من جهة * قوله والافلا يتخلل
بالفصاحة * قيل ردّ رحني الشرح توجيه النظر في
القبيل المذكور في فصاحة المفرد بان الكراهة في السمع
ان دّت الي الثقل دخلت تحت التعاقر والافلا يتخلل
بالفصاحة وعذر ضعف هذا التوجيه ظاهر او الظاهر
ان ضعفه لورود المنع عليه قوله والافلا يتخلل بالفصاحة
وانه وارد ههنا ايضا والجواب انه لاجهة لا خلال
كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزمهما من
الثقل بخلاف الكراهة في السمع فانها تناسب الا خلال
وتصلح سببا له من غير ملاحظة لما يلزمها من الثقل

لان الفصحاء كما يجوزون مما يثقل على اللسان
 فكذلك اعماء يثقل على السمع * قوله راستخفى النفس *
 احتراز عن الحال فانه كيفية في النفس وهو را سخة
 * فيها قوله لا يتوقف تعمله على تعقل الغير * اولي
 من المشهور وهو لا يوجب تصور تصور امر خارج عنه
 لانه يخرج من الحد الكيفيات التي يقتضي تصورها
 تصور غير ما كالعالم والقدرة والاستقامة ونحوها فان
 تصوراتها موجبة لتصورات متعلقاتها لكن لا تتوقف
 عليها توقف المعلول على علته كما في الامراض
 النسبية فعلى المشهور لا يبقى الحد جامعاً بخلاف ما
 ذكره زح فهو اولي من هذا الوجه اكن برده عليه
 الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء
 وكذلك الكيفية النظرية لتوقف تصورها على تصور
 الغول الخارج فلا يبقى الحد جامعاً ولا يرد ذلك على
 المشهور * قوله اشعار بان المربر من المقصود آه *
 قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم
 ان يكون هذا المعبر فصيحاً وليس كذلك لانه ان اراد
 التعبير من مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام
 في المقصود استغراقياً يبي ذلك وان اراد التعبير
 من كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق
 العربي فالظاهر انه لا يتحقق بدون الرسوخ فقوله

ما لم يكن را سدا فيه عمل تأمل ويمكن منه جعل المحس
 قصده إلا أن ذكر الملكة يشعر بما ذكر ولا ريب في
 استقامة هذا الاشعار وأما أن في التعريف ما يوجب
 عدم فصاحة هذا المعبر فهو قاذح في ظلم ولو قال
 قوله ملكة احتراز عن تعبير هذا المعبر لتوجه ما ذكرنا
 على أنه لو قال كأن لا مكن الدفع ايضا كما ينبغي
 المحاشية * قوله إلى أن يعتبر * اشعار بان الحال إنما
 تقتضي اعتبار تلك الخصوصية وتداوله ولا تقتضي
 نفس الكلام وإنما يقتضيه امر آخر من قصد افادة
 فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما وقد صرح بذلك
 في شرح المفتاح حيث قال لما كانت المطابقة إنما تتحقق
 بعلمك الخصوصية وكان اقتضاء أصل الكلام ثابتا وإنما
 أثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق
 مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال
 فمقتضى الحال إنما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها
 كما يشعر به قوله إلى أن يعتبر لا نقول ليس المقتضى
 هو الخصوصية على أي وجه وجدت في الكلام بل إذا
 كانت مقرونة بالقصد والاعتبار وكفاك شاهدا على
 ذلك نخطئة علي كرم الله وجهه من قال من المتوفي
 على لفظ اسم الفاعل مع أنه رضى قرأ قوله تعالى
 وَاللَّيْلِ يَتَمَنَّى فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِمَّا يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ

للاعتبار من دخل مظاهر في مقتضى الحال بالآلة في
 اشتراطه فجعل المقتضى نفس الاعتبار مع أن فيه نوع
 تمهيد لما سنفذ كر أن المقتضى هو الاعتبار المناسب
 وإنما قال مع الكلام مع أن الخصوصية إنما هي في
 الكلام لأنه قيد الكلام بكونه مؤدياً لا أصل المراد
 ولا شك أن الخصوصية خارجة عنه مصاحبة له وإنما هي
 داخلية في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدي
 لا أصل المعنى ومن الخصوصية وأما قيد الكلام بذلك
 حتى احتاج إلى كلمة مع ولم يصلح كلمة في إشعاراً بأن
 مقتضى الحال لا بد أن يكون رائداً على أداء أصل
 المراد ولو قال في الكلام لخل الكلام من ذلك لا إشعار
 فإني قلت قد يقتضى المقام الاختصار على أداء أصل
 المراد قلت هذا الاختصار امر رائد على أصل المراد *
 قوله خصوصية * في الصحاح فتح الحاء انصح من ضمها
 وكان وجهه أن الخصوص بفتح الحاء صفة قيد خول
 الياء المصدر فيه يصير بمعنى المصدر وضمها مصدر
 فلا يليق الحاق هذه الياء به وإنما صح في الجملة بناءً على
 جعل المصدر بمعنى الصفة أو (أن تكون الياء للمبالغة *
 قوله وهو مقتضى الحال * الظاهر أن الضمير يرجع
 إلى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل أن
 يرجع إلى أن يعتبر أي أن اعتبار الخصوصية مقتضى

الحال بالتأويل السابق * قوله وتحقيق ذلك أنه حاصله
 أن التحقيق أن مقتضى الحال هو الكلام المكلف بكيفية
 مخصوصة كاللزام المؤكّد والحالي من التأكيد مثلاً ومعنى
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي عليه
 سمي ذلك تحقيقاً إشارة إلى أن ما يدلّ عليه كلامهم
 في مواضع أن المقتضى هو الأحوال من التأكيد والتحلو
 عنه مثلاً ليس بتحقيق بل تعامح كما ذكر في الشرح
 أعلم أن ما يصلح وجهاً لذلك ما صرح به رح وما
 لم يصرّح به أموراً أحدها ما نقل عنه رح في الحواشي
 وذكر في شرح المفتاح وهو أنه ذكر السكاكي في تعريف
 هلم المعاني (في تطبيع الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
 فإنه يدل على أن مقتضى الحال أمر مذكور ومذكور
 حقيقة هو الكلام لا الأحوال والثاني أنه ذكر المصريح
 في تعريف المعاني الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 الحال فلو جعل المقتضى نفس تلك الأحوال لم يصح هذا
 القول فيكون هو الكلام والثالث أن المطابقة بمعنى الصدق
 كما هو اصطلاح أهل المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق
 بين الكلام وبين تلك الأحوال أصلاً ويمكن اعتباره
 بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما
 ذكره يقال معنى اقتضاء الحال لتحقيق حقيقة في
 تلك الأحوال لا في الكلام المشتمل عليها فإن أنكر

المخاطب مثلاً انما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة
 لا الكلام المؤكّد بل ما يقتضي الكلام امر آخر كما سبق
 به انه مؤيد بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في
 معظم الامور اضع محكم في ان المفتضى هو الاحوال
 مثل قولهم انكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيد والاحتراز
 من العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي التذكر
 الى غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة المفتضية
 للتذكر الحذف للتعريف للتعكير للتقدم للتأخير
 الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم ما يدل على ان
 المفتضى هو الكلام الكلي سوى ما ذكره السكاكي
 على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المصريح في تعريف
 المعاني وما قالوا ان اللفظ ساطع المفتضى الحال كما ذكرناه
 وليس شيء من هذه الامور حكما في ان المفتضى هو
 الكلام الكلي اما الاول فلان كلام الاحوال والكلام
 الكلي متساويان في عدم المذكورية على مبدل
 الحقيقة فان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي وكما
 انه يمكن جعل الكلي مذكورا بذكر الجزئي لكونه في
 ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل
 عليها لكونها كقياسها كما جعل السكاكي الالتفات الواقع
 في الطرق مسموعا بسماعها فتال متلى صرت من سامعي

لا يلتفت على انه قد قيل ان بعض الاحوال منجوز
 حقيقة كلام التعريف وتفويض التفكير ومؤكداً
 الكلام فند ظهران قوله على ما يقتضي الحال ذكر
 يحتمل الاحوال والكلام الكلي وما الثاني فلان تلك
 الاحوال تكون كلية كالتاكيد الكلي والتعريف
 الكلي وحرثه كالتاكيد الجزئي والتعريف الجزئي
 لموزعين في الكلام الجزئي فتجوز ان يكون مقتضى
 الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المص
 رح هي الجزئيات الموردة في الالفاظ فصح ان اللفظ
 بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي ويوافق بالاشتمال
 عليه في ضمن الاشتمال على الجزئي مثلاً ان زيداً
 قائم باشتماله على التاكيد الجزئي يكون مشتملاً على
 الكلي ايضاً واثبت نزل عن ذلك يقال لاشك ان مقتضى
 الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصح انها حوال
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتماله
 على تلك الاحوال مشتملاً على مقتضى الحال فعلم ان
 ما ذكره مصرح في تعريف المعاني محتمل لكون مقتضى
 هو الاحوال وما الثالث فلان انطابقة كما يكون بمعنى
 الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى
 موافقة على ما هو معنى اللغوي بل ربما يرجح هذا
 بانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح المعقول

كيف والعلمان متباينان غاية التباين ثم لم يعرف
 في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيحمل على
 المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
 دليل العقل ومضى الموافقة ولا ريب في صحة القول به وافقة
 الكلام الاحوال باشتماله عليهما مع ان حمل المطابقة
 ههنا على الصادق يوجب تعكسا لاصطلاح الملقول
 لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئي بمعنى
 ان الكلي صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي
 بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق ثم هو المطابق على
 لفظ اسم الفاعل وههنا المطابق على لفظ اسم المفعول
 وامر المصدوق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على
 عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات فظهر ان ما
 ذكره من مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون
 المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة
 لذلك وما نقلناه من كلامهم في معظم المواضع هو محكم
 في ذلك وحمل المحتمل على المحكم شرعية لنا راسخة
 سيما اذا كان المحكم مؤيدا بما هو الاصل في اطلاق
 الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما بينا وقد
 انكشف عما لبسنا ذكرنا دواعي الامور التي دعتنا
 الى الحكم بالناسخ * قوله لان الاعتبار للزتي آه *
 تعليل لبيان عليقة تفاوت المقامات لا اختلاف مقتضى

الحال اي انما صار تفاوت المقامات ملّة لا اختلاف مقتضى الحال لانه اذا تفاوتت المقامات فلا اعتبار لللاثي باحدها وهو الذي يكون مقعضا وبغير الاعتبار لللاثي بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات عين تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره ولوبيّن جهة اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجهة اختصاص المقام من سائر الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيرها لكن حسنا وقد بينا الثانية في الحاشية * قوله مقام تقييد * لا يصح رجع الضمير الي مجموع ما ذكر من الحكم والتعلق والسند اليه والسند متعلقه بالتاويل المذكور لانه لا يستقيم كلمة اوفي قوله او اداة قصر او تابع آه ولا الي احد المذكورات معينا كالحكم مثلا وهو ظاهرا بل انه راجع الى احدها مطلقا وانه صادق على كل واحد منها فيصح تقييد احدها به وكذا او كذا او كذا اعلم ان يكون الاحد في الاول غير وفي الثاني والثالث ولا حاجة الي ان يندرج هذا او تقييد باداة قصر او تقييد بهتاء آه للغمية عنه بما ذكرنا ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف ونشر مرتب فتقييد به وكذا يرجع الى اطلاق الحكم وتقييد باداة قصر الى اطلاق لتعلق وهكذا الى الآخر وليس بذلك فان اطلاق

المحكم وتقييد والتحقيق بالنسبة الى اداة القصر
 والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق
 والتقييد بالباء وكذا بالنسبة الى التعلية ايضا كما بالنسبة الى
 المحكم ومعنى هذا انفس قوله اي مع كلمة اخرى صاحبة لها
 هذا اولى مما وقع في الشرح اي مع كلمة اخرى صوحبت
 معها فانه لا يستقيم الا بتكاف والعبارة الصحيحة صوحب
 معها او صوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الطان المعنى
 لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس املك الكلمة مع غير تلك
 المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك المصاحبة في
 اصل المعنى اولا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة
 مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع
 غير سواء شاركه في اصل المعنى اولا وكذا للماضي
 مع ان مقام ليس له مع غير ما فاما وجد ترك الثاني
 بالكتابة وتقييد الاول بصورة اشارة في اصل المعنى
 قلت الثاني مذكور معنى لا نه يصدق على المصاحبة
 مع الكلمة انها كلمة مع صاحبها فيمدح المقام الذي
 للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي للكتابة مع صاحبها
 بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي
 للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة
 مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس
 لها مع غير تلك المصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس

للمصاحبة مع غير تلك الكلمة أيضا فاعلم في المثال
المذكور انَّ لَانَّ مع الماضي مقام ما ليس لها مع غيره ولد
معها مقام ما ليس له مع غير هالان الماضي مع ان كلمة مع
صاحبها فيكون لها مقام ليس لها مع غير المصاحبة واما
وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتعلة
على الغراب والمحتاجة الى البيان فلو لم يقيّد بالمشاركة
لربما توهم ان الحكم المذكور في غير الشموع التخصيص
في العمومات * قوله الفعل الذي قصد اقتراحه بالشرط *
لا شك ان الفعل في نحو ان ضربت نفس الشرط لا متترن
بالشرط فكأنه اراد بالشرط ادائه بخلاف المضاف
او اراد بالشرط معنى الشرطية * قوله وارتفاع شأن الكلام
في الحسن والقبول آه * يتوجه على كلتا المقدمتين
(شيء) اما على الاول فلما نقرر ان نفس الحسن والقبول
بمطابقته للاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن والقبول
لا بد ان يكون زائدا على اصل الحسن فلا يكون
الارتفاع بالمطابقة بل يكما لها وزيدتها وانما الثابت
بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المفتاح ان
الارتفاع والانعطاط بقدر مصداق مقام لما يدق به
اما على الثانية فلان الانعطاط في الحسن يوجب اصل
الحسن وبانتفاء المطابقة يفتقر الحسن بالكيفية فلا يستقيم
ان الانعطاط في الحسن بغير المطابقة ويمكن ان يقال

الضربات في حال القيام لم يصح ان يكون ضرب في غير تلك الحال والآلم يكن جميع الضربات في تلك الحال لا متناع ان يكون ضرب واحد بال شخص في حالين وأما فيما نحن فيه فالعموم لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتقادات ان لا يحصل ارتفاع بدون المطابقة لجواز تعدد الاسباب مسبب واحد فيجوز حصره بكل منهما وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصر سبب جميع الارتقادات في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة سبب لجميع الارتقادات بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصل بها لا متناع تعدد الحصول لشي واحد قوله فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد * يشعر بان الفاء في قوله فمقتضى الحال للتقرع على مقدمتين ذكرت احدهما وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار والاخرى معلومة وهي الارتفاع بمطابقة المقتضى ويشعر ايضا بان معنى حمل الاعتبار على المقتضى انهما واحد فيناقص في كلا الامرين أما في الاول فلان الفاء يجوز ان يكون للتعديل وأما في الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام مقصرا عند

على المسند اليه او عكسه على ما قيل ان ضمير الفصل قد يكون لقصر المسند اليه على المسند والحاصل ان هناك احتمالات سبعة لان الفاء اما للتعليل او للتفريع وعلى كل تقدر برفع معنى الكلام اما الاتحاد واما قصر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال الاول وهو ان تكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا عبارات صلا ولا يتجه عليه شيء لان المثلل هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار المناسب ولا خفاء انه انما يثبت بان مقتضى الاعتبار المناسب واحد به لا جلة مقدمة معلومة توهم ان جميع الارتفاعات بالبلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات الباقية فلا تصفوهن غوب المناقشة اما الاحتمال الثاني وهو ان تكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند على المسند اليه فلانه يحكون المعنى ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار المناسب لان كل اعتبار مقتضى ويتجه عليه انه يجوز ان يكون المقتضى اهم فالارتفاع الحاصل بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون اعتبارا الا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند اليه على المسند فلان معنى العلة ان كل مقتضى

اعتبار فيجوز ان يكون الاعتبار هم مطابقة بعض
افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى الحال لا يكون
سببا للارتفاع لان الارتفاع لا يكون الا بالبلادة
التي هي مطابقة المقتضى فلا يشبه ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي
يكون مقتضى ولوا ركب ان معنى المعلن ان جميع
الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بذات بل بمطابقة
تم التعطيل واما الاحتمال الرابع وهو ان تكون الفاء
للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اخبره ر ح
فنتجه عليه ان اللازم من الحصرين ليس الانفي التباين
الكلبي نعم المقتضى والاعتبار لانه يحبط كلا الحصرين
واما سائر السبب من المساواة والعموم والخصوص
مطلقا ومن وجه فالحصر ان لا يبطلان بها ما لمساواة
قط واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم من الحصر
في الاسم الحصر في جميع افراد الجوزان يكون
المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان
يصح كلا الحصرين مع انهما في الاعم والاخص مطلقا
وقس عليه حال الاعم والاخص من وجه وتوقيل الظاهر
المتبادر من المطابقتين المذكورتين في الحصرين مطابقة
الاعتبار مطلقا ومطابقة مقتضى مطلقا اندفع العموم .

والخصوص مطلقاً من وجه ولو قيل انه يفهم من كون
الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب مطابقة الاعتبار
من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى
ان السبب مطابقة من حيث هي هي فالظاهر يندفع
المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في
توجيه هذا الاحمال ان المحصرين يدلان على ملية
المطابقين فلم يكن المقتضى والاعتبار واحداً
لتغايرت مطابقتاهما فاما ان يكون كل منهما ملية
تامة وهو محال لامتناع تعدد العلّة التامة اشي واحد
واما ان يكون كل منهما ملية ناقصة بان يكون لكل
منهما مدخل في حصول المعلوم فيبطل كلا المحصرين
واما ان يكون احدهما هي العلّة التامة ولا يكون
للآخر مدخل اصلاً فيبطل احد المحصرين وفيه
نكت اما اولاً فلان معنى ما ذكره على انه يتوقف
صحته قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان تكون
المطابقة ملية تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح بمجرد
كون الارتفاع موقفاً على المطابقة لا يحصل بدونها
فبطلان المحصرين على ذلك يكون كل منهما ملية ناقصة
ممنوع واماً ثانياً فلانه بقي قسم آخر لم يذكر وهو
ان تكون احدهما ملية تامة والاخرى ملية ناقصة وحيث
يستقيم المحصران ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال

الخامس هو ان يكون الماء المتفرع والمعنى قصر
المسند على المسند اليه فينتجه عليه ان هذا القصر
لا يصح الا على تقدير المساواة او كون الاعتبار اخص
مطلقا وهذا لا يلزم من القصرين لجواز العموم من وجه
واعية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو
ان يكون اناء للتفرع والمعنى قصر المسند اليه على
المسند فينتجه عليه ان معنى هذا القصر على المساواة
او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من القصرين
لجواز العموم من وجه واعية المقتضى مطلقا واعلم
اننا قد جردنا في هذا المذاهب على ما اختار ترجح ان المطابقة
بمعنى الصدق واما اذا حوزنا ايضا كونها بمعنى
الموافقة واشتمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما
ذكرنا من ذلك لاقسامه ببسط الكلام كما في الحاشية *

ثم ان لان القريب حد الاعجاز لا يكون من الطرف
الاعلى * لان طرف الشيء نزيه عنه فوجب ان يكون امرا
واحد لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الامر
طرفا له فاذا جعل حد الاعجاز زوايا اعلى لم يمكن
ان يجعل التريب من حد الاعجاز من الطرف الاعلى
والا يلزم انقسام الطرف في الامتداد الذي جعل
الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف نوعا وماهية
واحدة مع تعدد افرادها لان الملحوظ في الطرفية انما

هو نفس النوع ولا تعلق بجهة من حيث لونه ونوع وتعدد
افراده لا يوجب تعدده من حيث هو هو * فان قام
قلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز طبعته طرقات
اعلى واحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من
افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع يجوز ان يكون
ثابتا لافراد كالجسمية الثابتة للانسان ثابتة لافراد
من زيد وعمر وغيرهما فالطرفية الغائبة لنوع الاعجاز
يجوز ان تثبت لافراد من نهاية الاعجاز وما يقرب
منها * قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون
ثابتا لافراد قطعا كالنوعية الثابتة للانسان يمنع
ثبوتها لزيد وعمر والجنسية الثابتة للحيوان يمنع
ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان
ولاشك ان الطرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث
هي هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت
لطبعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل
التعدد النهائي للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة
للانسان فانها اصبحت من احكام طبيعته بل من احكام
افراد لا يقع ليم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراد
فيعبر عن نوع الاعجاز بسداد الاعجاز وما يقرب منه
فتكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير
منه بافراد لا نقول لوصح التعبير عن النوع بالافراد

فانما يصح في شعر الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي وأما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر ووضير هما الى آخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح ولئن صح فيها فاما يصح بجميعها لا ببعضها سيما اذا كان اقلها وهما كك لان القريب من النهاية لا يتناول الوسط الى المبدأ جز ما والظاهر لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها من نوع الاعجاز على ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة ببيانته فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لا من افراد * قوله وهو ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه * قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونهما ايضا فيصدق عليهما ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه التحقق الخ والجواب ان عموم ما في قوله مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة انه اذا غير الكلام الى اي مرتبة دونه التحقق بل الى مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل ايضا وايضا يشعر الكلام بان التغيير الى مادونه ملّة الالتحاق والاسفل هو الذي يكون التغيير الى مادونه ملّة اللاتحاق.

وَأَمَّا غيره من الاوسط والاعلى فلا اذ قد بينا ان المتكلم لا يفتقر الى
 مادونهما من الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما دون
 الاسفل نعم قد يجتمع التغيير الى مادونهما مع ما هو ملة
 للالتحاق وهو التغيير الى ما هو الاسفل ومجرد الاجتماع
 مع العلة لا يوجب العلية * قوله لانها ايجبت مما يجعل
 المتكلم متممها بصفة * نقل عنده ربح في الحواشي ان المراد
 صفة يتعم بها في العرف فلا يقال عرفنا الجنس ومرصع ومطبق
 لمن يتكلم بها فيه تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال
 عرفنا بليغ وفصح للمتكلم فان دفع ما قيل ان وصف من
 هذا وعنه التجنيس بالمجنس ضروري الصحة كما ان
 انكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة
 الكلام ان تحمينها للكلام لا يعرف على بلاغة المتكلم
 بل على بلاغة الكلام حتى لو صدرك كلام بليغ من غير
 متكلم بليغ تكون هذه الوجوه محسنة فيه وربما يمنع
 ذلك بها على انها لا تعتبر اذا لم تصدق من البليغ كما
 ان خواص التراحيب كذلك * قوله ملكة يقتدر بها
 على تاليف كلام بليغ آه الظاهر انه يصدق على ملكة
 يقتدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني
 كالمدح والذم والشكر والشكاية او في نوعين او في انواع
 منها ولا يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع
 الانواع ولا خفاء ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف

نحو ما نزع ويمكن ان يدفع بالعناية وهي ان يبق كلاً
 حرف فصاحته المتكلم ما يقابل ملكة يقتدر بها على التعبير عن
 كل ما يدخل تحت قصد بلفظ فصيح عرف ان المراد بما
 ذكره في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
 كلام بليغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصد من المعاني
 المركبة * قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها * انما
 جعل الامرين مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا
 مرجعين لبلاغة المتكلم ايضاً فنزويهاً على ان مرجعيتهما
 لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتهما لبلاغة الكلام
 لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام
 عليهما فلما علق البلاغة بحيث يتناول البلاغتين اوضح
 بهما لم يعلم ذلك لجهلوا ان يكون توقف بلاغة المتكلم
 عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر * قوله
 اي ما يجب ان نحصل آو * المرجع يستعمل مصدر اي بمعنى
 الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
 في المصدر وقد يكون بمعنى المفعول (اي المرجع بمعنى)
 للرجوع اليه على الخذف والايصال ويستعمل اسم مكان
 بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينهما وبين
 المصدر بمعنى المفعول فنقول على الازل مرجع الجود
 الى الغنى اي مرجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود
 هو الغنى اي موضع رجوعه وتحتل ان يكون المراد

فيه قصد وان معنى المفعول اي المخرج من الجيب المجهول
هو الغنى وما ذكره من التفسير ما يجب ان يحتمل آية
انما يغاسب الثاني وهو المصداق بمعنى المفعول لا المصدّر
بمعناه الحقيقي والمخرج في ذبارة الثمن لا يشمل
الا المصدّر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله الى الاحتراز
ولو لم يكن كلمة الي لم يحتمل المصدّر بهذا
المعنى بل يتعين اسم الموضع او المصدّر بمعنى
المفعول والامر في ذلك دين لوضوح المقام * قوله
الى الاحتراز عن الخطأ * كانه اراد به عدم الخطاء
من قصد على ان يكون القصد فيه قيداً للنفي لا
للمعنى فصح قوله والاول بما آد لانه على تقدير
انتفاء عدم الخطاء عن قصد ربما يكون خطأ وربما
لا يكون خطأ لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد وعلى
التقديرين لا يكون بل معاً اما الاول فلو جرد الخطاء
واما الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يعوهم انه
ان اراد بالاحتراز عن الخطاء ان لا يخطأ فلا وجه
لادراج ربما لانه على تقدير انتفاء عدم الخطاء يقطع
بوجود الخطاء فلا وجه لربما لذلك على انه قد يكون
خطأ وان اراد بحافطة نفسه من الخطاء فاما ان يشترط
فيها عدم الخطاء فلا حاجة الى الحافطة لانه يكفي
وجود البلاغة عدم الخطاء واما ان لا يشترط فلا

اعتداده مجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف
والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ
بدون المحافظة وتعدم مع وجودها بان يخطأ مع المحافظة
بشيء وهو انه لما أريد بالاحتراز عن الخطاء عدم الخطاء
عن قصد فقوله والآيتناول أمرين وجود الخطاء وعدم
الخطاء لاهن قصد وعلى التقديرين تنفي البلاغة
فما وجه الاقتصار على الاول كما نعلم روح حتى يحتاج
الى كلمة ربما فكان الاولى ان يقول والآية المراد
بغير المطالبين أو اداءه بالمطابق لكن لاهن قصد فلا يكون
بليغا ويمكن ان يقال انتفاء البلاغة عند الخطاء
أمر ظاهر مكشوف لا يمكن انكاره ويتسنى الزامه على
المخصم وأما انتفاءها مع وجود المطابقة وعدم
الخطاء لعدم القصد فلا يخلو عن خفاء وربما يتلقى
بالانكار فلهاذا اقتصر على الاول ولا يصفو هذا من
شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالفصاحة مع المطابقة
مطلقا من غير اشتراط قصد لا نأقول ما لم يقتصر
بالقصد لا يعتمد به عند هم أصلا ويدل عليه تخطئة
علي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفي على لفظ
اسم القاتل ولك لك يشرطون في الدلالة الفصد فما
يقسم من غير قصد لا يكون مدلولاً عند هم فترك القصد
لتقرره فيما بينهم * قوله ويدخل في أميين الكلام

الفصح أد : ارمالم وقد ر موصوف الفصح اللفظ في قوله والى .
 تمييز الفصح في تناول الكلمة والكلام فيمنعني عما ذكره
 وح من دخول تمييز الكلمات في تمييز الكلام لا مريد
 أحد هما الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات
 على تمييز الكلام الفصح وأما تمييز الكلمات الفصيحة
 فامر يتوقف على تمييز 'لكلام' ولو لم يتوقف تمييز
 الكلام على تمييز 'الكلمات' لم يكن تمييز ما ما يتوقف عليه
 بلاغة الكلام والثاني ان الظان الفصاح في فصاحتي الكلام
 والكلمة مشتركة لفظا فلواريد باللفظ الفصح ما يتناول
 الكلام والكلمة يكون جميعا من معنيي المشترك فتقتدر
 اللفظ التزام الجمع المحظور من غير ضرورة والتأويل
 بما يرفع الاشتراك لا يصار إليه من غير ضرورة
 ولا ضرورة هذا الحصول المطبوع الفصح على الكلام لانه
يدخل في تمييز تمييز الكلمات * قوله فقد سها نسوا
 ظاهرا * لان المقص اثبات الاحتياج الى المعاني والبيان
 بان مرجع البلاغة يتوقف عليهما لان المرجع امران
 الاحترار والتمييز ائذ ذلك راي الأول يحصل بالمعاني
 والثاني بعينه يحصل باللغة والصرف والنحو والحس
 وهو تمييز الغريب عن غيره وتمييز مخالف الفلاس من
 غيره وتوهمين ما فيه ضعف الداليل او التعقيد المفهني من
 غيره وتوهمين المتعارفين من غيره * وأبعض الباقين وهو

تمديد ما فيه التعقيد المعنوي هي غير يحصل بالبيان
 فلا بد من بيان أن البعض الحاصل بالامور الاربعة
 غير البعض الحاصل بالبيان بمعنى أن ما يحصل به
 لا يحصل بها الثبوت الاحتياج اليه ولا خفاء أن هذا البيان
 إنما يحصل إذا جعل المضمير هائداً إلى ما يجب أو
 يدرك إذا جعل هائداً إلى ما يدرك لم يفد الكلام
 إلا أن الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس وأما أنه
 لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل أن يكون مبيناً
 فيها فلا يثبت الاحتياج إلى البيان * قوله انحصر
مقصود في ثلاثة فنون * هي المعاني والبيان والبدع
 لأنه قد سبق أن علم البلاغة علم للمعاني والبيان
 وعلم توابعها علم للبدع وليس المعنى على أن يختص
 لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصود
 في ثلاثة فنون يجعله فنونا ثلاثة لترجحه المانع الطامليه إذ
 يجوز أن يجعل فنيين أحدهما في علم البلاغة
 والآخر في توابعها ولكن أن يجعل المعنى هائداً إلى
 مقدمة معلومة وهي أن المناسب في العلوم المختلفة
 أن يجعل كل فناً ويكون المراد من لزوم الحصر مناسبة
 وأولوية * قوله ولا يخفى وجوه المناسبة * أما تسوية
 الفن الأول بالمعاني فلا بد من يبحث عن كيفية تطبيق
 الكلام على مقتضى الحال وأنه أمر يتعلق بالمعنى

لان مجناه و مرجعة الاحتراز عن الخطا في تسمية المعنى
المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر
في المعاني اولا وبالذات واما تسمية الفن الثاني
بالبیان فلتعلقه بايراد المعنى الواحد وليا به بطرق
مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبديع
فلانه يبحث فيه عن المحسنات ولا خفاء في بداعتها
وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو
المنطق الفصيح المهرّب عما في الضمير ولا خفاء في
تعلق الفنون الثلاثة به وتسميها وتحسينها واما تسمية
الفنون الاخيرين بالبيان فلتعظيم حال الفن الثاني
على الثالث لان تعلق الفن الاول بالمعاني اكثر
واتصاله بها اشد فنبه على ذلك بتسمية الاول بالمعاني
والاخيرين بالبيان الذي هو المنطق الفصيح المذكور
واما تسمية الفنون الثلاثة بالبديع فلانه لا خفاء في
بداعة مباحثها ولطافة مسائلها وظرافة لطائفها
قواه الفن الاول علم المعاني * الظاهر ان الفنون
اجزاء الكتاب فتكون عبارة عن اللفاظ فلا بد لجمال
علم المعاني عليه من تأويل وهو ان يبين اللفظ والمعنى .
من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يعطى لاحد مما
حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو
الالفاظ الدالة على امثال التي هي علم المعاني لكن

جعل المحمول نفس علم المعاني (فيعطى للمعنى حكم
 الالفاظ الدالة عليه وهو الحمل على الفن الاول) وبعبارة
 اخرى ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني
 فهو مدلول الفن فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة
 بينهم ما ولد لك صرح قولهم لا زال كاسمه مسعوداً من غير
 اعتبار حذف واك ان تحمل علم المعاني على الالفاظ
 الدالة عليه * قوله بمنزلة المفرد * يعني ان المعاني ليس
 جزءاً للبيان حقيقة بل كالمجزء منه لان رعاية المطابقة
 ام تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها
 فيه ان الايراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر
 بعد رعاية المطابقة ولو ملل التقسيم بمجرد هذه
 البعدية لكفى * قوله ملكة يقتدر بها * الوجه
 ان يراد بالملكة ههنا كيفية راسخة للنفس
 يتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
 معلوماً مخزوناً منها ويستحصل ما كان مجهولاً منها
 ولو حمل الملكة على ما يذكره في مراتب الادراك
 من ملكة الاعتقال الى النظريات وهي العقل بالملكة
 ومن ملكة استحضار النظريات التي حصلتها اولاً ثم
 صارت مخزونة عند هامتى شاءت من غير حاجة الى
 كمب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول فظ
 واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع

مماثل علم يعدّ عالماً بذلك العلم بلا اشتراط
 ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت
 مخروجة معدّة وان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب
 فان من هو فقيه بلا ريب كافي حقيقة وهذا لك ربح
 لم يعرفنا بعض المسائل على ما نقل عنهما في الكتب بدليل
 لم ادر و ايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض
 المسائل بعد ما تحققت فقامت بهم بلا شك الى الاجتهاد
 والكسب المجد يد وكل ما مدرّج في الشرح مماثل الى الثاني
فهو محل تأمل * قوله ويجوز ان يراد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة * وصفها بالمعلومة اشارة الى وجه
التجوز فان الظاهر ان العلم حقيقة في الادراك مجاز
في القواعد المدركة اطلاقاً للمصدر على المفعول
 ولم يجعل حقيقة انهما تر جمعا للمجاز على الاشتراك
 وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقاً لاسم المسبب
 على السبب او بالعكس وقد يقال يتبادر الى الفهم
 من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناديق المأونة
 والقواعد من غير استعانة بقراءة وهذا آية النقل
لفظ العلم فمهما حقيقة معرفة او اصطلاحية * قوله
ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات * الظاهر انه اراد
الجزئيات فقط على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة
 يقال لا دراك الجزئي والعلم لا دراك الكلي يعني انه

أثر انظر المعرفة ههنا على لفظ العلم جزئياً على هذا
 الاصطلاح فتوجه عليه ان ايضاً لفظ المعرفة ههنا لا يحتاج
 الى الجزئان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير
 ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقاً سواء كان
 ادراكاً للجزئي او الكلي والجواب ان المقام روح ذكر
 في الايضاح وقد جعله كالشرح للتخصيص اذ قيل
 يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من
 تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات لشرح
 روح كلامه على وفق ما ذكره وقد بجانب بان ما ترك
 لفظ العلم الى المعرفة اقتضى نكتة والجزئان على هذا
 الاصطلاح يصلح نكتة فصار اليه * قوله يستعبط منه
 ادراكات جزئية * الظان هذا التفسير مبني على
 خصائص المعرفة بالجزئيات فيناقض بان هذا انما
 يستلزم كون المدرك جزئياً لا كون الادراك
 جزئياً ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
 لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء
 انفعالي عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب
 ان ادراك الجزئي وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئي
 لا ادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته
 ادراك جزئية فجزئية المدرك توجب جزئية الادراك
 بهذا المعنى فلذلك استعبط روح جزئية الادراك من

لفظ المعرفة المختصة بذكر الجزئيات ولا يمكن جزئية
 إلا بذكر أهم من أن يكون بجزئية المدرك أولاً وكان
 الواقع منها واللازم من استعمال المعرفة هو الأول فسر
 لا بذكر الجزئيات بذكر الجزئيات فقل هي معرفة كل
 فرد فرد قيل هذه العبارة من قبيل حذف العاطف دون
 المعطوف أي كل فرد وفرد على ما قال أبو علي في قوله تعالى
 عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَ لْتَجْلِيَهُمْ قُلْتَ أَيُّ وَقُلْتَ وَحَكِي
 أبو زيد أكلت سمكاً لينا ثمراً أي ولبناً وتمرّاً وفيه أنه
 لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد لم يجرأ ولم يحسن
 فلا يحسن القول بحذفه فكانت من قبيل تعدد المضاف
 إليه صورة فتعدد الخبر في نحو هذا حلوا حاض وتعدد
 الحال نحو علمته حلوا حاضاً ورأى بته أسوداً بعض
 وضربت القوم واحداً واحداً * قوله تعالى ما أشير إليه
 في المفتح * حيث قال في تعريف المعاني ما
 يقتضي الحال ذكره فإن المذكور حقيقة هو الكلام
 لا نفس الكيفيات وقد أسلفنا لك ما يدعيه رأياً ما
 المتصريح فهو أن العلامة ذكر في شرح قول صاحب
 المفتح دار تفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
 والعطاطة في ذلك بحسب معادفة المقام بما يليق به
 وهو الذي نسميه مقتضى الحال أن المراد مما يليق
 به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به

هو مقتضى الحال وأنت خبر بان تصريح صاحب
المفتاح لا يخط من تصريح الشارح حيث قال بعد قوله
وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
إطلاق الحكم فكان اوان كان مقتضى الحال على ذكر
المسند اليه فكان اوان كان المقتضى اثباته آء فان وقوع
قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي
يعتبر مصادقة المقام له ادما هو نفس الكيفيات فتفسير
الشارح لا يطابق المشرّح وقوله والأماصح القول
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا
فيما سبق وجد صحة هذا القول مع كون المقتضى نفس
الكيفيات فتدكر * قوله واحوال الاسناد ايضا من
احوال اللفظ * جواب عما قيل المذكور في التعريف
احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا فاحواله لا يكون
احوال اللفظ وعما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام
وهو الموضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان
يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث من
الاسناد بحمل احواله وهو ارضه الذاتية عليه من
المسائل وذلك انه قد بين رح ان احوال الاسناد
هي احوال الكلام واعراض ذاتية له تعرضه لجزءه الذي
هو الاسناد فموضوع المحدث في الحقيقة انما هو الكلام

ولم يرع المصريح ذلك في بحث الحقيقة والجزاء العقلية.
 حيث جعلهما من موارد الاسناد فقال الاسناد منه
 حقيقة عقلية ومجاز عقلي لا مر دعاء الله وهو ان
 انتماب الحقيقة والمجاز على هذا الي العقل بنفسه
 واما الشرح بهذا القاهر والسكاكي فقد حاشا على ذلك
 الرعاية حيث جعلهما من موارد الكلام ومفاته *
 قوله وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح * دفع
 لامترض قاضي مصر على المصريح بان هذا العلم
 لا يختص باللفظ العربي فالتقييد بالعربي يكون
 فاسدا * قوله ويختصر المقصود * صرح جمع الضمير
 الى المقصود من المعاني وان كان المذكور سابقا بنفس المعاني
 لانه من المعاني قد ذكر وذكر وانما جعله كذا المتابعة
 للمصنف حيث ذكر في الايضاح ويختصر المقصود وقد
 اشار ررح في الشرح الى وجهه وهو انه لما جعل
 المقصود مختصا دون نفس المعاني لان تعريف العلم
 وبما ان الاختصار والنبذة الآتي خروجه من المقصود
 داخل في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة
 مع خروج ما ذكر من التعريف اخره منه لم يمتقم
 فحصر المقصود ليس بتقسيمه على خروج المذكور
 عن المقصود * قوله الحصار الكل في الاجزاء * لان
 المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية ولا يصدق

على كل واحد منها فلوجعل من حصر الكل في الجزئيات
لزم صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب
ايما هو المقصود من هضم المعاني لانفس المعاني ولا شك في
صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني
لا يقال انما يصح كون كذا لو كانت من تبعوضية وهو
متمم لم لا يجوز ان يخطون ببيان فيكون المقصود نفس
المعاني وان لا يصدق على شيء من الابواب لانه
يقال لوجعلت ببيان لم يحكم ما اشار اليه في الشرح
من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر
من المقصود وخروجه في المعاني فاذا جعلت ببيان كان
المقصود نفس المعاني فاذا خرجت هذا الاصور من المقصود
خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت
في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من امالة للتصديق
اربية نية او تبعوضية لا سبيل الى الاول لان ما يقتضيه من
الشيء يكون خارجا عنه فملزم خروج الابواب من المعاني
وفساد ظاهر ولا الى الثاني والا لم يكن في ادراج
المقصود فائدة فتعين الثالث ويصح حصر الكل في
الجزئيات لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق
على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
حصر الكل في الاجزاء لا بتكلف عظيم وغاية العناية
ان يقال ان التعريف واخويه يذكر من جملة المعاني

لشدة الاتصال ولا بعد ان يذهب الزعم اليها من اطلاق
لفظ المعاني وكذا ادرج لفظ المقسم اندفع ذلك الوهم لان
الآن يتبادر من اطلاق المقسم من المعاني ما هو مقاصد
وخالفه فيخرج ما يلحق به لشدة الاتصال فعلى
هذا تكون من به انبثاق يكون من حصر الكل في
الاجزاء او يقال مقصوده رجح ان ضمير ينحصر وان
رجع الى المعاني كما هو الالط لكن المقسم المحمّل
مقاصده وما هو المقسم منه واذا كان ضمير ينحصر للمعاني
علم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء * قوله فلا
يصح اعتسيم * لان صحته تبعث على صدق المقسم على
اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة ينقسم
الى الخبر والانشاء بانه ان كان لنسبته خارج نطاقه
اولا تطابقه فخبر والافانشاء فلو فسر النعم بانه لا يشمل
ما في الانشاء لم يصدق المقسم على الانشاء لا يقال بمعنى
قوله والافانشاء ان لم يكن لنسبته خارج وانه اعم
من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك
وان لا يكون له نسبة اصلا فلا يكون لنسبته خارج لانه
يقال ان المتبادر من قوله ان لم يكن لنسبته خارج ان يكون
له نسبة ولا خارج لها على ما هو قائله رجوع الشيء
الى الشيء * قوله ان كان لنسبته خارج * اما ان يراد بسموت
الخارج ان نسبة الكلام يدل عليه ريشته واما ان

يرا دان بعن طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي
 المسماة بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه روح كما
 يشعر بالثاني وهو ظ يشعر بالاول حيث قال فيما ذكر
 بعد من التحقيق من غير قصد الى كونه دالاً على نسبة
 خارجية وقد افصح عنه من قال الصدق وقوع النسبة
 التي يشعر بها الكلام والكذب عدم وقوعها ثم انه
 ينتج على الاول ان لا يكون للخبر الكاذب خارج
 وان لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام
 للخارج لان الخارج بمعنى الواقع في نفس الامر
 وما يدل عليه الكلام فنسبته مطابقة له البتة ويمكن
 دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعاً في
 نفس الامر بل ما يكون خارجاً بحسب دلالة اللفظ اي
 يدل اللفظ على انه خارج ولا يخلص عن الثاني الا
 بالتزام ان الكذب ليس عدم مطابقة النسبتين بل عدم
 وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما نقلناه ويؤيد
 قول من قال مدلول الخبر انما هو الصدق واما الكذب
 فاحتمال عقلي لامدلول له * قوله في احد الازمعة
 الثلاثة * دفع لتوهم بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية
 لا يجبا بية ينبغي ان تكون كاذبة باجماعها والسلبية
 صادقة بكلتيهما لان النسبة الخارجية في الاخبار
 الاستقبالية سلبية في الحال فتكذب الموجبة منها مطلقاً

ويصدق السالبة كذلك لتخالف النسبتين في الأولى
وتوافقهما في الثانية فأشار إلى دفع ذلك بأن ثبوت
النسبة الخارجية يعتبر في أحد الأزمنة ففي الخبر
الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال
فصدق به بمطابقة النسبة المضمومة منه للخارجية
المعتبرة في الاستقبال فصدق من الخبر الاتحادي ما
يطابق نسبه النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب
منه ما لا يطابقها وكذا في الخبر السلبي وتوضيحه أنه
أن كان المراد بعبوت الخارج لنسبة الكلام أن الكلام
يدل عليه (كما أشار زخ بقوله من غير قصد إلى كونه
ذو الأعلى نسبة حاصلة وقد أفصح من ذلك من قال
الصدق في الحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام
واقعة والكذب عدم وقوعها) فالخارج في الخبر
الاستقبالي ما يكون في الامتثال والماضي ما كان
في الماضي والحالي ما يكون في الحال وأن كان المراد به أن
بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية والخارج أيضاً
ما يكون في الاستقبال لأن نسبة الكلام لما كانت استقبالية
كانت الخارجية أيضاً موافقة لها لأنها تعتبر على حسب
اعتبار النسبة الكلامية وقد نقل عنه روح في بعض
الحواشي أن قولنا في أحد الأزمنة دفع لتوهم أن الخبر
الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبراً ومنشأً لتوهم

الغفول عن ان النسبة الخارجة تعتبر على حسب اعتبار
نسبة الكلام بحسب الارادة فلهذا على ذلك بقوله في احد
الارادة فان دفع القوم وان كنت خبير بان ذلك مبني
على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والافالخبر
الاستقبال خارج في الجمال بمعنى النسبة اليه اتعني
نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فانهم * قوله وان ام يكن
لنسبته خارج كذلك * اي تطابقه او لا تطابقه ربما
يقوم منه ان النسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالتفرق بين
الخبر والانشاء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
تطابقه نسبة او لا تطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك
ويتوجه علمه ان هذا رفع للتمهيد من اللوم الا ان
يحمل قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة
وقصد هذا كما قال رح بحيث يتصل ان لها نسبة
خارجية مطابقة او لا مطابقة ويحمل قوله او لا تطابقه
على معنى عدم الملكة فيكون لا تطابقه بمعنى اخص
من سلب المطابقة وما ذكره رح من التحقيق مشعرا به
لا خارج ان نسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
الي كونه د الاعملى نسبة حاصلة في الواقع لا يقال
نه لم ينف الخارج بل بقي القصد الى الدلالة على
الخارج وانه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بناء على

أن معنى ثبوت الخارج لنسبة الكلام أن الكلام يحمل
 عليه إلا أنه أدرج القصد إما أصلاً ما باعتبار القصد
 في الدلالة على ما قلنا أو بأن ما لا يعتمد لا يعتبر
 وجوده فنفي القصد فيه حكم نفي ثبوت الخارج
 للمعبية على أنه لما لم يتعرض في مقام الفرة، ومن الخبر
 والانشاء لا تعفاء قيد المطابقة وجوداً وعدماً في الانشاء
 واقتصر على نفي القصد إلى الدلالة على الخارج
 علم أن نفي قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مدار
 القصد المذكور غاية الأمر أن يتوجه أن قوله أن لم
 يكن لمعبية خارج كك يشعر بثبوت الخارج بناءً
 على ما قرر من قاعدة الرجوع إلى النفي إلى القيد والأمر
 فيه سهل عند الأهل ولك أن تقول أن كان مراد بثبوت
 الخارج لنسبة الكلام ما ذكر يكون الأمر كذلك
 ويجوز أن يراد به أن الشيئين الذين اعتبر بينهما
 نسبة في الكلام فبينهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة
 في الواقع فهذا النسبة الواقعية خارجية للانشاء
 خارج لكن لا يعتمد المطابقة عنه وبين نسبة الانشاء
 وجه داو هذا ما ولا يلتفت إليها * قوله وهذا معنى
 وجود النسبة الخارجية * أي ما ذكرنا من وجود النسبة
 في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن
 الذي من معنى وجود النسبة الخارجية يشهر إلى أن ليس

معنى الخارج ههنا ما يرادف الاعيان حتى يلزم
 كون النسبة من الامور العينية الموجودة في الاعيان
 بل معنى الخارج ههنا خارج الذهن اي الواقع
 ونفس الامر كما سيصرح رح ان الواقع هو الخارج
 الذي يكون النسبة الكلام الخبري توضحه انهم
 قالوا بوجود النسبة الخارجية ههنا في ما يتوهم منه
 ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانه
 باطل لما تقر وان النسب ليست موجودة في الخارج
 فدفع رح ذلك بان معنى الخارج ههنا الواقع وخارج
 ذهن المتكلم والمغالبة اعني خارج الكلام لا ما يرادف
 الاعيان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما
 تقر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
 ثمة بمعنى ما يرادف الاعيان وقد يدفع بان معنى كون
 النسبة خارجية ههنا انه امر خارجي لا موجد خارجي
 فخرج ههنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي
 ما تقر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
 ثمة ظرف لوجود النسبة لانفعها واثبات ظرفية الخارج
 لنفسها لا ينافي في نفس ظرفية لوجودها لان نفس الثانية
 لا يه حب نفس الاولى واثبات الاولى لا يستلزم
 اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في
 الخارج ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفاً

أوجوه الوجود بمعنى يلزم كون الوجود في الخارج
خارجياً فان الوجود الخارجي ما يكون الخارج ظرفاً
أوجوده لا ما يمكن الخارج ظرفاً لنفسه وفي قولنا
الوجود ليس بموجود في الخارج ظرفاً لوجود الوجود
ولم يلزم منه نفي كون الخارج ظرفاً لنفس الوجود حتى
يلزم انتفاء الوجود الخارجي فان قلت فالامر
الخارجي اعم من الوجود الخارجي فان الامر الخارجي
يجوز ان يكون معدوماً في الخارج كالوجود الخارجي
فما معنى قوله روح سوا عقلنا ان النسبة من الامور
الخارجية او بمعنى ما الظهور اما امر خارجي جزئي
وان لم يكن موجوداً خارجياً وان كان المراد من
الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن
الترديد ايضا للقطع بما هي ليست موحدة في الخارج
يقال معناه عدم ثبوت وجود النسبة الخارجية فهذا
على كونها في الخارجية وقد يقال انه
اشارة الى الخلاف في تحقق النسبة في الخارج بين
لأن كلام الحكم والماسب ان يحمل الامور الخارجية
على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى * قوله
ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر * قد يوجه بان
الخبر اعظم شأنه اكثر ابحاثنا وافر نكتنا واصل الانشاء
ولقد اقدم في الكتب ابحاث الخبر واورد الابحاث

المشتركة بين الخبر والانشاء في باب الخبر فيجوز ان
يخدم من الكلام بالخبر وان تحقق في الانشاء ايضا *
قوله صلى الله عليه وآله لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ *
ربما يعتد رده بان قد ورد الى تحقيق معنى الاطباب
وان يكون الزيادة لفائدة ما خوذ في علوم يقيدها
الزيادة لفائدة لربما سبق الى الوهم ان الاطباب
هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ
لفائدة وان انهم قيد الفائدة على تقديره
التقييد بها لا يخلو من خفاء ربما اوردت ذمولا عنه
فصرح به قوله الذي قد سبق اشارة ما اليه * اشارة
الى وجهه نسبة ذلك البحث بالتنبيه فانه انما يستعمل
فيما سبق بوجه ما ولد استعمل في البداهيات وما
في حكمه اذ انه يستعمل فيما يستغني عن الدليل
كالبداهيات وما في حكمه وما سبق اشارة اليه في حكم
البداهيات * قوله اي مطابقة حكمه * اشارة الى ان
المطابقة انما هي للحكم اولاً وبالذات وللخبر ثانياً
وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
حكم الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الثبوت للحكم
اولاً وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر
فربما يسبق الى الوهم ان الصدق ثابت للخبر
اولاً وبالذات لان الصدق يحكون الخبر مطابق الحكم

وانه ثابت للخبر أو لا لا يحكم لكن التحقيق المدعى هو
ثابت الحكم أو لا لان مطابقة الحكم امر ثابت له أو لا وما
كون الخبر مطابق الحكم فهو ليس عين مطابقة الحكم بل
انها مبدأه وهذا كما قيل في تعريف الالة بفهم
المعنى من اللفظ دفع الاعتراض بان الفهم صفة الفاهم
والالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به ان فهم
المعنى من اللفظ اي كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة
اللفظ وان كان نفس الفهم صفة الفاهم فرد عليه بان
فهم المعنى من اللفظ ايضا صفة الفاهم لكن له تعلق
باللفظ والمعنى يصير بسببه مبدأ المستغنى اللفظ والمعنى
اي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من
اللفظ * قوله بمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام *
الطأ نهاهي التي يدل عليها الخبر وكلامه رح في
كتبه يشعر بانهاهي وقوع النسبة او لا وقوعها ر يتجه
عليه ان الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو
النسبة المفهومة والمخارجية ايضا فكيف يتصور مطابقتها
مع اتحادها ويمكن دفعه بان الوقوع له اعتباران
احد هما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر
عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
الكلام وما يدل عليه والوقوع باحد الاعتبارين
غيره بالاعتبار الآخر ويجوز ان يتحقق التطابق

بين المتعاضدين بالاعتبار وقتئذ تنجيزان النسبة المفهومة
 التي مطابقتهما الخارج صدق إنما هي الايقاع أي
 إدراك أن النسبة واقعة ومطابقته للنسبة الخارجية
 بأن يصحكون هي الوقوع لكونهما ثبوتيتين وعدم
 مطابقته أي ما بان يكون في الازدواج لاختلافهما ثبوتاً
 وسلباً وكذا حال القضية السالبة فإن النسبة المفهومة
 منها لا تنزع أي إدراك أن النسبة ليست بواقعة
 ومطابقته للخارج بأن يصحكون الخارج الازدواج
 وعدم مطابقته بأن يصحكون الوقوع فالصدق يتطابقهما
 ثبوتاً في القضية الموجبة وانتفاء في السالبة والكذب
 فيهما يتخالفهما ثبوتاً وانتفاء * قوله اللهم الا ان يقال
 انه كاذب * وجه الاستبعاد ان المفهوم الآمن عدم مطابقة
 الخبر للاعتقاد ان يصحكون ثم اعتقاد ولا يطابقه
 الخبر على ما هو قاعدة رجوع المعنى الى القيد وهذا
 بناء على انه ثبت عند روح ان النظام قائل بالتحصر
 البتة والافليكن هو ممن ينكر الانحصار فاحتجني من
 التزام ذلك البعد * قوله في ان المشكوك خبر * وهو الحق
 كما ذكر في الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم
 ولا يلزم منه ان يكون قائله حاكماً به لك الحكم
 لجواز تخلف المدال عن الدال في الدلالة اللغوية *
 قوله فانه تعالى جعلهم كاذبين آء * لم يتعرض روح

أولاً لأن الآية أثبتت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد
 مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لحال الصدق كما تعرض
 في الشرح وكان وجهه أن الآية لا تدل على أن الصدق
 مطابقة الاعتقاد فقط لجواز أن يكون بمطابقة الواقع
 والاعتقاد جميعاً كما هو مذاهب المجازين ويكون تكذيبه
 قبالاً للمنافقين باعتبار أن كلامهم لم يطابق الواقع
 والاعتقاد جميعاً لا باعتبار أنه لم يطابق الاعتقاد فقط
 فهو مثل وجه الاستدلال بالآية لأنها لا تثبت ما هو المذاهب
 من كون الصدق مطابقة الاعتقاد والكذب عدم
 مطابقته ويمكن أن يقال قد يكون الغرض من الاستدلال
 نفي مذهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقة
 الواقع كما هو مذهب الجمهور لأنها أثبتت الكذب
 معها فلا يكون الصدق بما خروا امتناع اجتماع
 الصدق والكذب اتفاقاً وإن قيل بارتفاعهما ولا بد أن
 يثبت بالآية كون الصدق مطابقة الاعتقاد فقط بأن
 من جعل الكذب عدم مطابقة الاعتقاد فقط لم يجعل
 الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعاً ومن جعل
 الصدق مطابقة كليهما لم يجعل الكذب عدم مطابقة
 الاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابقة
 الاعتقاد فقط أن يكون الصدق مطابقة فقط على ما هو
 مقتضى اتفاقيهما * قوله بشهادة إن واللام * فإن قلت

هذه مؤكّدة تفيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه
 وهو المشهود به اعني كونه عليه الصلوة والسلام رسول
 الله لا تاكيد شهادة المألفين المدلول عليها بقولهم
 نشهد فان شهادة هذه المؤكّدة التي تضمنين لشهد للخبر
 المذكور يقال انها وان دخلت في المشهود به لكنها يشعر
 بان الشهادة هي جد كامل ورغبة صادقة هذا والاوجه
 ان يجعل الخبر المذكور متضمنا لهذه المؤكّدة لا
 لقولهم نشهد ويفسر الكذب في الشهادة بوجوه الى
 تشهد باعتبار كونه خبرا وقد بينا وجهه في الحاشية *
 قوله بل في زعمهم الفاسد * لما كان الكذب عدم
 مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك
 عدم مطابقة الواقع في الواقع وان نسب الى الاعتقاد
 كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب
 ههنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد به عدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس الا عدم مطابقة
 الواقع وانما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر
 غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
 قريبا يشكّل جعل كذب به بعدم مطابقة الواقع دون
 عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير
 هذا الجواب الثالث على وجه المانع هكذا لا نسلم ان
 كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم .

بأن لا يجوز أن يكون عدم مطابقتها للواقع في اعتقادهم
ولو قرّر على وجه التسليم كما ذكره شرح في الشرح
اشكل دفع الاشكال فتأمل * قوله مع الاعتقاد بأنه
مطابق * الظاهر جعل قوله مع الاعتقاد محالاً من
خبر المبتدأ أو هو مطابقتها والاصح امتناعه وقوله معه
أي مع اعتقاداً نه غير مطابق مع أن الظاهر أن المرجع
هو الاعتقاد المذكور سابقاً وقد فسره باعتقاداً نه
مطابق يوجب اختلاف الرجوع والمرجع وليس بوجه
كيف وقد شنع شرح بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة
في شرح المفتاح ولا يبعد أن يرجع ضمير مطابقتها
إلى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفاً لغو للمطابقة
وقوله معه ظرفاً للضمير في عدمها باعتبار كونها عبارة
عن المطابقة كما في قوله * وما هو معناها بالحدوث
المرجوع * أم لا للضمير باعتبار معناه في الظرف فلا
يتجدّد جعل المحال من خبر المبتدأ ولا اختلاف الرجوع
والمرجع أكنح ينبغي أن يحمل عدم مطابقة الواقع
مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي إلى عدم مطابقة
شيء من الواقع والاعتقاد وبخاصة عدم مطابقة الاعتقاد
بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا يتناول
عدم الاعتقاد أصلاً على ما هو المقرر من رجوع النفي
إلى الفيد حتى يطابق ما ذكره شرح من مذنب المحاذ

ان الكذب عدوه عدم مطابقة الواقع مع اعتقادهم بها
ولو حمل على معنى رفع الالجاب البلي انتهى الواطة
وذلك في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة
الاعتقاد مبتنا ولا ضرورة عدم الاعتقاد اصلا والا فخل
فيه قسمان منها ويقتضى القسمان اليقين واسطة فتكون
الواسطة اقل مما ذكره رح وعلى تقدير الحمل على
المسلب الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد بعدم
احدا يدخل في الكذب ايضا قسم واحد من اقسام
الواسطة وكافة رح ذهب الى ما ذهب لما لا يخفى
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح
يؤيده قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد *
ان حين مطابقة الواقع مع اعتقاد ما يقال استلزام
اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق
المذكور لثبوته على تقدير التخالف ايضا لان العاقل اذا
اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزئيا
فطابق اعتقاد لانه انما يعتقد ما يعتقده مطابقا للواقع
مثلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتها للواقع
فقد عاين هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال
ان ثبوت الاستلزام على تقدير التخالف لا يمنع من
صحته تعديله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق
موجبا له والامر كذلك لان التوافق للموافق للشيء

موافق له لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم هو
 مطابقة الواقع الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة
 وايضا التوافق انما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذلك ليس
 بذلك * قوله اي الاخبار حال الجنة * الا حسن
 ان يفسر بكون الخبر المذكور خبرا حال الجنة كما صرح
 به آخر احيث قال مرادهم بكونه خبرا * قوله
 لكان اظهر * لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم
 ارادتهم الصدق باحد شقي التردد بل انه انما يفيد
 تجويز عدم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصح
 دلالة على عدم تجويزه لجواز ان يجوزوه ولا يعتقدوه
 وانما المصالح له ليله اعتقاد عدم الصدق لانه ينفي
 تجويزه لا يقال * فبح لا يستقيم ما ذكره لان ان يكون
 ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لا بد رح قد اشار
 الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام
 الصدق الذي هو بمراحله من اعتقادهم يعني ان
 صدقه في غاية البعد من اعتقادهم احيث لا يجوزونه
 فلا يريدونه باحد شقي التردد لكن لما كان في دلالة
 قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى خفاء قال وله قال
 لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر * قوله وهذا
 انما يتحقق بعد تحقق الاسناد * لا يقال فاللزام

تأخير اللفظ الموصوف بما ذكر بادئاً به صفة لكن
لا شك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبار جانب الذات
يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجع
على جانب الوصف اقل من ان لا يرجع لانه يقال
لما لم يبحث عن ذات الطرفين بل بحثهما بملاحظة الوصفين
اعتبر جانب المحسوث عنه وقد اشار الى ذلك بقوله
ولا يبحث لفاعلهما * قوله لانه كلما افاد الحكم اه *
اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار
العلم او الافادة او الاستفادة لا باعتبار الوجود لان
اللزوم باعتبار منفعة قطعاً لان وجود الحكم لا يستلزم
الخبر فضلاً عن كون خبره كذا او اوجبه الفائدة
ولازمه انفس العلمين او الافادتين او الاستفادة
اعني علم المخاطب بالحكم ويكون الخبر ما لم به
او افادة الخبر ايها او استفادة المخاطب ايها
من الخبر صح اللزوم باعتبار الوجود وقوله تسمية
مثل هذا الحكم اشارة الى دفع دخل مقدريه
ان هذا الحكم ما لم يكفى حاصله من الخبر بل قبله
ام يصح اطلاق فائدة الخبر عليه * قوله لو كانوا
يعلمون * اي ان من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
اي ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو يجعل المثبت متفياً
وبالعكس نفى علمهم بذلك وقد اثبتته في صدر الآية

لا يقال لم يتعلق العلم الثاني بما يتعلق به العلم الأول
بل انه منزل منزلة اللازم على معنى لو كانوا من
اهل العلم والمعرفة ولكن لم يكن منزلاً قالوا ان
متعلقه هو مضمون ليس ما شرعوا على ما هو الشائع في
مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس عين مضمون
من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق لان مضمون
الأول عدم المنفعة في ذلك الشراء ومضمون الثاني
وجود غاية المنة على ما يدل عليه لفظ بعث
الموضوع للعدم العلم ولا خفاء في نهائير مما بل في
انها كما هي كما هي المباحات فالعلم بالاول لا يوجب
العلم بالثاني ولا الجهل بالثاني موحياً للجهل بالاول
فلا حاجة الى ما ذكر من النزول لانه يقال تنزيل
المتعدى منزلة اللازم لا بصار اليه الا لضرورة وداع
وليس فليس ولو سلم فالمتقدم حاصل لان عدم كونهم
من اهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المتكبر
ومعنى من اشتراه آذان من فعل ذلك ليس له نصيب
في الآخرة اصلاً وهذا غاية المنة ومية نهائية السوء
على ما تقدمه كلمة بعث وليس المعنى انه لا نصيب له
على ذلك الفعل لئلا يتجه ما ذكر وليس سلم فانهم لما
باعوا به حظوظ انفسهم فاذالم يكن لهم نصيب
على ذلك كان غايته في انه موصية ولم كانت شراباً

في تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
 تنزيل العلم منزلة الجهل من غير دخول مخصوص
 فائدة الخبر ولا رمها أو رد له شاهد من الكلام المجيد
 ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجهل
 باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه من غير
 دخول مخصوص العلم والجهل أو رد له شاهد من الفرقان
 الحميد وفي كلامه إشارة إلى الرد على من زعم من
 ظاهر المفتاح أن الآية الأولى مثال لما نحن فيه من تنزيل
 العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها والتي توجيه كلام
المفتاح أحسن توجيه * قوله وما رميت إذ رميت *
 نفى الرمي أو لا وأثبتته ثانيا لا اعتبار خطابي وهو
 أن ما يترتب على رميه عليه الصلوة والسلام من
 الأثر خارج عن حد ما يترتب على أفعال البشر
 فينبغي أن لا يفسر أنه في والمثبت بما يفيد تغايرهما
 كما قيل المثبت هو الرمي بطريق الكسب والمنفي
 هو بطريق الخلق لأنه بعد ثبوت تغايرهما لا حاجة إلى
 تنزيل والظاهر أن من لم يذهب إلى التنازل اختار
 ذلك التفسير ومن ذهب إليه فله مندوحة عنه ومن جعل
 الإثبات نظرا إلى الصورة والمنفي نظرا إلى الحقيقة فإن أراد
 بيان الحاصل بعد التنازل فهو وجهه والأنف فيه ما قلنا * قوله
أي لا يكون ما لم يوقع المعجزة آء * بحيث لا يمكن أن يرد

بالحكم التصديقي أي ادراك ان النسبة واقعة ~~او لا~~ ^{واقعة} ~~مختلطة~~ ^{مختلطة}
 خلوا الذ من من الحكم عدم اتصافه وان يريد به وقوع
 النسبة او لا وقوعها ومعنى خلوه عنه عدم ادراكه ايّاها
 وعلى الاول لا بد من الاستعداد ان يراد به ضمير فيه
 الحكم بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى للتردد في
 التصديق وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلوا الذ من
 من الحكم عدم التصديق به لا عدم ادراكه مطلقا
 بحيث يتناول عدم تصوره ايضا لانه يستغنى عن
 قوله والتردد فيه لان التردد فيه يوجب تصوره (سابقا)
 فنفي تصوره سابقا يعني التردد فيه واذا عرفت
 ما ذكرنا ظاهره فساد القول بانه لا حاجة الى ذكر التردد فيه
 لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه لان التردد
 فيه يوجب تصوره اما اذا اريد بالحكم التصديق
 فلان التردد لم يعتبر في التصديق بل في الحكم بمعنى
 وقوع النسبة فالخلو من التصديق لا يوجب الخلو من
 التردد في وقوع النسبة ولئن فرض ان التردد في التصديق
 فيها وانما يوجب تصوره التصديق لاحصولة فهو لا ينفي الخلو
 من التصديق لجواز ان يكون متصورا للتصديق لا مطلقا
 فالخلو من التصديق لا يوجب الخلو من التردد فيه لجواز
 اجتماع الخلو عن التصديق مع التردد في التصديق بان
 يكون متصورا واما اذا اريد به وقوع النسبة فلان معنى

الخلو منه عدم التصديق به وأنه لا يوجب ذلك
 تصوره حتى يلزم منه الخلو عن التردد فيه والمراد
 بالحكم في قوله بل التحقيق أن الحكم آء نفس
 التصديق والضمير في قوله والتردد فيه راجع إلى
 متعلق التصديق وهو وقوع النجاسة على سهيل
 الاستحسان وهذا ربما يرجح أرادة التصديق من الحكم
المذكور في المتن * قوله لكن المذكور في دلائل
 الإعجاز * في الشرح قال الشيخ عبد القاهر في دلائل
 الإعجاز أكثر مواقع أن يحكم الاستقراء هو الجواب
 لكن بشرط آء * يمكن توجيهه بأنه لا يبعد هذا
 الاشتراط في التأكيد بأن لكونها علما في التأكيد
 مفيدة لغايتها فيجوز أن يتقيد حسن الاثبات بها
 بذلك الشرط بخلاف حائز المؤكدات وعلى هذا ينفع
 عنه ما أورد عليه أن ما ذكره الشيخ مخالف للقول حيث
 حكموا بحسن التأكيد في مقام التردد سواء وجد هذا
 الشرط أو لا نعم أنه قد فرق بين أن وسائر المؤكدات
 وهم لم يصرحوا بذلك الفرق لكن نقله رح كلام الشيخ
 على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على أنه حمل كلامه
 على مطلق التأكيد وأم يلتفت إلى خصوصي أن * قوله
مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة * يعني
 أنه نسب! كذب في المرة الأولى إلى جميع الرسل

مع ان المكذب فيما اثناه ووجهه باهية كانه المرسل
للاثنين والثلاثة واحد او هو عيسى هم والمرسل به وهو
الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحد اكان تكذيب
الاثنين تكذيب الثلاثة وهذا باهية على ان قوله في المرة
الاولى متعلق بكذب هو او لوجه متعلقا بقوله قال الله
تعالى لم يحتج الى هذا العذر فانه تعالى حكى عن رسل
عيسى عم المكذبين وهم ثلاثة مرتين فقال الله تعالى
حكايته في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا
واوجه علت المرثان للتكذيب لاستقام ايضا باعتبار
ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من التكذيب مرة اولى منه
واسناد التكذيب في مرتي التكذيب المتعلق بالاثنية الى
مجموعهم غير لازم بل يكفي اسناد في احدي المرتين
الى المجموع وفي الاخرى الى البعض بل يكفي اسناد
في احد لهما الى البعض وفي الاخرى الى الباقي لانه يصح
لنسبة التكذيب الى الثلاثة بملاحظة مجموع المرتين ولو
اطلق التكذيب الذي جعلت المرثان له عن التعليق
بمجموع رسل عيسى عم اكتفي بتعلقه بمن ارسله عيسى
عم لم يبعد * قوله للخبر * الظاهر ان استخفاف متعلق
بنفسه كما نقله فينبغي ان يقال فيستشرفه اي الخبر
ولا يصح حمل اللام على التقوية لان هذا الفعل عند
الاشهاد على المعلوم في غاية القوة فيمتنع تقويته نحو

هربست لز يد علي ماصرحوا به اللهم الآن يجعل اللام
 زائد * ويقال كما تعدى بنفسه يتعدى بالحرف ايضاً
 اذ بعض الافعال يجي كذا لك ولو جعل ضمير له للملوح
 اي يستشرف الخبر لاجل الملوح لكان وجهها لم يكن
 عليه ذلك الغبار ثم الظاهر انه لا يلزم من استشراف غير
 السائل المتروك دا استشرافاً مثل استشراف السائل المتروك
 صيرورة غير السائل سائلاً متردداً كيف والعرض
 انه غير سائل وما ذكره رح في الشرح ان النفس
 الباطنية والفهم المتعارف يكاد يتردد فيه صريح في انه
 لم يصير متردداً فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل لكن
 تحققه لا يستلزم كونه المستشرف متردداً بالفعل وقد
 يلزم ذلك الاستلزام بحمل قوله فاستشرف علي معنى
 يكاد يستشرف ومن شأنه ان يستشرف وهو بعيد وابعد
 منه ارتكاب تحقق الاستشراف والتردد بالفعل وجعل
 التاكيد باعتبار تعدد الملوح الذي من شأنه ان
 يستشرف له لا باعتبار تحقق الاستشراف بالفعل * قوله
 مشاهد احده * ان حملت المشاهدة على المشاهدة
 العقلية اي اليقين والعلم القطعي صح جعل الدليل
 مشاهد اسواء حمل علي اصطلاح المعقول والاصول
 وان حملت علي المشاهدة الحسية لزوم حمل الدليل
 علي اصطلاح الاصول لان الدليل عند اهل المعقول

تصنف بقات بمترتبة ليست محسوسة بقوله لا في مجرد
وجوده لا يكفي في الارتداد ع فيه ان معنوي
الكلام على هذا الغيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل
ما لو تأمله لا يرتد ع فالارتداد ع لازم للتأمل في الدلائل
الموجود في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر
فلا يرده عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ع
ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد ع هو الارتداد ع
المذكور اعني الارتداد ع على تقدير التأمل فتعني
كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ع على
تقدير التأمل لان التأمل لما يكون في الدلائل المعلوم
لتحصيل المجهول فلا بد ان يكون الدلائل معلومة
للمذكر فيتأمل فيه فيرتد ع و بذلك يدفع ما يورد
على قوله ما لم يكن حاصله انه يدل على ان
مجرد الحصول على ع يكفي في الارتداد ع فيتوجه على
تفسيره ان كونه معه يكون معلوما له ان مجرد المعلومة
والحصول على ع لما كفي في الارتداد ع فما وجه ترتيبه
على التأمل في ذلك المعلوم ايضا التأمل في الدلائل
يفيد العلم به فاي حاجة الى تقييد الدلائل بكونه
معلوما له ويمكن ان يقال لما وصف الدلائل بكونه
مشاهدا وانظار منه المشاهدة المحمية فلا بد ان يحصل
على مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيحة

النظر فيه الى مطلوب جزئي فمجرد معلوميته لا يكفي
 في الارتداد اع بل يجب التأمل والنظر فيه * قوله
 ظاهر هذا الكلام انه مثال * جزئي من جزئيات
 القائمة التي نحن بمقدورها فلا بد ان يتحقق فيه
 جعل المنكر كغير المنكر و ح لا يمكن حمل قوله لاريب
 فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب
 انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي
 ان يحمل على معنى ان القرآن ليس بمظنة للريب
 وينبغي ان لا يرتاب فيه على ما ذكر في الكشف
 ويحتمل ان يكون نظير لما نحن فيه فلا يكون جزئيا
 من جزئياته بل يكون مشاركا له في الامر المقصود
 ويكونان جزئيين لكلي و ح تكون الآية عمولة على
 ظاهر ما بيناه ان في ما نحن فيه جعل الانكار كالاظهار
 فهو بلا على ما يزيله وقد جعل في الآية الريب كالأرياب
 فهو بلا على ما يزيله فهما جزئيان لجعل وجود
 الشيء كعدمه اعتمادا على ما يزيله ويصلحان مثالين
 له ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظير الاله يشابهه
 في الاشتغال على جعل الشيء كعدمه اعتمادا على
 ما يزيله وانما جعل روح النظم احسن لوجهين احدهما
 انه ح يكون الكلام مجريا على الظاهر والثاني انه
 ذكر المص بعد ذلك ومكان الاعتبار النقي وانه يفتضي

بظاهرة ان لا يسبقه شيء من اعتبارات الذهي ومما على ظاهر
 جعل الآية مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات الذهي
 وامثله ولا يخفى على كمال الاحسن ان يقال انه نظير
 لتعزيل الانكار من رتبة عدمه لا لتعزيل وجود الشيء من رتبة
 عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على
 جزئي من جزئياته على ما هو معنى المثال لكن اذا
 قوبل بالمثال يراد به انه شبهه * قوله لان بعض الاسناد
 هذه الآية * يعني ان الاتحاد عنده ليس منحصرا في الحقيقة
 والمجاز فاختار عبارة لا تدل بظاهرها على المحصر
 وقوله اما حقيقة واما مجاز فيفيد منع الخلوظاهرا
 فيفيد المحصر فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد المحصر
 لانه لا يفيد عدم المحصر كما يشعر به عبارة الشرح
 فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذا
 لتوجه المدح عليه وان امكن دفعه بتكاف * قوله كقول
 المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه * قيل هما
 قيد ان ذكرنا على سبيل العادة والافهم ان تفاديهما
 يكون كلامه حقيقة ايضا وانت خبير بان المخاطب
 اذا كان عارفا بحال القائل انه معتزلي لم يتعين كونه
 حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب قرينة
 على انه لم ير دظاهرة نعم لو قيل انه يكفي احد
 المقيدين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام

حقيقة قطعاً وكذا إذا مر بها لكن يخفيها منه لا نهى
لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر لم يبعد *
قوله اي والحال انك خاصة * اشارة الى ان تقديم
المسند اليه للقصر وانما قيد به لانه لو علم المخاطب ايضاً
فأما ان يعلم علم المتكلم بذلك ايضاً أولاً وعلى الاول
لا يكون حقيقة لمكان القرينة الصارفة بل ان كان الاسناد
للملازمة كان مجازاً وعلى الثاني يكون حقيقة فخص
المتكلم بالعلم بعدم المجيء باعتبار انه على تقديم علم
المخاطب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتبار انه على هذا
التقدير لا يكون حقيقة جزماً * قوله مجازاً في الاثبات *
انما سمي به مع انه يكون هذا المجاز في النفي ايضاً
لما ذكره في الشرح ان المجاز في النفي مداره على
المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازاً كان النفي
مجازاً ولا فلا * قوله اي غير الملابس * لا يظهر التقييد
بالملازمة فائدة * قوله من الحقيقة والموضع الذي
يرى ابيه من العقل * نقل عنه روح في الحواشي
ان من في قوله من الحقيقة بما نريد وفي قوله من العقل
ابتداءية اي تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف
ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل
والظاهر من كلامه روح انه لم يجعل كلمة من في قوله
من العقل صلة ليرى ولا بعد في ان يجعل صلة له على

معنى تطالب موضعاً يرجع اليه من العقل أي تطلب
 العقل به و بجه زان تجعل من الأولى في قوله من
 الحقيقة صلة ليؤمل أيضاً على معنى تطلب موضعاً يرجع
 اليه من الحقيقة أي يستعمل اليه منها لا معنى هنا و اما
 جعل من الثانية بمانعة فكلاً و انما لم يقتصر الشيخ على
 تطلب الحقيقة بل ضم اليه الموضع المذكور لان مذهبه
 ان المجاز العقلي لا يلزم ان تكون له حقيقة عقلية
 فاذا لم يكن هناك حقيقة عقلية لم يستقم تطلب
 الحقيقة * قوله لم يتعرض للمفعول معه آد * ان اراد
 انه لا يسند الى المفعول معه باقياً على حاله فكذا
 المفعول به وان اراد انه لا يسند الى المفعول معه
 اصلاً وان اخرج مما كان عليه فعليه منع ظاهراً لجواز
 ان يرفع الخشبة في استوى الماء والخشبة على العطف
 على الفاعل فيكون مسنداً اليه كما يرفع زيد في
 ضربت زيداً فيقال ضرب زيد فيجعل مسنداً اليه
 و الجواب ان المراد انه لا يسند اليه باقياً على معناه
 فانه اذا اسند اليه لم يبق مقصوداً للمصاحبة مع
 الفعل بل لكونه معقول الفعل لان معنى المصاحبة
 انما يستفاد من كون الـ او بمعنى مع و لم يبق
 فلم يبق بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد اليه يبقى
 على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال

المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من
غير تقييده بما منصوب والمفعول معه ما ذكر بعد الواو
بمعنى مع او ما قصد به صاحبته معمول الفعل فالمفعول
به الاصطلاحي يقع مسند اليه دون المفعول معه
الاصطلاحى * قوله يعني غير الفاعل في المبني
للفاعل * انما لم يقرر الضمير بذلك من اول الامر
بل به اثر التطويل حيث قد رغب عما يفهم الفاعل
والمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل
آه انكسبة وهي ان المذكر رسا بقا الفاعل والمفعول
مطلقا لضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق
لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له
والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في
المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد
الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير
الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له
فبين ان لا مرجع للضمير على ما هو يقتضيه اللفظ ثم بين
المراد بقريضة المقام * قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه
ما هو له * كأنه روح انما قسره بذلك ولم يقتصر على
ظاهرة وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة
مجاز لان مطلق الملازمة نعم ملازمة الفعل لما هو له
من الفاعل والمفعول فالاسناد مطلقا لا يوجب

للمجازية والآن الاسناد الى ما هو له . از اوامعة قد اقبل
 في ذلك كلام الايضاح ان اسناده الى غيره مما مضاهاته
 ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشف ان
 الاسناد الى هذه الاشياء على طريق المجاز لمضاهاته للظاهر
 في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهره لم يبعد بناء
 على انه يفهم منه ان الاسناد لمجرد الملازمة مجاز
 وهو حق لان الاسناد الى ما هو له ليس لمجرد ما يبل
 لاجل انه ما هو له * قوله من الاضافية والايقاعية *
 لا يقال الوصفية ايضا كذا لك قام لم يذكره لان
 الوصف اما فعل او صفة من اسم فاعل او مفعول
 او نحوهما راما مصدر او المجاز في الاولين على قول
 المصنف انما هو اسناد الفعل او الصفة الى ضمير وانما كانت
 خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح * ان مثل انما هي
 اقبال واوبار، ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لا ابتغاء
 الاسناد الى الملابس فكذلك يكون مثلنا قبال *
 قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادي * يعني
 انه اذا تحقق المجاز العقلي في غيره الاسناد و
 التعريف الذي ذكره المصنف مختص بالاسناد فلا بد
 من اعتبار تخصيص في المعرفة بان يجعل الماعرف
 المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي او تعميم
 في التعريف بان يراد بالاسناد مطلق العتبة فيتناول

لا ضافية ولا يقاتية وإشار بلفظ اللهم إلى بُعد
 الوجه الثاني لأن المتبادر من إطلاق الالفاظ المصطلحة
 هو معانيها لا اصطلاحية ولا ينبغي أن يذهب عليك
 الوهم أن حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق
 النسبة لا يكفي بل لابد من حمل الاسناد المذكور
 بما يقا في قوله ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز
 عقلي على مطلق النسبة أيضا والآل كان التعريف أهم
 من المعروف اللهم إلا أن يرتكب أن الضمير في قوله
 وهو سنده إلى ملا بس راجع إلى مطلق المجاز
 العقلي لا الذي هو قسم من الاسماء لا دراج المطلق
 في المفيد أو لا يجوز ما جوزه البعض من كون القسم
 أهم من المقسم وأعلم أن تعميم التعريف بحمل الاسناد
 على مطلق النسبة ليصلح التعريف لمطلق المجاز
 العقلي أولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد
 أهم من التعريف اللازم من الكلام ليصلح التعريف
 للمطلق لأن المعروف يكون هو المفيد أيضا وإن
 كان يمكن توجيهه * قوله حيث جعل التأول
 لاخراج الأقوال الكاذبة فقط * وذلك لأنه
 قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف
 بنحو قول المجاهل وإنما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد
 التأول مخرجه والآل كان التعريف مطردا مع ذكر

ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف
 ما عند العقل فقد خرج بقميد التأول وقد يفهم ما ذكر
 من جعل السكاكي التأول لخراج الكذب فقط من
 انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم
 والكذب بقميد التأول فلا يتجه حايه ان اخراج
 الكذب بقميد التأول لا يوجب اختصاصه باخراجه
 نحو ان اخرج به قول الجاهل ابغضاً وان لم يذكره
 لان المدعى ان السكاكي جعل التأول لخراج
 الكذب فقط على معنى انه نسب اخراج الكذب اليه
 وام يذهب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول
 الجاهل داخلاً في هذا القيد غير خارج به * قوله
 وان المبدئ والمعيد * الدلالة على ذلك اما باعتبار
 ان من قال بامواله وادته وان افناء الشاعر
 او شعر رأسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم
 يقع بذلك قال بانه المبدئ والمعيد والمفني والمنشئ
 لعدم القائل بالفصل اولاً لان هذا ليل اسلام القائل
 واما باعتبار ان كون الافناء بامره وادته
 يدل على كونه مفنياً وان كون طلوع الشمس
 وغروبها بامره يدل على كونه منشئاً مبدئاً معيداً
 وربما يناقش بان حمل اسناد مبرز على الجواز بقريضة
 افناء قيل انه ليس اولي من العكس كيف روي الاول

مضمنا الى المجاز قيل آوانه ويمكن دفعه بان الظاهر
 ان مسلم قوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما *
 ربما يتوهم ان الاقسام بهذه الاعتبار لا تجازي اثنين
 وهما ان يكون الطرفان حقيقتين وان يكونا مجازيين
 لان القسمين الاخرين اهني ما يكون الطرفان
 مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد
 الطرفين ومجازية الآخر بل القسمان ليسا باعتبار
 احد الامرين من حقيقة الطرفين او مجازيتهما على
 ما يشعر به كلمة او بل باعتبار كليهما ففي العبارة ان
 يقال باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته بافرا د الطرف و
 بلفظ الواو والجواب ان تربيعة القسمة بهذا الاعتبار بمعنى
 انه يلاحظ عند الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربعة
 سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق
 الاعتبار في كل من القسمين الاواهن وفي مجموع
 القسمين الاخيرين لان الطرفين في مجموعهما
 حقيقتان او مجازيان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار
 في كل منهما على ان الاقسام المذكورة وهي ان
 يكون الطرفان حقيقتين او مجازيين وان يكونا
 مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما
 ولا يقدح في ذلك عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين
 ولا يبعد ان يحمل قوله حقيقة الطرفين ومجازيتهما على

معنى انضياف مجموع الامرئين من الحقيقة والمجازية
الى الطرفين لا انضياف كل منهما على حدة فكان حق
العبارة باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين الا انه كرر
امضاف اليه رعاية الامر لفظي كما كرر انضياف في
بمعني وببنيك واما كلمة او فللاشارة الى انه لا يجتمع
الامر ان في قسم ولان بالمحوظ في التقسيم انضياف
الطرفين بالحقيقة او بالمجازية لا بهما جميعا * قوله
على ما ذهب اليه المص ظاهر * واما على ما ذهب
اليه السكاكي من عدم اشتراط كون المسند فعلا او
في معناه فعبر بظاهر لا من تجوز ان يكون المسند مبتدأ
وفي وصفها بالحقيقة والمجاز للفرق بين ثرود لا بهما
مفسران بالكلمة فيعقضي ان لا يوصف الجملة بهما
ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اجزائه
كما يقول ثوب اسال ونطقة اشاج واجزاء الجملة
مفردات يصح وصفها بهما وايضا يرادهم الاستعارة
التمثيلية التي هي مركبة قطعا في قسم الاستعارة التي
هي قسم من المجاز اللفظي ربما يقتضي حواز وصف
الجملة بذلك * قوله وكل مفرد مستعمل * التقييد
بالمفرد لما مر آتفا انه لا يتحقق وصف المركب بالحقيقة
والمجاز بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا به وصف
بهما لاخذ الاستعمال في مفهومهما * قوله اي من جهة

العقل * يشير الى ان قواه عقلية تتميز والعقل وان
 لم يصلح فاعلا للاستحالة اكونها ههنا لازمة لكن
 يكفي صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى
 هذا الشيء محالا لان الواجب ان يكون التمييز
 فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا
 واما المتعدية نحو امتلاء الاناء ماء فان الماء لا يصلح
 فاعلا لامتلاء بل لتعد به وهو الاملاء لانه المألئ واما
 لئلا زمة نحو فجرنا الارض عيوننا فان العيون متفجرة
 لا متفجرة فمما نحن فيه مثل امتلاء الاناء ماء * قوله
 وظني ان هذا تكلف * والحق ما ذكره الشيخ قال
 رَحَّ في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب
 الى الصواب بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس
 المقصد هنا الى اقدام وتصوير بل الى قدوم وتصير ورة
 هللى ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام
 يعني ان الموجود ههنا اقداما وتصويرا حتى يطلب
 له فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو القدوم
 والتصير ورة الى هذا كلامه يعني انه وان ذكر اقدام
 والتصير لكن لم يقصد بهما الا الى اقدام وتمييز
 موهومين غير موجودين وليس الموجود الا اقدام
 والتصير ورة اذا لم نجد الاقدام والتصير لم يطلب لهما
 الفاعل ضرورة فلا يرد عليه ما ينقل عنه رَحَّ في

المواشي انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذكور ^{في} الجان هناك
 مجاز لغوي في المصدا لا مجاز عقلي في الاسماء اذ لا شك
 ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدر في صحة استعمال
 اللفظ فيه كما تقول الاقدام المعلوم والموهم
 مثلا واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه
 لم يكن مجاز فيه لغة قطعا ولا يقاس هذا على لفظ
 الاظفار المستعمل في الاظفار الموهومة على ما هو
 استعارة تخيلية عند السكاكي وانه مجاز قطعا لانه
 قياس مع الفارق لانه استعمال الاظفار ^{في} معناه
 وهمي شبهة بالاظفار للحقيقة وانه غير ما وضع له لفظ
 الاظفار جز ما بخلاف لفظ الاقدام فانه لم يستعمل
 الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام الحقيقية لكن
 اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقيق وانما
 ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم ولم يذكر
 القدوم مع كونه موجودا محققا لقائدة وهي المبالغة
 في مدحها حتى الحق في القدوم حيث نسب الاقدام اليه
 على وجه الفاعلية وجعل مقدا ما اذ لاشي اكمل
 في تحصيل القدوم من المقدم بل انه هو المحصل له
 لا يقال الفاعل للاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم
 حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوما فاعل
 حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار

ألا قد أم الموم لا يحتاج إلى اعتبار مقدم متوهم
 فعن اعتبار ونغمة * قوله وهذا مبني على أن المراد
 بعيشة آت * دفع لما يقال إلا ساد المجازي عند المهر
 إنما هو اسناد الصفة إلى الضمير في راضية لا النسبة
 إلى صفة في عيشة راضية فنوجب أن يكون المراد
 بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 ممنوع لصحة أن يقال هو في عيشة راض صاحبها
 بها ووجه الدفع أن ضمير راضية إنما هو للعيشة فالمراد
 بهما واحد فإذا أريد بالضمير صاحبها كان هو المراد
 بالعيشة أيضا فيلزم أن يكون المعنى هو في صاحب
 عيشة وبطلانه ظاهر ولعلنا لم نوجه أن بناء على
 أن المراد بلفظ العيشة المذكورة فيه أما نفس العيشة
 أو ضمير ما بناء على اتحادهما والاول أولى * قوله
 وهذا أولى بالتمثيل * لأن المجاز عند المهر إنما هو
 اسناد الصائم إلى الضمير المتمكن فيه العائد إلى النهار
 فوجب أن يراد بالضمير فلان لا بلفظ النهار ولم يضاف
 الضمير إلى شيء حتى يلزم إضافة إلى نفسه وهذه
 المناقشة لا تجري في الآية وهو ظاهر وإنما صح التمثيل
 بنهاره صائم في الجملة بناء على أن المراد بالنهار وضمة
 واحد فإذا أريد بأحد هما معنى كان هو المراد بالآخر
 أيضا * قوله عند القائلين بأن أسماء الله تعالى توقيفية *

أشارة إلى رد ما ذكرنا في الخواب من عدم السؤال عن
 التوقيف على الجمع انما يلزم ان لو قال المكاني
 بالتوقيف لكنه لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب
 صحيح بل شائع عند القائل بالتوقيف فكما مضى
 فلو كان الامر على ما زعم المكاني لم يكن كذلك *
 قوله والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات * يتوجه عليه
 انه اذا اراد المشبه به ادعاء لا حقيقة لا يكون له هذا الية
 حقيقة لانه انما يسند حقيقة الى المشبه به الحقيقي
 لا الادعائي الا يرى انه لما كان جعل الرجل
 الشجاع اسند بطلان الحق لا بد علمه والحقاويل لم يكن
 اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا على الاصح * قوله
 وعدم الحادث سابق على وجوده * لا يقال كما ان
 للحادث عدم ما سابقا لوجوده لاحق وقد عبر عنها
 بما يدل على عدم اللاحق فان الخذف هو الاسقاط
 فلا يشترط عدم السابق بالاعتبار لانه يقال الامكن
 هو عدم السابق وهو الواقع ههنا اما التعبير بما يدل
 على اللاحق فلنكتة وقوله فكانه ترك من اصله يشعر
 بان الترك ليس على سبيل التحقيق فكأن ان قوله
 فكانه اتى به ثم حذف يشعر بان الخذف ليس على
 التحقيق ومعلوم عندك ان عدم الانيان منحصر في
 القسمين احبى الترك من الاصل والاسقاط بعد الاتيان

فلا بد ان يكون احدهما تحقيقاً وغاية ما يمكن ان
يقال ان المراد من الترك من اصله ايس مدم الاثيان
من الاصل بل اخص منه وهو مدم الاثيان به ذكر او مدم
ملاحظته نية وقصد اولاً شك ان ذلك ليس على التحقيق
وان كان مدم الاثيان من الاصل على التحقيق لكن
الشأن في دلالة الترك على هذا المعنى * قوله وانما
قال تخييل * لان العدول ايس محققاً وانما هو على
سبيل التخييل لان العدول يتوقف على الكون سابقاً
في المحل الاول والانتقال عنه ثانياً الى المحل الثاني
وليس شيء منهما مهناً تحقيقاً اما الدلالة في اللفظ
عند الذكور فلا نه لا يستعمل في الدلالة بل ون
العقل واما الدلالة في العقل عند الحد ففلان لللفظ
المحدد ودخلاً في الدلالة بقاء دليل انه قد استمر
في العادة فهم المعاني من الالفاظ محقة وخيلة وكنه
انما اقتصر رَح على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه
احوج الى البيان والذالك بالغ في حصر الدلالة في اللفظ
مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام
في الدلالة اللفظية وانها لا يقوم الا باللفظ واما
العقل فشرط الدلالة فلا ينسب اليه فلذلك اقتصر
على الثاني واما بالقصر الى وجه الاقتصار *
قوله والظاهر ان ذكر الاحتراز * قد يدفع

بأن غاية الامر ان يلزم في صورة التعيين كقولك ذكره هجاء
 لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد
 الاحتراز عن العبث بل يجوز ان يقصد نفس التعيين من
 غير اخطار الاحتراز بالبال قال روح في شرح المفتح لا يخفى
 ان كون القصد من هذا المعنى الى ان الخبر لا يصلح الا له
 غير كونه الاحتراز هما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يتعمد
 بهما احد ههنا ولا يخطر الآخر بالبال وما ذكر في وجه
الامتداز من الامرين فلا يخفى ما قيهما * قوله واظهار
 تعظيمه * ادرج الاظهار وان كان الحاصل من ذكر
 اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم ايما الوصف
 بالتعظيم لان الكلام عند قيام القرينة على المسند
 اليه لو حذف فاسمه الدال على التعظيم يفهم من
 الكلام عند مذكوره بذكره بحمل اظهار التعظيم
 ويجوز ان يكون اظهارا لتعظيم هذه اذا كان الخبر
 دالا على التعظيم باقتضائه على انصاف المسند اليه
 بالقضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول
 عليه * بانتساب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة
 فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم * قوله لتقدم ذكره *
 اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقديم اللفظي
 قسمان تحقيقا لحوض بزيد غلامه وتقديري نحو
 ضربه غلامه زيد فان زيدا وان كان متأخر اللفظا

ذكر المسند اليه

تقدم ذكره اليه بالتعظيم

كنهه مقلام تقدم ذكر الان مرتبة المفاعل قبل مرتبة المفعول
 والتقدم المضمون قسما ان احدهما ان يكون قبل
 الضمير لفظ يتضمن المرجع بان يكون جزءا من اول
 اللفظ نحو قوله تعالى اِئْتِ اَوْ اَمْرًا قَرَبٌ لِلتَّقْوَى لَان
 الفعل يتضمن المصدر وهو جزءه والثاني ان يكون
 المرجع مفهوما التزاما من سياق الكلام قبل الضمير
 نحو قوله تعالى وَلَا يَوَيْه لَان الكلام معقوب لبيان
 المبررات فيلزم ان يكون هناك مخرج الضمير
 اليه وهو الذي اراد مخرج بقوله او قرينة حال والتقدم
 الحكمي ان يكون المرجع مؤخر او لم يكن هناك
 ما يقضي اعتبار تقدمه الاذاك الضمير باعتبار ان وضعه
 على ان يعود الى متقدم فهذا المرجع متقدم حكما بوضع
 الضمير وذلك كالضمير المجهول المفترى به بعده ونحو رتبة رجلا
 ومنه ضمير الشأن والقصة وانما ارتكب مخالفة الوضع في
 هذا الضمير تفخيم الشأن المرجع وتمكينه لدى النفس
 بهذا كرشى مجهم او لا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
 عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب ومعنى التقدم
 حكما انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المرجع
 في ذلك ولم تصرح به ليحصل التفخيم بتقدم
 المجهول ثم ذكر المرجع فهذا المتعقل في حكم المتقدم
 والاولي ان يجعل المتقدم الحكمي اهم من ذلك حتى

لئلا نول ما في الحوض يعني وضرب من زئبق ابيض من ذهب
 البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك
 شيء يقتضي تقدم المارحع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم
 في صورة التنازع انما يضمن الفاعل شيء الاول يُعَدُّ
 ملاحظة تخصيص الثاني بالامال في المعلوم المذكور
 فاقترض ذلك ذو العقل المندكور سابقا على الاضمار *
 قوله لان وضع المعارف على ان يستعمل طبعين * قال
 الرضي رحمه الله لم يريد بانقولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه
 ان الواضع قصدني وضعه واحدا معينا واللم يدخل
 في هذا المعرفة غير الاعلام اذ الضمير واسم الإشارة
 والوصول والمعرف باللام والمضاف اليه احد ما يصلح
 لكل معنى قصده المستعمل بل ارادوا ما وضع ليعمل
 في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما
 في الاعلام اولا كما في غير ما قلنا لو ما وضع لاستعماله
 في شيء بعينه لكان اصرح والمحققون على ان معناه
 ما هو المفهوم الطاهر منه والمضمر واخوانه وضعت
 لكل معنى وضعا ما باهتبار ان ملحوظا الواضع في وضعه
 للمعينات امر عام ككونه متكلما او مخاطبا او شائبا او
 مشارا اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضعه * قوله وقد
 يترك الخطاب مع معين * قال رحمه الله في قول السكاكي وحق
 الخطاب ان يكون مع معين حتى العبارة ان يكون لمعين

يقال مخاطبة وهذا الخطاب له لا مخاطب معه فحق العبارة
هنا على وفق كلامه وقد يترك الخطاب لمعين مع ان
المذكور هنا في كلام المعلن ان يكون لمعين فالمناسبة
ان يرجع المضمير في يترك اليه ثم كلام السكاكني يحتمل
وجها آخر لا يتوجه ظاهرا ما ذكره زح وهو ان يتعلق
قوله مع معين بكون لا بالخطاب وكلامه راجح لا يحتمل
ذلك هذا والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك اليه
فيقال يترك المعين الى غير المعين او الخطاب *

خاتمة الطبع

نحمدك يا من من علينا ببعث الرسول ونزل
القرآن * ووقفنا لا يضح المعاني ونحسن البيان *
ونصلي على رموه الهادي الى الخير والصلاح *
محمد الذي اتباع سننه مفتاح الفوز والفلاح * وعلى آله
وصحبه الذين بالغوا في اشاعة الدين اولا وآخرا *
وذو نواد وامين الهداية مطولا ومختصرا * بعد
فيقول خادم الطبعة، اضعف الخليفة، بل لاشي في
الحقيقة، خادم حسين * اسعد الله تعالى بمساعدة
الدارين * لما شملت الطالبين راغبين الى تحصيل
علم المعاني * وكان الشرح المختصر لتلخيص المفتاح
للعلامة المتفلسف زائي * اوفروا لفلواتك واحسن

المباني * اردت ان اعينهم على فهم ما فيه * بحاشية
 من حواشيه * فاخترت منها حاشية رشيدة انيقة في
 حل المعضلات وكشف الغطا * صنفها العلامة البارع
 النحرير الشيخير بالمللا زاده المدسوب الى الحنكا *
 وصححتها ولم آل جهد افي التصحيح * واهربحت
 بعض الكلمات ، واعلمت بالعلامات ، لتسهيل المطالعة
 والتوضيح * باعانة الفاضل الكامل الاربب الاخير المطهر
 في العلوم * المولوي غلام مخدوم * والعالم البارع
 الذي له ذهن ثاقب ورأي سليم * المولوي محمد
 مستقيم * وطبعها لتكثر كتبها * ويقل طلبها * نقد
 استتب الطبع يعون خير المعين * في يوم الاربعاء الثالث
 من الربيع الاول من شهر السادس والخمسين * بعد
 المائتين والالف من السنين * من شجرة خاتم النبیین *
 على ما جرها الف الف تحية الى يوم الدين * وعلى آله
 واصحابه اجمعين * بيد المطهرين في هذه الاصاهاة
 الحاذقين * بلا اشتباه المنشی بقاء الله وخيره القابعين *
 ومن الله الامانة وبه يستعين * وأخرد هو اننا ان
 الحمد لله رب العالمين * والمرجو من مشتري
 هذا الكتاب ان لا يشتروا كتابا عاريا عن مهر المولوي
 محمد مستقيم * فانه مسروق ومشتريه اثم فذا *

